

القائد المجهول
لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨
علي جاسم السواد
دار بين الكتب
مكتبة النهضة العربية


هذا الكتاب مقدم من مكتبة وارشيف
الزعيم على التليغرام
https://t.me/abdulkarimbooks
المعرف
@abdulkarimbooks

الإهداءُ

إلى وطننا الأول.. والدنا تحية لروحك النقية الراحلة وذكرياتك المليئة بالنبل والشجاعة والتحرر التي مازالت بوصلتنا لمعرفة الحياة...

إلى المرأة التي ساندت ثورة عصيبة وتجرعت ألم فراق الوطن في منافي الغربة البعيدة.. أمنا تحية لذكراك الخالدة في قلوبنا.

نهديكما هذه المذكرات التي مازالت منقوشة في ذاكرتنا لعلنا نحقق أمنيتكما الأخيرة.

عائلة المرحوم الزعيم الركن عبد الوهاب أمين



«لقد كان الزعيم رجلا عراقيّا أصيلا، يحبّ شعبه ويحبّ عمله، هذا الأمر يعرفه الجميع لكنّ الصراعات ومطامع السّلطة تجعل البعض يجافون الحقيقية، أما بالنسبة لشخص مثلي فإن المسألة تختلف تماماً فإني كنت أرى الزعيم كما هو من دون مصالح ضيّقة أو مطامع، وكنت أجد فيه أنموذجاً للمواطن الخلوق البسيط الذي يهتم برعيته»

المرحوم الزّعيم الركن عبد الوهاب أمين



«إن الثورة ستبقى مستمرة ما زال هناك القصور يسكنها الأغنياء وما زال هناك الصرائف يسكنها الفقراء، إننا لا نريد أن نقلل من شأن هذه القصور إنما نريد قصوراً لهؤلاء الفقراء»

الشهيد الزعيم عبد الكريم قاسم

التقديم

حكاية هذا الكتاب بدأت بعد وفاة والدي المرحوم الزعيم الركن عبد الوهاب أمين عام ٢٠٠٨، فبعد رحيله بعدة أشهر اجتمعت عائلة المرحوم، وبدأت تفكر بكيفية جمع مذكرات وأحاديث الوالد التي يحتفظ كل واحد من العائلة بجزء منها، بعد أن حافظت على وصيته بعدم اطلاع أحد على هذه المذكرات إلا بعد وفاته، فقصة الفقيد لم تكن مجرد أحداث تشبه ما سرده الباحثون أو الكتاب، بل إنها تضمنت أسرارا وخفايا تتعلق بالوشايات والخيانات التي سبقت الثورة وبعدها، وكذلك دوره المحوري والحاسم في نجاح الثورة الذي ظل مجهولا وخافيا عن الجميع، فطوال خمسين عاما كان المرحوم الزعيم الركن عبد الوهاب أمين يتحدث إلى أبنائه بتفاصيل دقيقة ومعلومات حدثت خلال مسيرته الحياتية أولا والعسكرية ثانيا والوطنية لاحقا، حكاية كان أبناؤه يجهلون فصولا كثيرة منها.

كان الوالد يروي لعائلته قصة حياته منذ نعومة أظافره عندما كان يعيش في قرية بأطراف الأعظمية ودخوله في المدرسة والتحديات التي واجهته بسبب الفقر والعوز الذي عانى منه المجتمع العراقي آنذاك، وبصوت يحمل وجع السنين يتحدث عن أسباب دخوله في الجيش وتعلقه الشديد بالفقراء وتمسكه المفرط بالمبادئ والقيم العسكرية، والتي دفعته فيما بعد للانتماء إلى تنظيمات الضباط الأحرار بكل مراحلها، وعلاقته الشخصية بالمرحوم الشهيد الزعيم عبد الكريم قاسم والمرحوم العقيد رفعت الحاج سري.

استرجع بذاكرته المتعبة أسرارا لم يُطلع أحدا عليها من قبل، كاشفا عن خيانات ووشايات كادت أن تطيح بمعظم التنظيمات السرية في الجيش، وخيانات أخرى

تسببت بقتل الثورة واغتيال زعيمها، ومن هم الأشخاص الذين كانوا وراء تلك الخيانات.

كانت عائلته تستمع للحكاية وتدون كل كلمة يقولها، كنا نشعر أن ما يقوله ليس حكاية تعنيه وحده فقط إنما قضية تتعلق بوطن هاجرنا منه مضطرين.

بدأت عائلة المرحوم تبحث عن كاتب يعيد صياغة المذكرات بأسلوب علمي ومنهجي حتى تكون بين يدي القارئ، ولنحقق لوالدنا أمنيته الأخيرة، وبعد مرور ست سنوات على وفاة والدي التقينا بالكاتب والصحفي علي جاسم السواد الذي كان ولعا بثورة تموز وقائدها الزعيم عبد الكريم قاسم، وبدأنا بكتابة المذكرات منذ عام ٢٠١٤ إلا أننا لم نكتفِ بما ذكره أبي، بل بحثنا في المصادر والكتب التي تسند حديثه وتؤكد حكايته الوطنية، وشاركنا في هذا الجهد أفراد العائلة جميعا، لتُختتَم الرحلة عام ٢٠١٩ بهذا الإصدار الذي يحمل كلمات قيلت بصدق وكُتِبَت بصدق لعلها تشكل جزءا مهما من تاريخ ثورة ١٤ تموز التي حاولت بعض الأقلام الرخيصة تزييفها وتغيير حقيقتها.

فألف شكر لك من ساعدنا على انجاز هذا العمل وإنجاح هذا الكتاب الذي أتمنى أن يشكل محطة جديدة في مسيرة الثورة التي ما زالت عامرة في قلوب العراقيين.

فارس عبد الوهاب أمين

٢٠١٩

المقدّمة

تحمل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ العديد من الأسرار والخبايا التي مازالت محلّ جدال تاريخي، ومازالت العديد من الأسئلة تُطرَح بشأن مقدّمات ونهايات الثورة.

وأبرز تلك الأسئلة التي لم تُحدَّد إجابتها بشكل ثابت هي: هل الثورة تمّت بفعل قوّة وطنية مخلصة أو هي محصلة حتمية لتخطيط خارجي نفذته أدوات عراقية؟

وهل ما أقدم عليه الضباط الأحرار صبيحة ١٤ تموز ١٩٥٨ هو ثورة شعبية وطنية استدعتها الضرورة التاريخية أو هو انقلاب عسكريّ لتحقيق طموح بالسلطة؟

وهل الثورة توغلت في عمق المطالب الشعبية والجماهيرية، وحققت رغبتها بالحكم الوطني أو إنها فتحت الباب أمام الانقلابات العسكرية لاحقا؟

وهل عمليات القتل والتصفية التي طالت العائلة الملكية وبعض رموز النظام هي جزء من أدبيات الثورة أو إنها فعل شخص واحد، وارتجالية، وخارج سياق الاتفاقات بين الضباط الأحرار؟

وهل الزعيم عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف وحدهما من قاما بالثورة أو هناك ضباط آخرون كان لهم دور حقيقي وفعلي في تنفيذ الثورة؟

وعلى الرغم من مرور ستين عاما على عمر الثورة والتي شهدت كتابة مئات الكتب والبحوث، إلا أن الأجوبة عن تلك الأسئلة مازالت تخضع لشروط المكان الذي تُطرَح به، وكذلك تخضع لخلفية الكاتب والباحث الذي يتناول البحث عن إجابة دقيقة لتلك الأسئلة.

ولعلّ المذكرات التي نشرها أغلب أعضاء اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار تمثل أصدق الشهادات المقدّمة عن الثورة وما سبقها، وتعطي أجوبة مهمة، إلا أن بعض تلك المذكرات خضعت أيضا لشروط الزمان والمكان، إذ إن بعض الضباط حين نشروا مذكراتهم والتي تضمنت معلومات عديدة وتفاصيل دقيقة عن عمل اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار، نجدهم عندما أعادوا نشر المذكرات نفسها في مرحلة زمنية أخرى قد غيروا كثيرا من الحقائق فتضمنت المذكرات اختلافات عديدة، وهو ما يجعل الباحث أو القارئ يواصل بحثه وتنقيبه في أقبية التاريخ للوصول إلى حقيقة ما جرى يوم ١٤ تموز ١٩٥٨، وما سبقه من مراحل تأسيس حركة الضباط الأحرار، والخيانات التي تعرضوا لها والتحديات التي واجهتهم.

وبعيدا عن الشروط المكانية والزمانية والخلفية السياسية وجد أبناء المرحوم الزعيم الركن عبد الوهاب أمين أحد أعضاء اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار- أنفسهم أمام مسؤولية تاريخية للكشف عن مذكرات والدهم التي لم تُنشَر ولم يتناولها أيُّ كتاب أو بحث، مذكرات دوّنتها أناملهم لعقود من الزمن مصاحبين ومرافقين لوالدهم الذي قضى أكثر من أربعة عقود في المنفى، ليدوّنوا كل شيء عن تلك المرحلة المهمة والحساسة.

وبعد أن اطلعت على تلك المذكرات بدأنا مشروع هذا الكتاب الذي استمر العمل به أربع سنوات، بحثنا وقرأنا وسافرنا للوصول إلى الحقيقة، ولتدقيق المعلومات التي وردت في تلك المذكرات، وبعضها تُطرَح لأول مرة، حقيقة كشفت عن الدور الوطني والمهم الذي قام به المرحوم الزعيم الركن عبد الوهاب أمين في المشاركة في حركة الضباط الأحرار بكل مراحلها، والمساهمة الفعلية في تشكيل اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار، ودوره في نجاح الثورة، وما تلاها من مهام وطنية.

هـذا الكتـاب عبارة عن مذكـرات يرويها والـدٌ لأبنائه وتـمّ صياغتها من قبل الكاتب الذي راجع أكثر من ثمانين مصدرا للتأكد من سلامة ما يتم طرحه.

والكتاب يتكون من عشرة فصول يبدأ من المراحل التاريخية التي سبقت الثورة مرورا بالظروف الاجتماعية التي عاشها المرحوم الزعيم الركن عبد الوهاب أمين والتي أسـهمت في بلورة شـخصيته العسـكرية والسياسـية، كما يتنـاول الكتاب الأسباب التي أدت إلى نشأة الحركات السرية في الجيش، ومتى بدأت تتشكل نواة الضباط الأحرار؟ وما دور الزعيم الركن عبد الوهاب أمين فيها؟ ومن ثَمَّ يناقش الكتاب الخيانة التي تعرضت لها إحدى المجموعات السرية التي تزعمها المرحوم العقيد رفعت الحاج سري للكشـف عن الواشي والتي عُرِفَت بحادثة الكاظمية، كما يسلط الكتاب الضوء على المهمة التي نفذها المرحوم الزعيم عبد الوهاب أمين في ثورة ١٤ تموز، وتغييره لتاريخ وحركة القطعات العسكرية التي قامت بالثورة، وكذلك دوره في الكشـف عن موقف الحكومة المصرية المعادية للثورة عندما عُيِّنَ ملحقـا عسـكريا في السـفارة العراقية في مـصر، ومن ثَمّ الإنجـازات التي قام بها بعد تسـنّمه منصب وزير العمل والشـؤون الاجتماعية، ووزير الزراعة وكالة، ثم يتطرق الكتاب إلى موقف المرحوم الزعيم عبد الوهاب أمين من انقلاب ٨ شباط عـام ١٩٦٣، ورفضـه للعمل مع عبد السـلام عـارف، ووفائه للثـورة والزعيم، وكذلك حركته السياسـية في زمن الرئيس عبد الرحمن عارف، وترشـيحه لرئاسة الوزراء، وإحباط هذا الترشيح بعد انقلاب البعث عام ١٧ تموز ١٩٦٨ واعتقاله من قبل السلطة البعثية، وبقائه معتقلاً في قصر النهاية سنتين.

ويختتـم الكتـاب بالمرحلـة التي قضاهـا الزعيم عبـد الوهاب أمـين في المنفى بعـد مغادرتـه وطنه مضطرا عـام ١٩٧٢ ليقضي ما تبقى من عمـره في العمل مع المعارضة العراقية في لندن لحين وفاته عام ٢٠٠٨.

الكتاب يحتوي سـيرة عطرة لهذا القائد المجهول الذي خدم العراق ودافع عنه ولم يلوّث سمعته بالتعاون مع الانقلابيين وظل وفيا للثورة والزعيم.

علي جاسم السواد

الفصل الأول

الضرورة التاريخية لثورة 14 تموز
الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي
في العهد الملكي

قبل الحديث عن ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ لا بدّ من المرور على شكل الدولة العراقية منذ إعلان تأسيسها عام ١٩٢١ ولغاية يوم انطلاق الثورة حتى نستطيع أن نقف على الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى قيام الثورة.

أولا: الوضع السياسي

بعد إعلان بريطانيا تأسيس الدولة العراقية، والمجيء بالملك فيصل بن الشريف علي بن الحسين ملكا على العراق بدأ العراق مرحلة جديدة لا تختلف كثيرا في واقعها عن المراحل التي سبقتها إلا من حيث صياغة هيكلية سياسية منظمة للدولة، وأصبح النظام السياسي قائما على الملك وبلاطه، وهو أعلى مؤسسة بالدولة، غير أن هذا النظام الجديد لم يضع الحلول الحقيقية للواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي المتردي الذي كانت تعيشه البلاد بعد قرون من الاستعمار العثماني.

كان النظام بمفاصله كافة يتعكز على القوى الخارجية لمساندته والاستقواء بالغرب لتنفيذ أجندته السياسية تجاه الشعب ومعارضيه، ولم يدخر وسيلة إلا واستخدمها لتكريس تلك السياسة وتعميمها على الدولة الفتيّة.

فعمد إلى منح بعض الشخصيات السياسية المقربة منه نفوذ السلطة سواء في الحكومة أو البرلمان أو أجهزة الدولة الأخرى، واعتمد عليها في إدارة شؤون البلاد، الأمر الذي انعكس على الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي بصورة عامة، وكان بداية لتفتيت العقد الاجتماعي العراقي الذي ظل صامدا لقرون من الزمن بوجه الاحتلال العثماني بعد أن فرض سياسة التمييز الطائفي والعرقي سواء بالانتخابات البرلمانية التي زوّرها أكثر من مرة بما يعكس توجهاته الطائفية في فرض قوة اجتماعية على حساب قوة اجتماعية أخرى، وتحويل هذه المؤسسة التشريعية

المهمة إلى ماكنة لصناعة الإقطاعيين والمتنفذين الموالين لنظامه، كما قام النظام بشن حرب ضد الأحزاب السياسية الشعبية المعارضة لتلك السياسة، وزجّ بالعديد من قادتها في السجون تحت وطأة التعذيب والإعدامات، وسن قوانين تعسفية لقمع الأحزاب ومنع نشاطها بصرف النظر عن توجهاتها السياسية سواء أكانت قومية أم ليبرالية أم تقدمية، ففي شهر آب عام ١٩٢٢ أُصدِر قانون الأحزاب والجمعيات، وعلى إثره تشكلت عدد من الأحزاب مثل الحزب الوطني، وحزب النهضة، والحزب الحر، غير أن الواقع الفعلي يؤكد أن هذا القانون لم يضع حلولا واقعية لتنظيم الأحزاب والجمعيات بسبب سيطرة المندوب السامي البريطاني على عملية وضعه، وفي عام ١٩٢٥ عمدت حكومة ياسين الهاشمي إلى تجميد الحياة الحزبية تحت مرأى ومسمع ومباركة الملك فيصل الأول، وما ارتبط بذلك من دسائس لم تكن خالية من مطامع شخصية ومصالح ذاتية.

وفي شهر نيسان عام ١٩٤٢ منحت الحكومة إجازة لخمسة أحزاب وجميعها أحزاب معارضة إلا أنها فشلت في التأقلم مع الواقع السياسي، وفشلت في تحقيق أي مكسب جماهيري، وظلت تعاني من ضغط سلطة الملك الذي عمل جاهدا على تفتيتها وتدميرها، وتم ذلك على يد نوري سعيد عام ١٩٥٤ لتعود الحياة الحزبية إلى ممارسة النشاط السري.

فلم يكن النظام الملكي متسامحاً وديمقراطياً، بل على العكس كان دكتاتورياً واستبدادياً، ولا يتسامح مع أي محاولة للاحتجاج على سياسته، وغلق مسامعه عن أي دعوات للإصلاح السياسي والاجتماعي، بل إنه قابل تلك الدعوات باستخدام أساليب قمعية لم تقتصر على المعارضين السياسيين فقط، بل شملت حتى المطالب الجماهيرية والدعوات الشعبية التي كانت تحتج على النهج السياسي والطبقي الذي كان النظام يتعامل به معهم.

فعندما احتج المواطنون الآشوريون شمال العراق عام ١٩٣٣ للمطالبة بحقوقهم الشرعية بوصفهم جزءاً من المجتمع العراقي ولهم حقوق مثلما عليهم واجبات، وبالرغم من أن الاحتجاجات لم تخرج من إطارها السلمي استخدمت الحكومة أبشع الأساليب القمعية والوحشية للرد على هذه الاحتجاجات وتكميم الأفواه مما أدى إلى مقتل مئات المواطنين بينهم نساء وأطفال، واعتقال مئات آخرين، وتدمير قراهم وإرغامهم على السكوت، ومنعهم من المطالبة بحقوقهم المشروعة.

وفي بغداد ارتكب النظام جريمة وحشية أخرى بعد قتله أكثر من ثلاثين مواطنا وإصابة ثمانين آخرين في مدينة الكاظمية بسبب احتجاجهم على بناء دائرة حكومية على مقبرة في المدينة المقدسة والتي عُرِفَت بمجزرة الكاظمية، ففي عام ١٩٣٥ قامت الأجهزة الأمنية الحكومية بقتل عدد من المواطنين المحتجين على قرار إقامة مبنى للبريد على قبور ذويهم في مقبرة الكاظمية.

هذه الحادثة كشفت عن مدى استبداد الحكومة من جهة، ومن جهة أخرى كشفت عن حجم القطيعة بين الملك والشعب ومدى استخفافه بمشاعر المواطنين، فالحكومة تعمل بمباركة الملك، ولم تفكر أن تشيّد المبنى الحكومي في مكان آخر على الرغم من وجود مساحات خالية في مدينة الكاظمية آنذاك.

كما أن الممارسات القمعية التي قام بها النظام الملكي ضد المواطنين تواصلت طيلة سنوات حكمه، ففي عام ١٩٤٦ استخدمت الحكومة أشد أنواع البطش والقتل ضد عمال النفط بعد الإضراب الذي قاموا به في كركوك عام ١٩٤٦ في الحادثة المعروفة بمجزرة (كاور باغي)، وفي عام ١٩٤٨ استخدمت الأجهزة الأمنية العنف مرة أخرى ضد المواطنين بعد احتجاجهم السلمي على معاهدة (بورتسموث)، كما قام النظام بفرض الأحكام العرفية، وسجن المئات من الأبرياء بعد انتفاضتي ١٩٥٢ و١٩٥٦ الشعبيتين.

وفي الشمال أيضا استخدم النظام كافة أسلحته لقمع الحركة الكوردية وقَتْلِ وتشريد عدد كبير من المواطنين الكورد، وتدمير عدد من القرى، ونفي القيادات الكوردية إلى خارج البلاد، وقد حرم الشعب الكوردي من الحصول على حقوقه القومية، وقد حارب النظام القادة الكورد أمثال الشيخ محمود الحفيد الذي نُفي إلى الهند، والزعيم الملا مصطفى بارزاني والذي نُفيَ إلى الاتحاد السوفيتي، ولم يعد إلا بعد قيام ثورة ١٤ تموز، وعلى الرغم من أن مطالب الكورد لم تكن خارج الحدود الشرعية بعدّهم كيانا داخل الدولة العراقية، فعندما أُسست الدولة العراقية عام ١٩٢١ أُلحِقَت كوردستان الجنوبية بالعراق بقرار دولي شرط إقامة حكومة كوردية داخل الحدود العراقية، لكن الحكومات المتعاقبة في العهد الملكي امتنعت عن تنفيذ هذا القرار، ورفضت منح الكورد هذا الحق، ومارست أبشع الأساليب القمعية ضد الحركات الكوردية.

وعلى الرغم من أن الحركة الكوردية ذات طابع قومي إلا أنها لم تكن منفصلة عن الحركات الشعبية التي ناضلت ضد النظام الملكي، وكانت جزءا من الحركات الوطنية التي رفضت الظلم الاجتماعي، وسيطرة رجال الإقطاع على مفاصل الدولة، وقد كان للعديد من الشخصيات الكوردية دور فاعل في تأسيس الأحزاب الوطنية، وكذلك داخل المؤسسة العسكرية فقد ساهم الضباط الكورد بالعديد من الحركات الوطنية، ولم تكن مطالب الحركة الكوردية منذ انطلاقها مطلع القرن الماضي تتجه نحو الانفصال عن الدولة العراقية بل على العكس كانت تلك الحركات تطالب بالحصول على الحكم الذاتي داخل إطار الدولة العراقية.

أما الجيش فلم يكن بمنأى عن قمع النظام، وقد تعرض العديد من الضباط إلى أشد العقوبات بسبب محاولات بعضهم المطالبة بإجراء إصلاحات لمسارات

الوضع السياسي خاصة في زمن الوصي عبد الإله، فقد نُفِذَت عقوبة الإعدام بحق عدد من قادة الجيش أمثال العقداء الأربعة بعد القيام بحركة مايس عام ١٩٤١، وأُحيلَ مئات الضباط على التقاعد وزُجَّ الكثير منهم في السجون بعد فشل الحركة، إضافة إلى ذلك فإن النظام الملكي استعمل أبشع الأساليب لمواجهة الحركات والثورات التي كان يقوم بها بعض أبناء العشائر في محافظات الجنوب والفرات الأوسط احتجاجا على قسوة الإقطاعيين وتردي الواقع الخدمي والصحي.

أما على المستوى الخارجي فقد كانت سياسة النظام غير متزنة، ولا ترتكز أسسها واستراتيجيتها على تحقيق مصلحة العراق، بل على العكس فقد عمد النظام الملكي إلى إدخال البلاد في تحالفات دولية لا تخدم مصلحة الشعب وكلها تحالفات تخدم الأطراف الأخرى، مثل الشروع في الدخول بتحالفات المحاور في الحرب العالمية الثانية، وكذلك محاولة زج العراق في حلف بغداد، وربط العراق بالمصالح البريطانية، إلى جانب الدخول في التحالف الهاشمي مع الأردن وهو تحالف قبائل وليس تحالف دول؛ لأن العراق يمتلك ثروات وموارد بشرية في حين لم يكن الأردن يمتلك شيئا، كما أن النظام حاول التدخل في الشؤون الداخلية لبعض دول الجوار، وكانت له محاولة لتغيير نظام الحكم في سوريا بتحريض مباشر من الوصي عبد الإله الذي كان يكن العداء والكراهية للشعب السوري بسبب عدم تمسكه بالملك فيصل الأول ملكا عليه قبل تنصيبه ملكا على العراق، الأمر الذي جعل النظام الملكي يحاول التدخل في الشؤون الداخلية السورية ومحاولة إسقاط نظامه، وكذلك التدخل في شؤون الكويت وإيران، وسخّر النظام الملكي الأموال الطائلة لمحاولة زعزعة الاستقرار السياسي في العديد من البلدان المجاورة.

ثانياً: الوضع الاقتصادي

في العهد الملكي وكما هو معروف كان العراق يعاني من سوء الأوضاع الاقتصادية على الرغم من امتلاكه الأراضي الزراعية الشاسعة والمياه وفيما بعد النفط، إلا أن غياب الرؤية الواضحة للنظام، وعدم استعانته بأساليب علمية لتنمية الاقتصاد واستثمار الزراعة والصناعة والنفط حال دون تحقيق أي نمو اقتصادي في البلاد، وجميع المحاولات التي سعى النظام إليها لتحريك عجلة الاقتصاد كانت مجرد محاولات صورية تصطدم بعصا المحسوبية والمنسوبية والطبقية التي اعتمدها أساسا لحكمه، فقد كانت الثروة التي تأتي من القطاع الزراعي تذهب إلى الحاشية الملكية ورجال الإقطاع أما لاحقا فإن مردودات بيع النفط كانت تذهب إلى حسابات النظام وإلى بعض الوزراء في حكومته، ولم يُنفَق منها شيء على الشعب، فالمدارس كانت قليلة جدا، وكذلك المراكز الصحية، والمستشفيات تكاد تكون معدومة خاصة في المناطق الريفية والبادية الغربية الأمر الذي أدى إلى كثرة الأمراض والأوبئة، ولم يكن هناك مصانع أو مشاريع تنسجم مع الوضع الجديد للعراق في ظل اكتشاف النفط وزيادة الثروات، بل إن جميع الأموال كانت تذهب لرجال النظام لينفقوها على ملذاتهم ومصالحهم الشخصية، فأهملت الزراعة وتُركَت بيد الإقطاع الأمر الذي انعكس بشكل سلبي على الواقع الزراعي، وفقدان العديد من الأراضي الزراعية بسبب الإهمال، فكان الريف العراقي هو من يدفع الثمن.

أما الصناعة فلم تنل الاهتمام الكافي الذي يجعلها تواكب التطور في دول العالم بعد أن سُلِّمَت أغلب الصناعات لأيادٍ غير عراقية، كما أن الحقول النفطية أصبحت تحت سيطرة الشركات الغربية التي احتكرت النفط ولم تمنح العراق إلا جزءا قليلا من الأموال التي كانت تذهب إلى خزينة العائلة الملكية وأركان نظامها، في حين ظل الشعب يعاني من تفشي الجهل والفقر والأمراض، وكان ٧٠٪ من الشعب

يعيش في أكواخ قديمة، وظل الاقتصاد العراقي من دون برنامج طموح يرتقي إلى ما يشهده العالم من تطورات، وذلك بسبب انتشار الفساد الإداري والمالي في جميع مفاصل الدولة، وسيطرة الإقطاع على الواقع الريفي الزراعي الذي كان يشكل أكثر من ٨٠٪ من مساحة العراق.

ثالثا: الوضع الاجتماعي

تعرض المجتمع العراقي في العهد الملكي إلى أشد أنواع التمييز والتفرقة الاجتماعية، بَدءا بأعلى الدرجات الوظيفية في الدولة وهي الحكومة مرورا بالبرلمان، وانتهاء بالوظائف الصغيرة وخاصة التعليم، فقد كان شكل الحكم في العراق منذ تأسيس الدولة ولغاية قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ مستنداً إلى فئة صغيرة تمثل بقايا مخلفات النظام العثماني، وأغلبهم من أبناء المتنفذين وشيوخ العشائر ورجال الإقطاع والكثير منهم ينتمون إلى طائفة واحدة، وقد عمد النظام إلى منح منصب رئاسة الوزراء إلى الطائفة السنية حصرا طوال سنوات حكمه، ومنع الشخصيات السياسية التي تنتمي للطوائف والقوميات الأخرى من هذا المنصب إلا في حالات نادرة ولظروف استثنائية مثل تعيين صالح جبر وهو شيعي رئيسا للوزراء عام ١٩٤٨ من أجل توقيع معاهدة بورتسموث والمعروفة أيضاً بـ (جبر_بيفن)، وكذلك مُنِحَت رئاسة الحكومة إلى السيد محمد الصدر وهو رجل دين شيعي، وذلك لامتصاص غضب الجماهير بعد انتفاضة عام ١٩٤٨.

وهذه السياسة الإقصائية الطائفية انعكست أيضا على مجلس النواب، فقد وضع النظام آليات وضوابط لتوزيع المقاعد النيابية على أساس طائفي، ولم يكن هناك معيار يحدد توزيع المقاعد مع النسب السكانية المجتمعية في كل محافظة.

إن إجراء أي مراجعة دقيقة ومنصفة للوضع الاجتماعي في العراق ستكشف عن مدى الظلم الذي لحق بأبناء الشعب العراقي، وستوضح مدى المعاناة

التي تجرعتها شرائح كبيرة من المجتمع بسبب سياسة التمييز الطائفي والعرقي والطبقي التي اتبعها النظام مع المواطنين وفي مختلف المستويات، فعلى مستوى حقوق المواطنة لم يضع النظام الملكي أية قوانين أو ضوابط تقلص الهوة بين طبقات المجتمع، بل على العكس أسهمت قوانينه في توسيع حلقة التفرقة الاجتماعية التي تحوّل بموجبها المواطنون من جنوب العراق ومن شماله إلى مواطنين من الدرجة الثانية، فقد صدر في عهد النظام الملكي أول قانون للجنسية في عام ١٩٢٥ الذي نصّ على أن يكون كل مواطن يحمل الجنسية العثمانية هو مواطن عراقي أصلي أما المواطن الذي يحمل الجنسية الفارسية أو الهندية هو مواطن من الدرجة الثانية، وكما هو معروف أن المواطنين السنة هم فقط الذين يحملون الجنسية العثمانية آنذاك أما أغلب المواطنين الشيعة والكورد والتركمان هم من حملة الجنسية الفارسية أو الهندية، والقليل منهم يحمل الجنسية العثمانية، والسبب يعود إلى طائفية الحكم العثماني الذي لم يمنح المواطنين الشيعة والكورد الجنسية مما دفعهم إلى الحصول على جنسيات أخرى مثل الفارسية والهندية لغرض السفر للشؤون الدينية أو التجارية.

إن قانون الجنسية كشف عن قبح النظام الملكي وطائفيته، وفضح زيف الادعاءات التي يطلقها بعض المدافعين عنه، فهذا القانون وضع حجر الأساس للتفرقة الاجتماعية في العراق لعقود من الزمن؛ لأنه أسس لنظام قائم على الطبقية الاجتماعية والتفرقة بين أبناء المجتمع الواحد.

أما الخطوات الأخرى التي أقدم عليها النظام ضمن سياسة التفريق الاجتماعي هي منح الإقطاعيين وكبار شيوخ العشائر امتيازات خاصة وتشجيعهم على التسلط على الفلاحين وإخضاعهم لأشد أنواع العبودية، فقد كان رجال الإقطاع يمتلكون مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، وكل إقطاعي لديه أكثر من

ألف فلاح يعمل في أراضيه مقابل مردود مادي قليل جدا الأمر الذي حوّل الواقع الريفـي العراقي إلى منطقة موبوءة بالأمراض والفقـر والجهل، وعانى المواطنون أشـد أنواع الظلـم والقهر على يد الإقطاعيـين الذين كانوا يتسـلطون على الناس باسـم الملك والحكومة، حتى المؤسسـة العسـكرية كانت خاضعة لسيطرة النظام العشائري والإقطاعي بشكل كبير فقد اقتصرت هذه المؤسسة في السنوات العشر الأولى عـلى أبناء الشـيوخ والإقطاعيين وأبنـاء المتنفذين، في حين حُـرِمَ منها أبناء الشعب كافة.

أما على مستوى التعليم فقد عانى هذا القطاع من إهمال مقصود، فالنظام الملكي أناط مهمة بناء النظام التربوي بشخص غير عراقي وهو السوري ساطع الحصري، وقد عمد الحصري إلى تأسـيس نظام تربوي قومي يتميز بالطائفية والطبقية، وقد لعب الحصري وبتوجيه من النظام الملكي دورا مشبوها في توجيه سياسـة التربية والتعليم بالعراق لاسـيما بعد توليه منصـب معاون وزير المعارف ومن ثم معاون مديـر المعارف العام، وقد أسـهم الحـصري في إنتاج نزعة طائفية واسـعة في مجال التربيـة والتعليـم ولم ينعكـس عمله هذا على الواقع التربوي فحسـب إنما أسـهم في تفتيـت الوحدة الوطنيـة العراقية، ولم يكن لوزراء المعارف خاصة الشـيعة أي دور في توجيه الوزارة بحكم سـيطرة الحصري على جميع مفاصلها بحكم علاقته الوثيقـة بالملـك، وقد أثرت الرواسـب التاريخية للصراع العثماني الإيراني بشـكل كبـير على عقليته التي انعكسـت بشـكل واضح على تعامله مـع المناطق الجنوبية، وقـاد الحـصري حملة شرسـة ضـد الموظفين في الـوزارة ممـن لا يحملـون الوثائق العثمانية، حتى عند تشـكيل لجنة الإصلاحات العلمية وضع الحصري شروطا في اختيار أعضائها الثمانية لم يسـمح لأية شـخصية شيعية أن تكون ضمنها وتجاهلهم بشـكل مقصود، ومن بين الشـخصيات التي عمد الحصري إلى محاربتها الشـاعر العراقـي الكبـير محمد مهـدي الجواهري، فقـد طلب وزير المعـارف عام ١٩٢٧

تعيين الجواهري معلما للغة العربية في إحدى المدارس الحكومية، إلا أن الحصري رفض ذلك بذريعة عدم امتلاك الجواهري وثائق الجنسية العثمانية، فبادر الوزير بطرح القضية على الملك وتم استثناء الجواهري للحصول على الجنسية العراقية وعُيّنَ معلما.

كما عمد الحصري إلى جلب المفكرين العرب للعمل في قطاع التعليم، ومعظم هؤلاء يحملون النزعة الطائفية التي حملها الحصري الذي أسهم أيضا بمنع انتشار المدارس في المناطق الجنوبية، وحال دون انتشار التعليم في المناطق الريفية.

ورغم المحاولات الشكلية التي قام بها الملك فيصل الأول لتحسين واقع الحياة الاجتماعية إلا أن تلك المحاولات ظلت مجرد إجراء صوري اصطدم بالواقع السياسي والاجتماعي الذي صنعه بنفسه عبر سنوات، ولم يعد قادرا على إجراء أي عملية إصلاحية في ظل وجود قوانين ظالمة وسيطرة الحكومة وتحكُّم الإقطاعيين وكبار الصناعيين بمصير الفلاحين والعمال.

إن سوء الواقع العراقي في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تلك الحقبة الزمنية أدى بالضرورة إلى ظهور ثلاث قوى رئيسة تتحكم بالعراق وتسيطر على جميع مفاصله:

١. الملك والبلاط وحاشيته والتي لعب فيها الوصي عبد الإله دورا خطيرا في الهيمنة على السلطة السياسية والاقتصادية، وفرض سياسة إقصائية بحق مكونات عديدة في المجتمع.

٢. الحكومة والبرلمان والتي كان فيها رئيس الوزراء نوري سعيد في مقدمة منفذي سياسة البطش، والتفرد، وتدوير مؤسسات الدولة وفق أجندة ترتبط بالسياسة الغربية بعد أن أحكم قبضته على السلطتين التنفيذية والتشريعية.

٣.الإقطاع وشيوخ العشائر وكبار الصناعيين وهم رأس الحربة في تنفيذ السياسية العامة للملك والحكومة، وقد سيطروا على القوة الاقتصادية للدولة، واحتكروا مردوداتها الزراعية والصناعية بالتنسيق المباشر مع الوصي عبد الإله ونوري سعيد.

أما الشعب فقد كان أسير تلك القوى التي تمتعت بالامتيازات كافة سواء على مستوى الوظائف أم التعليم أم الجيش وهو ما أدى بالنتيجة إلى زيادة معاناة المواطنين، وتفشي الفقر، والجهل، والتخلف، وحرمان ملايين المواطنين من أبسط حقوقهم.

إن القوى الثلاث التي حكمت العراق (الملك، الحكومة، الإقطاع) تحالفت لتحقيق مصالحها، وشكلت حلقة منيعة اصطدمت بها أي مطالبة شعبية ووطنية، وبات من الصعب نجاح أي تحرك جماهيري يهدف إلى تغيير الواقع السياسي والاجتماعي في ظل هيمنة تلك القوى على مفاصل الدولة.

ومع فقدان الخيارات السلمية في إقناع النظام الملكي أو حثه على تغيير سياسته كان لا بدّ من إيجاد بديل فاعل ومؤثر وقادر على التصدي لتلك السياسة، ومنعها من التمادي أكثر على حقوق المواطنين وكرامتهم، وفي ظل تلك الظروف الحرجة، ومع تشدد الأجهزة الرقابية على الأحزاب والحركات الوطنية أصبحت المؤسسة العسكرية هي البديل الحقيقي للضلوع بهذه المهمة الكبيرة كونها جزءا من صيرورة المجتمع العراقي، وتجرع أبناؤها المعاناة، كما أن أغلب ضباط الجيش لامسوا هموم الشعب وأدركوا مشاكله وتيقنوا معاناة الأمة. فبات الجيش هو الأداة الحقيقة للقيام بعملية التصحيح والتصدي لهذه الفوضى السياسية، وتحقيق العدالة والمساواة الاقتصادية والاجتماعية.

كان عدد كبير من ضباط واعين لمتطلبات الأمة ومدركين أن النظام الملكي تأسس وفي داخل كل ركن من أركانه وضعت آفة تنخر جسده وتقوضه، فكانت سلبياته كثيرة لا تعد ولا تحصى والتي ترجمها إلى تخبطات في كافة مجالات الحياة العامة، مما شجع بعض الضباط على التفكير بالقيام بعمل إجرائي لتغيير الوضع الراهن، وكان هؤلاء الضباط بما يحملونه من صفات أخلاقية ووطنية على قدر عال من المسؤولية للمساهمة في تغيير مسارات البلد السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتحقيق العدالة بين شرائح وطبقات المجتمع العراقي كافة لاسيما بعد العودة من المشاركة في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ والتي كشفت عن حجم تآمر الأنظمة الحاكمة الملكية على الشعوب العربية.

ونتيجة لتراكم الأخطاء التي ارتكبها النظام الملكي وتحمّل الشعب وزرها، وعدم وجود مساحة ديمقراطية كافية لتغيير الواقع السياسي المتردي بدأت فكرة التدخل العسكري لتصحيح مسار النظام وإعادة بناء الدولة تتجسد في ذهنية أغلب ضباط الجيش، ولم يكن تحركهم لتنظيم وضعهم من أجل تغيير الواقع السياسي في البلاد مجرد مغامرة يقوم بها بعض الضباط أو لتحقيق مكاسب شخصية إنما كانت هناك أسباب عديدة دفعت الكثير من العراقيين وليس الضباط الأحرار فقط بالتفكير الجدي للتخلص من النظام السياسي الملكي الفاسد وإعلان الجمهورية العراقية، ومن جملة هذه الأسباب:

١. وضع العراق في المسار الديمقراطي الذي حرفته سياسة النظام الملكي خاصة بعد عمليات التزوير التي كان يقوم بها الوصي عبد الإله ورئيس الوزراء نوري سعيد في انتخابات البرلمان لضمان وصول الأشخاص الموالين لهما من رجال الإقطاع وشيوخ العشائر المتنفذين، ففي إحدى الدورات الانتخابية قام نوري سعيد بحل البرلمان بعد يوم واحد من انعقاد جلسته

الأولى، والسبب في ذلك يعود إلى أن هناك خمسة أو ستة نواب من مجموع أكثر من مئة نائب معارضين لسياسته، وتم إعادة الانتخابات وأصبح جميع النواب من الموالين له.

٢. إنهاء الأحكام العرفية التي كان يستخدمها النظام ضد خصومه سواء من السياسيين أم أبناء الشعب أم الثوار من أبناء العشائر الرافضين لظلم الإقطاع.

٣. القضاء على التمييز الطائفي، والعنصري، والطبقي الذي كان النظام يمارسه من خلال تهميش عدد من المكونات، وحرمانها من أي فرصة بالمشاركة في إدارة الدولة، وحرمان أبنائها من التعليم، وحتى المشاركة في الجيش والشرطة.

٤. إنهاء أساليب الإرهاب السياسي التي مارسها النظام مع القوى السياسية والشعب على حد سواء.

٥. التخلص من سيطرة الإقطاعيين الذين كانوا يفرضون هيمنتهم على الأراضي، ويقومون باستعباد الفلاحين وسرقة حقوقهم.

٨. فك ارتباط العراق بالمحاور الدولية، والتخلص من المعاهدات المجحفة التي عقدها النظام مثل الاتحاد الهاشمي الفيدرالي مع الأردن، وحلف بغداد.

٩. زيادة تقنية الجيش العراقي، ودعم الحركات السياسية الوطنية الواعدة التي تنسجم مبادئها وأهدافها مع قيم ومبادئ ومهام الجيش.

وعلى الرغم من بطش ووحشية الأساليب المتبعة من حكومة نوري سعيد والوصي عبد الإله، إلا أن ذلك لم يثنِ الضباط الأحرار عن القيام بواجبهم الوطني من أجل إنقاذ شعبهم من سطوة السلطة ورجالاتها، والقيام بثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ التي كان المرحوم الزعيم الركن عبد الوهاب أمين أحد قياداتها الحاضرين في كل فصل من فصولها لاعباً دوراً فاعلاً في تحريك عجلتها، ومساندة

رفاقه في تنظيم الضباط الأحرار وعلى رأسهم الشهيد الزعيم عبد الكريم قاسم من التأسيس ولغاية نجاح الثورة وما تلاها من أحداث.

هذا الدور الذي لم يُنصَف بشكل موضوعي ولم يُعطِه التاريخ المساحة الحقيقية التي تتناسب مع حجمه وما قام به من عطاء سواء قبل الثورة أم أثناءها أم بعد نجاحها، وهو ما سنسلط الضوء عليه في الصفحات المقبلة من الكتاب لكي نكشف حقائق خبّأها التاريخ بقصد أو غير قصد؛ لتكون شهادة حقيقية عن مجريات كثيرة رافقت الثورة منذ رسوخها كفكرة بذهنية الضباط الأحرار إلى مراحل العمل والتنظيم السري انتهاء بتحقيقها، واعلان الجمهورية العراقية، وإنهاء حقبة مظلمة من تاريخ العراق الحديث.

الفصل الثاني

عبد الوهاب أمين
الولادة والنشأة والجيش

قبل الحديث عن دور الزعيم الركن عبد الوهاب أمين في ثورة ١٤ تموز لا بد من المرور على حياته الشخصية منذ الولادة ولحين القيام بالثورة، والاطلاع على تجربته بمختلف مراحلها، وهو أمر ضروري للوقوف على العوامل التاريخية والاجتماعية التي نمت وترعرعت في ذهنه، وشجعته على الانضمام إلى تنظيم الضباط الأحرار والتضحية بكل ما يمتلك من عائلة ومناصب مرموقة من أجل الوطن والثورة على الظلم والفساد والجهل الذي استشرى في زمن النظام الملكي، فلو لم تنجح الثورة لكان مصيره الموت. لكنّ سمو الهدف الذي كان يسعى إليه كان أهم من حياته، ويستحق التضحية الكبيرة لإنقاذ أبناء وطنه من ظلم وجشع النظام الملكي بالتعاون مع رفاقه من الضباط الأحرار.

أولاً: الولادة والنشأة

وُلِدَ المرحوم الزعيم الركن عبد الوهاب أمين صالح أسعد عام ١٩١٨ في أطراف مدينة الأعظمية من عائلة ريفية فقيرة وبسيطة تتكون من ثلاثة أولاد وبنت (إبراهيم وجميل وعبد الوهاب ونعيمة) والده كان يلقب بـ (سيد أمين)، كان فلاحا يملك بستاناً صغيراً يعيش ممّا يزرعه فيه هو وعائلته، تزوج من امرأة تدعى رداسة محمد وهي تنحدر من عائلة مزارعة أيضاً.

الظروف الريفية التي أحاطت بعائلته المتجذرة بالبيئة الزراعية جعلت معظم أبناء سيد أمين يعملون في الزراعة، ولم يحصلوا على فرصة لدخول المدرسة باستثناء أصغر الأبناء عبد الوهاب الذي لاقى تشجيعا من والده وإخوته للتعلم ودخول المدرسة، وعلى الرغم من أن سيد أمين لم يكن يقرأ أو يكتب إلا أنه كان يملك فطرة الذكاء الريفي، وكان يجيد التحدث بثلاث لغات غير العربية وهي الفارسية والكوردية والتركية اللائي أتقنهن من خلال عمله في بيع المحاصيل الزراعية، واحتكاكه المستمر بالتجار الإيرانيين والأتراك والكورد، وتعلُّم لغات أخرى لم يكن بالأمر السهل على شخص بعمره وفي ظروفه الفلاحية.

بذل سيد أمين مساعي حثيثة من أجل إكمال ولده الصغير الدراسة بعد أن أثار انتباهه بقابليته الكبيرة على التعلّم، وذكائه اللافت، فكانت لديه رغبة كبيرة بأن ينتزع ابنه عبد الوهاب من البيئة الريفية الفلاحية التي سادها الجهل آنذاك بسبب انشغال معظم أبناء الفلاحين في أعمال الزراعة والصيد وبيع الأواني المصنوعة يدويا وغيرها من الأعمال البسيطة من أجل تأمين لقمة العيش، أما المدرسة فإنها لم تشكل حيزاً في ذهنية سكان الريف، إذ كان مقياس مستقبل الأولاد بنظر آبائهم لا يتعدى حدود ما يمتلكونه من حرفة وخبرة في عملٍ ما، فلم يكن للتعليم أو الدراسة مكان في ذهنية الفلاحين بسبب الفقر وغياب الوعي الاجتماعي خاصة في المجتمعات الفلاحية، لذلك لم يدخل أحد من إخوته إلى المدرسة ولم يحصل أي منهم على فرصة التعلُّم.

إضافة إلى ذلك فإن المجتمع الريفي الذي كان تحت سطوة رجال الإقطاع وشيوخ العشائر الموالين للنظام الملكي والذين كانوا يمثلون إحدى أدواته المهمة والفاعلة في تركيع وتجويع الشعب لم يكن يسمح لأبناء الفلاحين بالحصول على فرصة للتحرر من قيود الموروث الاجتماعي الذي يمنعهم من الانطلاق في أفق يتعدى حدود الريف والزراعة وصيد الأسماك، ولم يسمح لهم أن يتحرروا من قيد العبودية التي رسخها النظام الملكي في أذهانهم.

في تلك البيئة الاجتماعية المعقدة التي انغرس فيها المجتمع الريفي ونمط الحياة الفلاحية المتوارث فإن صيرورة الفرد من أبناء تلك البيئة لا يمكن أن تنسلخ بسهولة من واقعها حتى لو أنها حصلت على فرصة التعليم والاحتكاك بمجتمع مدني، وهو ما عانى منه عبد الوهاب أمين تماماً، فعلى الرغم من دخوله إلى المدرسة وتعرفه على عالم جديد ومتحضر إلا أن العادات والتقاليد الاجتماعية والأسرية والفلاحية المتوارثة ظلت عالقة في ذهنه، وهو ما انعكس عَليه بشكل كبير بعد

دخوله إلى مدرسة الأعظمية الابتدائية عام ١٩٢٤، وقيام والده السيد أمين بشراء بيت صغير في مركز مدينة الأعظمية ليسكن فيه عبد الوهاب وشقيقته نعيمة وعمته المرحومة الحاجة نجية حتى تكون أمور الدراسة متيسرة وسهلة عليه، لكن رغم ذلك كان عبد الوهاب يشعر بالعزلة والوحدة والضياع، فالخطوات التي كان يسير بها نحو الدخول في المجتمع المدني كانت بطيئة جداً وبالخطوات نفسها التي سارها نحو الخروج من الواقع الريفي والفلاحي، وكذلك كان يجد صعوبة في التأقلم مع الحياة الجديدة بعيدا عن أسرته، ولكن حبه للعلم والمدرسة شجعه على مواكبة تلك التطورات والتكيف السريع مع الحياة الدراسية والتفوق فيها.

ثانيا: الدراسة الأكاديمية

بعد دخول المدرسة أخذت الدراسة حيزا كبيرا من حياته، وأثرت في جوانبها (التعليمية والتربوية والمدنية) بشكل كبير على إعادة تنظيم أسلوب تفكيره، فلم يعد طموحه ينحسر بحدود عائلته وقريته بل تعدى ذلك كثيراً خاصة وأنه بات يفكر بوجود العشرات من أبناء الفلاحين ممن لم تسمح لهم الظروف والقيود بالحصول على فرصة الدخول إلى المدرسة والتعلم، وهذا الأمر كان بمثابة المرتكز الذي أعاد بناء بلورة شخصيته التي كانت تتأرجح بين الريف والمدينة.

قضى عبد الوهاب أمين ست سنوات في الدراسة الابتدائية التي انتهت عام ١٩٣٠، والتحق بمتوسطة الغربية في العام نفسه، وكانت هذه المدرسة من أفضل مدارس بغداد آنذاك، وبعدها دخل إلى الفرع الأدبي في الإعدادية المركزية في باب المعظم، وكان سبب اختياره الفرع الأدبي لولعه بالأدب والشعر والتاريخ والجغرافية على الرغم من ضلوعه بالقضايا العلمية والهندسية.

أثرت مرحلتا المتوسطة والإعدادية أثراً بالغاً في نمط تفكيره وأسلوب حياته التي احتفظت بجذورها الريفية، وبدأت مرحلة جديدة من الوعي تتشكل لديه مثل سائر الطلاب في تلك الفترة بسبب الاحتكاك بالأساتذة والمعلمين الذين كانوا يتبنون الأفكار القومية والتقدمية التي انعكست بقوة على تلاميذهم، فالكلمات والأفكار التي كانوا يغرسونها في أذهان الطلاب تدعوهم إلى التمسك بالعروبة والوطن والتصدي للاستعمار ونقد التخبطات السياسية والاقتصادية للأنظمة الحاكمة، وكشف عن خطورة الفساد الذي ينخر بجسد الدولة، وإنهاء سطوة الإقطاع، كما كان لظهور شخصيات ثقافية وأدبية تدعو إلى الإصلاح والتجديد أمثال الشاعر معروف الرصافي، والشاعر جميل صدقي الزهاوي، والشاعر الشعبي عبود الكرخي، وغيرهم أثراً بالغاً في زيادة الوعي بين معظم شرائح الشباب لاسيما الطلاب الذين كانوا يمثلون نواة جيل واعٍ ينسجم مع تطورات المرحلة وساعٍ لتغيير واقع الحياة في ظل هيمنة النظام الملكي الفاسد.

الأمر الآخر الذي أثر في زيادة الوعي لدى الطلاب هو مواكبة إحدى الممارسات الديمقراطية خلال دراستهم في الإعدادية المركزية، وهي ممارسة استمرت لسنوات قليلة لكنها كانت مهمة بالنسبة للطلاب، حيث كان يتم اختيار طالب واحد من كل فصل دراسي لمرافقة أحد الأساتذة للحضور إلى جلسة البرلمان من أجل تدوين النقاط المهمة التي يتم طرحها، والاطلاع على الكيفية التي يتم فيها تشريع القوانين ومناقشتها، ويقوم الطالب بعد عودته إلى المدرسة بمناقشة تلك النقاط مع زملائه، وهو ما زاد من فاعلية تقبُّل الطلاب للمفاهيم الجديدة التي لم تكن معروفة لديهم خاصة في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية.

أنهى عبد الوهاب أمين المرحلة الإعدادية التي كانت غنية بالثقافة والمعرفة والاطلاع، وقرر الدخول في كلية الحقوق التي كانت طموح جميع الطلاب بسبب الامتيازات العديدة التي يتمتع بها خريجو هذه الكلية، وكان المعدل الذي حصل عليه وهو من أعلى المعدلات يؤهله للدخول في كلية الحقوق، إلا أنه واجه تحديا كبيرا بسبب تكاليف الدراسة، وفي مقدمتها ارتفاع أسعار الكتب والتي بلغت حينها (١٦) دينارا، فالوضع المادي لعائلته قد تدهور في تلك الفترة، ولم يعد والده سيد أمين قادرا على تحمل هذه التكاليف، ولا يتمكن من جمع هذا المبلغ، ولم يكن أمام عبد الوهاب خيار آخر إلا التخلي عن حلمه وطيّ صفحة الحقوق، والبحث عن كلية أخرى تتناسب مع وضعه المادي والعودة من جديد إلى الريف بين أهله وإخوته.

لم يكن عبد الوهاب وحده يعاني الفقر وضياع الأحلام، فالنظام الملكي في ظل ما شرّعه من قوانين كان حريصا على تبديد أحلام الشباب وتشتيتها حتى يتمكن من التحكم بهم والسيطرة على طموحهم، ولم يكن تركه لكلية الحقوق التحدي الأول الذي واجهه، بل هناك العديد من التحديات التي واجهته لاحقاً، فبعد أن ترك كلية الحقوق شعر بإحباط كبير ولم تكن لديه القدرة على التفكير بالمستقبل، إلا أن هذه التجربة وعلى الرغم مما سببته من آلام شديدة له إلا أنها كانت حافزاً مهماً في تغيير نمط تفكيره باتجاه أكبر وأعمق يفوق حدود الريف والمدينة، وبات يعي جيدا أن تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية لا يأتي إلا بعد تخليص البلاد من الظلم والفقر ورفض الواقع السياسي المتردي الذي كانت تعيشه الأمة، وإزالة العراقيل التي وضعها النظام أمام الفقراء وحرمتهم من تحقيق أحلامهم والحصول على حق التعليم والحياة الكريمة، ومنذ ذلك الحين لم يعد يشغله إلا كيفية الدفاع عن الطبقة الفلاحية والعمالية الفقيرة والمظلومين في المجتمع، والعمل على تغيير الواقع السياسي الفاسد والمسؤول عن وضع الفوارق الطبقية في المجتمع.

وبعد مرور عدة أيام زاره أحد أصدقائه المقربين، وأخبره بفكرة الالتحاق بالكلية العسكرية بعد أن أصبح الدخول إلى هذه الكلية متاحا أمام جميع فئات الشعب، فالنظام الملكي ونتيجة لسياسة التهميش والاحتكار والتفرد التي كان يمارسها، جعل عملية الانضمام إلى الجيش تقتصر على أبناء شيوخ العشائر والأثرياء والوجهاء والمتنفذين في الدولة، وهذا الإجراء المجحف ظل ساريا لمدة عشر سنوات وحتى الدورة العاشرة، ولكن عزوف أغلب أبناء الشيوخ والإقطاعيين عن الالتحاق بالجيش بسبب قساوة البيئة العسكرية التي تتطلب درجة عالية من الانضباط، وكما هو معروف كان أبناء الإقطاعيين وشيوخ العشائر ينتمون لطبقات تمثل رأس المال، وهم يتمتعون بثروات مالية تمكنهم من السفر والعيش في أفضل المستويات المعيشية؛ لذلك فإن الكثير من هؤلاء لم يستطيعوا التعايش والانسجام والتأقلم مع الحياة العسكرية القاسية، وأمام هذه المشكلة لم يجد النظام خياراً إلا فتح أبواب المؤسسة العسكرية مطلع الثلاثينيات أمام عامة الشعب لسد الفراغ الحاصل فيها.

ووضع النظام شروطا محددة لدخول الجيش منها أن يكون المتقدم حاصلا على الشهادة الثانوية، ويمتلك اللياقة البدنية، وحسن السلوك، بصرف النظر عن الخلفية الدينية والعرقية والاجتماعية للمتقدّم.

ومع هذه التطورات لم يجد عبد الوهاب أمامه خيارا آخر إلا الدخول إلى الجيش بحثا عن فرصة لتحقيق جزء من حلمه الذي أجهضته الفوارق الطبقية والفقر والعوز، وقدّم طلبا للانضمام إلى الكلية العسكرية، وتم قبوله فوراً بسبب معدله العالي وبنيته الجسدية، فقد كان في مرحلة الدراسة الإعدادية يمارس العديد من الألعاب الرياضية مثل السباحة وألعاب القوى ومن ثم كرة القدم مع بداية دخولها إلى العراق، وحصل على العديد من الميداليات، وهو ما جعل أمر قبوله بالكلية العسكرية يسيرا.

ثالثا: الجيش

الانفتاح الذي حصل في الجيش في مطلع الثلاثينيات أدى إلى زيادة المتقدمين إلى الكلية العسكرية لاسيما أن تكاليف الدراسة تتحملها الكلية، فضلاً عن الطعام والملبس المجاني إضافة إلى أن الكلية كانت تعطي الطلاب راتباً شهرياً، وهو ما جعل أكثر الطلاب من الطبقات الفقيرة يندفعون بقوة نحو الجيش، ومن بينهم شخصيات معروفة أمثال المرحوم الزعيم عبد الكريم قاسم الذي تخرج في الدورة العاشرة وعدد آخر من الضابط الأحرار الآخرين الذين تخرجوا في الدورات اللاحقة.

وعلى الرغم من أن الدخول إلى الكلية العسكرية لم يكن طموح عبد الوهاب إلا أن كل شيء تغير بعد التحاقه بهذه الكلية العريقة في تاريخ ١٥/ ٩/ ١٩٣٦، فقد كان للحياة العسكرية بما تحمل من قيم ومبادئ أثر بالغ على مجريات حياته؛ لأن تلك المبادئ قريبة جداً من ميوله واتجاهاته خاصة تلك التي تولدت في ذهنه بعد أول صدمة حقيقية تعرض لها بسبب عدم تمكنه من دخول كلية الحقوق والتي كشفت له ظلم النظام وفساده. إضافة إلى ذلك فإنه تعرّف في الجيش على عدد كبير ومتنوع من الشخصيات العسكرية الأمر الذي زاد من درجة وعيه ورغبته بتغيير النظام السياسي الفاسد، والعمل على إيجاد فرصة حقيقية لتحقيق هذا التغيير، لاسيما أنه وجد في الجيش العديد من الضباط الذي يقفون على أرضية مشتركة معه بشأن إحداث التغيير، وبدأ منذ تلك المرحلة يساهم في تأسيس نواة لتشكيلات وطنية كان لها دور فاعل في إحداث مجموعة من الحركات والانتفاضات مثل حركة مايس عام ١٩٤١ وثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨.

بعد دخوله في الجيش بشهر قام بكر صدقي بانقلاب عسكري وكان بحاجة ماسة إلى المزيد من ضباط الجيش، وقد صدرت أوامر بأن تقلص سنوات الكلية

العسكرية من ثلاث سنوات إلى سنة ونصف لكن مع زيادة كبيرة في التدريبات وتكثيف بالدراسة العسكرية، وهو ما لم يتحمله بعض طلاب الكلية العسكرية بسبب صعوبة ومشاق التدريبات، فقد دخل إلى الكلية العسكرية مع عبد الوهاب أمين في الدورة الثالثة عشرة (٩١) طالبا وبعد أشهر غادرها (١٢) طالبا نتيجة البيئة القاسية والصعبة التي حكمت الكلية، وتخرج عبد الوهاب من الكلية العسكرية في الدورة الثالثة عشرة وحصل على المرتبة الأولى من بين كل الضباط الآخرين، وتقديرا لتفوقه منح هدية وهي عبارة عن مسدس «وبلي» سلمه له الملك غازي شخصيا في احتفالية التخرج.

وهذا التفوق لم يأتِ من فراغ إنما بسبب انضباطه العالي، والتأقلم السريع مع الحياة العسكرية، وحرصه على أداء المهمات، إضافة إلى متابعته وإصغائه لكافة التوجيهات التي يحصل عليها من قبل المدربين، فضلاً عن أمور فطرية تتعلق بقابليته على الاستجابة السريعة للخطط العسكرية والتفاعل معها، وانسجام المبادئ العسكرية مع ما يحمله من مبادئ وقيم وأخلاق تتعلق بضرورة إنقاذ الشعب من الواقع المزري الذي يعيشه بسبب إهمال النظام الملكي للمجتمع.

تخرج من الكلية العسكرية في ٣/ ٧/ ١٩٣٧ برتبة «ملازم» بالإرادة الملكية رقم «٣٨٦» وبمرتب شهري قدره «١٧» دينارا، والتحق بالجيش لأول مرة بمنصب آمر فصيل في اللواء الخامس الفرقة العسكرية المدفعية.

حياته في الجيش لم تكن سهلة بل إنها كانت شاقة جداً، ومعظم سنوات العسكرية قضاها في مناطق صحراوية وريفية، وهو ما جعله قريبا من هموم الجنود الفقراء والمناطق الفقيرة التي كانت قريبة من المعسكرات التي خدم فيها، فكانت أهم محطات مسيرته العسكرية على النحو الآتي:

١.بعد شهرين من التحاقه باللواء الخامس تم نقله في تاريخ ٢٩/ ٩/ ١٩٣٧ إلى منصب آمر فصيل بطرية الصحراء الثانية، وبقى في هذا المنصب ثلاث سنوات.

٢.تم نقله إلى منصب ضابط موقع في بطرية الصحراء عام ١٩٤٠.

٣.ترقى إلى رتبة (ملازم أول) عام ١٩٤٠، وتم نقله إلى منصب موقع بطرية اللواء الثالث، وأصبح راتبه الشهري(٢١) ديناراً.

٤. ترقى إلى منصب مساعد آمر بطرية في لواء الصحراء التاسع عام ١٩٤١.

٥. أصبح آمر البطرية الأولى في اللواء الرابع عام ١٩٤٤.

٦.في ١٧/ ٩/ ١٩٤٦ بدأت حياته العسكرية تأخذ منحى آخر بعد دخوله في كلية الأركان العسكرية التي كانت مدة الدراسة فيها سنتين.

٧.تخرج بالمرتبة الأولى من كلية الأركان عام ١٩٤٨ بالإرادة الملكية رقم (٣١٠) وأصبح راتبه الشهري ثلاثين دينارا.

وبعد تخرجه من كلية الأركان بثلاثة أشهر تم إرساله إلى جبهة القتال في فلسطين، وأصبح ضابط ركن في مقر القيادة العراقية هناك، وبعيدا عن أرض الوطن وفي أرض المعركة بدأت علاقته مع ضباط الجيش العراقي تأخذ منحى آخر، وبات حافز التغيير يشغل كل تفكيره لا سيما مع ضعف الإرادة السياسية لدى الحكام في دعم حقوق المواطن والأرض العربية، وفي تلك المرحلة تعرف على عدد من الضباط أمثال الزعيم عبد الكريم قاسم ورفعت الحاج سري، وغيرهم من النواة التي أصبحت فيما بعد قاعدة لتنظيم الضباط الأحرار، وكان الشعور الوطني العامل المشترك بين جميع الضباط وهو ما جعل العلاقة بين ضباط الجيش علاقة مبنية على الأخوة والثقة.

وبعد عودته من فلسطين عُيّنَ آمر لواء الملكة عالية وبالإرادة الملكية رقم (٤١٢) عام ١٩٥١ وبعدها التحق بكلية الأركان العسكرية في بريطانيا وتخرج منها بتفوق عام ١٩٥٣، وبعدها أصبح مقدم ركن، وفي عام ١٩٥٥ ترفع إلى رتبة عقيد ركن وأصبح معاون مدير الحركات العسكرية في وزارة الدفاع وكان هذا عام ١٩٥٧ إلى حد يوم الثورة.

وعلى الرغم من المناصب الرفيعة التي تسنمها الزعيم الركن عبد الوهاب أمين إلا أنه لم ينس أبداً معاناة أبناء شعبه، وما يعانونه من ظلم وفقر وجهل لا سيما أن الزمن لم يغير شيئا من طغيان رجال الدولة وعلى رأسهم الوصي عبد الإله ورئيس الوزراء نوري سعيد، لذلك تشكلت في ذهنه قناعة واحدة وهي أن الوسيلة الوحيدة للتخلص من هذا النظام هي الجيش بعد فشل الأحزاب السياسية والحركات الشعبية في تحقيق أهدافها في تغيير سياسة النظام الملكي، وأدرك أن الجيش بات يشكل عاملاً مهماً في الحياة السياسية، وبدأت حركة تدخله في الشأن السياسي تزداد مع زيادة الوعي بين صفوف الضباط.

هناك عدة عوامل أدت إلى تشكيل الوعي وزيادته لدى جميع ضباط الجيش بأهمية المؤسسة العسكرية، ودورها في الواقع السياسي، وهذه العوامل هي:

أولاً: التقارب الاجتماعي والثقافي والاقتصادي بين ضباط الجيش لاسيما الضباط الجدد والذين ينحدرون من عائلات فقيرة.

ثانياً: بروز حركات شعبية سياسية واعية لعبت دوراً في إحداث تغييرات بالفهم والإدراك لدى شرائح مختلفة من المجتمع العراقي لاسيما الفلاحين والعمال.

ثالثاً: حملات تقويض الجيش وتقليص عدده بعد حركة مايس عام ١٩٤١ والتي أسفرت عن تسريح أعداد كبيرة من الضباط والمراتب، ونقل الضباط الآخرين إلى وحدات نائية، وإشغال أفراده في تدريبات مكثفة وفي مناطق صحراوية.

رابعاً: الهزيمة الكبيرة التي مُنِيَت بها الجيوش العربية في فلسطين أمام العدو الصهيوني عام ١٩٤٨، وشعور الجيش بأن سبب هذه الهزيمة هو النظام السياسي الفاسد.

خامساً: عبثية النظام الملكي الذي أثبت عبر التجربة بأنه لا يمتلك أي رؤية سياسية في إدارة دولة بحجم العراق بسبب فقدانه للذكاء والحكمة في التعامل مع مكونات المجتمع كافة.

سادساً: محاربة رئيس الوزراء آنذاك نوري سعيد لأية عملية إصلاح أو تجاوب مع متطلبات الطبقة الكبرى من أبناء الشعب العراقي في تحقيق العدالة الاجتماعية، ومحاربته لصاحب الثورة البيضاء المرحوم الدكتور محمد فاضل الجمالي ورفاقه الإصلاحيين الذين طالبوا من خلال البرلمان بتحديد الملكية الزراعية، وتطوير قطاع التعليم، وزيادة المدارس في بغداد والمناطق العراقية الأخرى، وهذه المطالب جُوبِهت برفض كبير من نوري سعيد، وسائر رجال النظام الملكي.

جميع تلك العوامل وغيرها أسهمت في ولادة فكرة في ذهنية الضابط مع أول يوم له في العسكرية، هذه الفكرة تتسع مع كل مرحلة من مراحل حياته في الجيش وهي كيفية خدمة شعبه من أي ظلم خارجي أو داخلي حتى لو كلفه ذلك حياته، لذلك فإن اتساع رقعة الظلم، وانتشار الفساد والمحسوبية والمنسوبية، وانحسار ثروة البلاد بيد مجموعة قليلة من الإقطاعيين، ورجال الدولة التابعين للقصر

الملكي وضع جميع ضباط الجيش أمام مسؤولية تاريخية كبيرة وهي إنقاذ الشعب من الظلم والفساد، إضافة إلى أن معظم الضباط تمتد جذورهم لطبقات فقيرة، وبواقع الحال فإن طبيعة العائلات في المجتمع آنذاك تتكون من عدة أشخاص كالعم والعمة والخال والخالة والأخوات وأحياناً الأقارب، وهذا التنوع كان عامل قوة بالنسبة للضباط الأحرار؛ لأنه في حال فشل الثورة فإن مصير أسرهم لن يكون مجهولا ولن يخشوا على مستقبل أبنائهم من الضياع، فهناك من سيتولى تربيتهم.

لم يكن أيٌّ من الضباط الأحرار ينظر إلى الثورة بمعزل عن الشعب، إذ كان همهم الأول والأخير هو تحقيق الثورة كوسيلة وليست غاية؛ لأن همّ الوطن كان يشغل حيزاً أكثر بكثير من همّ العائلة الصغيرة، لذلك اتخذوا قرارا بالبدء بإحداث تغيير في نظام الحكم بعد انتهاء حرب فلسطين مباشرة، وتوسيع العمل السري داخل الجيش، وتسريع القيام بالثورة لتخليص الشعب من العبودية، وبدأ الزعيم الركن عبد الوهاب أمين يعمل ضمن تنظيم الضباط الأحرار الذي قام بثورة ١٤ تموز الخالدة.

الفصل الثالث

تنظيم الضباط الأحرار
الانتماء، التأسيس، التخطيط

أولاً: الانتماء

إن انتماء الضابط إلى أية حركة إصلاحية، أو ثورية داخل المؤسسة العسكرية في زمن النظام الملكي تحتاج إلى شجاعة وجرأة لا سيما عندما يكون الضابط في منصب رفيع في وزارة الدفاع، ولديه السلطة، والمال، والحياة المترفة التي تجعله في غنى عن خوض أي مغامرة أو عمل عسكري يسلبه حياته، وامتيازاته الشخصية في حال فُضِحَ أمره، أو فشل التنظيم الذي ينتمي إليه في تحقيق أهدافه كما حصل مع الضباط في حركة مايس عام ١٩٤١، لذلك فإن اتخاذ هذا القرار يحتاج إلى رؤية، وقناعة نابعة من الشعور بالمسؤولية التاريخية في تغيير الواقع السياسي والاجتماعي المتردي والإحساس بمعاناة الشعب من الظلم والفقر والعوز، وهذا الأمر لم يكن غائباً عن ذهنية الضباط الأحرار قبل شروعهم في تأسيس حركتهم الوطنية داخل الجيش، فجميعهم رجحوا كفة الوطن والشعب على الامتيازات والمناصب، وفضلوا حبهم وإخلاصهم لبلدهم وشعبهم على حب الذات، وما كان أمامهم إلا المضي في تحقيق الهدف، وتخليص الشعب من المرارة والظلم الذي كان يعيشه بسبب السياسة العبثية التي اتبعها النظام الملكي.

والزعيم الركن عبد الوهاب أمين جزء أساسي من هذه المنظومة الوطنية، حيث كانت رؤيته الوطنية تتجسد في ضرورة القيام بعمل وطني كبير من أجل تغيير الواقع السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي. وهذه الرؤية استمدها من تجربته الحياتية سواء في المدرسة، أو لاحقا بعد دخوله في الجيش الذي أتاح له التنقل في العديد من مناطق البلاد، والتعرف على أحوال المواطنين، وما يعانونه من فقر، وجهل، وعوز بسبب سياسة النظام الملكي، لذلك كانت نقطة شروعه الفعلية نحو التأقلم مع المنظومة الوطنية والسير في ركابها عندما عمل مع الحركات العسكرية السرية التي تهدف إلى إحداث تغيير، والانتفاضة على الواقع السياسي مهما كانت النتائج والعواقب، ومنذ تلك اللحظة أصبح عبد الوهاب

أمين أحد مرتكزات حركات الضباط الأحرار في كل مراحلها، وساهم بشكل كبير في صيرورة حركة تنظيم الضباط الأحرار على مختلف مستوياتها وفاعلياتها، ولعل الدور التاريخي الذي لعبه الزعيم الركن عبد الوهاب أمين في ثورة ١٤ تموز يؤكد أهمية تجربته في العمل الوطني ومساهمته في انتزاع العراق من حاضنته الاستعمارية، إلا أن التاريخ لم يسلط الضوء بشكل صحيح على هذا الدور، وهو ما سيتم الإشارة إليه في مكان آخر في هذا الكتاب.

احتفظت ذاكرة والدي المرحوم الزعيم الركن عبد الوهاب أمين بالكثير من الأحداث التاريخية المهمة التي مر بها تنظيم الضباط الأحرار منذ تأسيسه ولغاية قيام ثورة ١٤ تموز، وعن هذه التجربة يتحدث المرحوم الوالد قائلا: نظراً للظروف التي مرت بها البلاد بسبب سياسة النظام الملكي، وتهميشه القوى السياسية الصاعدة، واستخدام العنف في ردع أيّ تحرك سياسي يهدف إلى إجراء إصلاحات، ومع غياب الخيارات السلمية في تداول السلطة، فكر عدد من ضابط الجيش بتشكيل حركات سرية داخل المؤسسة العسكرية باعتبار أن الجيش هو الوحيد القادر على تحقيق تغيير سياسي على أرض الواقع، وبدأت العديد من الحركات السرية تنشط، ولكنها لم تكن فاعلة بل إنها لم ترتقِ إلى مستوى النضوج الذي يتيح لها القيام بثورة أو حتى انقلاب، باستثناء تنظيم الضباط الأحرار الذي خط مسيرته برؤية واقعية وتحليل منطقي للأحداث والتأني في اختيار أعضائه، إضافة إلى أن التجارب القاسية التي مر بها التنظيم جعلته أكثر صلابة وعزيمة من حيث التخطيط والتنفيذ.

ويتابع المرحوم الوالد حديثه: إن العمل السري بدأ بعد العودة من حرب فلسطين مباشرة عام ١٩٤٨، حيث جمعت الضباط صداقة متينة تعود إلى أيام قيادة الجيش العراقي في فلسطين، فكلما التقينا يدور النقاش حول قضايا

البلد، ومشاكل السلطة، وخيارات التغيير، كانت المشتركات كثيرة خاصة وأن الصيرورة التاريخية التي مررت بها والتي جعلتني أسخط على الطبقة الحاكمة، وانتقد الحكومة بلا خوف أو تردد هي ذاتها لدى الضباط الآخرين، فالجميع كان يؤمن بضرورة إيجاد حلول فعلية لمشاكل الشعب وإنقاذه من هذا الواقع المتردي، وجراء هذا الرفض الجريء لسياسة السلطة تشكلت حلقات صغيرة وضيقة لكنها تضم أسماء كبيرة ولها ثقلها وأسهمت فيما بعدُ بتشكيل حركات عريقة داخل الجيش.

أول التنظيمات أو النواة التي تشكلت كانت تضم اللواء الركن نجيب الربيعي، والزعيم الركن عبد الكريم قاسم، والزعيم الركن عبد الوهاب أمين، والعقيد الركن رفعت الحاج سري، والعقيد الركن محي الدين عبد الحميد، وبعض الضباط الآخرين، وظلت هذه المجموعة تجتمع في أوقات متفاوتة لكن العمل لم يكن بمستوى متقدم بسبب اختلاف المواقع التي يشغلها كل ضابط، وفي عام ١٩٥١ وقبل سفري إلى بريطانيا لدراسة الأركان العسكرية التقيت بأخي وصديقي رفعت الحاج سري، وطلب مني الانضمام إلى مجموعته التي يترأسها، وكانت تضم عددا محدودا من الضباط، وكانت هذه المجموعة على اتصالات متفاوتة بالمجموعات الأخرى التي أصبحت تحت قيادة الزعيم عبد الكريم قاسم، فوافقت لكنني أخبرته بأني سأغادر إلى بريطانيا لسنتين، فقال لي بعد عودتك ستجد مكانك بين الضباط الأحرار.

ويتابع الوالد: مرّ عملي في تنظيم الضباط الأحرار بمرحلتين، المرحلة الأولى بدأت بعد الانضمام إلى مجموعة رفعت الحاج سري عام ١٩٥١، وبعد عودتي عام ١٩٥٣ شغلت منصب مدير الشعبة الثانية في مديرية الحركات العسكرية بوزارة الدفاع، وعدت إلى العمل بشكل فاعل في التنظيم، وأخبرني رفعت أن المقدم

رجب عبد المجيد يقود تنظيما سريا آخر ولم يذكر أسماء الضباط الذين ينتمون إلى ذلك التنظيم إلا أن هذه المجموعة توقف نشاطها في تلك الفترة بعد أن سافر رجب عبد المجيد إلى بريطانيا لإكمال دراسته العسكرية.

ويتابع المرحوم الوالد: كان العمل ضمن هذه المجموعة يتطلب درجة عالية من السرية، والدقة، وكذلك البساطة، إذ لم يكن التنظيم الصغير ناضجا بشكل يؤهله للقيام بحركة كبيرة وجريئة بل اقتصر عمله على التخطيط والإعداد، ودراسة الواقع العسكري والميداني، والبحث عن الإمكانيات التي تمهد لتحقيق هدف الثورة بأقل الخسائر وأكبر النتائج، وظلت اللقاءات مستمرة ولمدة ثلاث سنوات، بعضها لقاءات عامة في نادي الضباط وبعضها الآخر يتم في أماكن خاصة مثل البيوت إلا أن هذا التنظيم تعرض لضربة موجعة، ومؤثرة انعكس تأثيرها على جميع الحركات السرية الأخرى داخل الجيش والتي عُرِفَت لاحقا باسم (نكسة اجتماع الكاظمية)، وسنأتي على ذكر هذه الحادثة بشكل مفصل في الجزء الرابع من الكتاب.

بعد حادثة الكاظمية توقفت جميع نشاطات التنظيمات السرية داخل الجيش، أما على المستوى الشخصي فقد عشت مرحلة صعبة، وكنت أحرص على تجنب أجهزة الاستخبارات العسكرية التي كانت تراقب خطواتي وتحركاتي، وكنت مواظبا على العمل بهدوء وتجنب اللقاء بأي ضابط مراقب من الاستخبارات العسكرية.

لقد كانت تجربتي خلال السنوات الماضية مفيدة جدا، ومنحتني الكثير من الخبرة في مجال العمل السري، وأصبحت رؤيتي السياسية أكثر نضوجاً، لذلك كانت الأرضية القوية التي أقف عليها من الجوانب العسكرية والسياسية والتنظيمية تؤهلني للانضمام إلى أي حركة جديدة تكون أوسع وأكثر تنظيماً

وسرية، وهذا الأمر كان مقدمة لبداية جديدة مع الضباط الأحرار ضمن المجموعة الجديدة التي تشكلت عام ١٩٥٦ والتي تعد المرحلة الثانية في عملي ضمن تنظيم الضباط الأحرار وقيادته.

ويضيف الوالد: في نهاية عام ١٩٥٦ اتصل بي رجب عبد المجيد بعد عودته من بريطانيا وطلب مقابلتي، وبعد حوار طويل بيننا أطلعني رجب عبد المجيد على التنظيم السري الذي يقوده، وقال لي إن العقيد رفعت الحاج سري هو من رشحني للانضمام إلى مجوعته، كما أطلعني على طبيعة العلاقة بينه وبين رفعت الحاج سري، وإنه كان على علم بتفاصيل تنظيمنا السابق، فطلبت منه مهلة للتفكير بالموضوع ودراسته جيدا؛ لأن وجع الصدمة الماضية مازال وقعها على قلبي، وكنت أعلم أنه في حال تم كشف التنظيم الجديد فإن مصيري الموت هذه المرة.

بعد ثلاثة أيام اتصلت برجب عبد المجيد وأبلغته بالموافقة على الانضمام إلى التنظيم شريطة التأكد من سرية هذه المجموعة، ومنذ تلك اللحظة بدأت مرحلة جديدة من مراحل العمل داخل تنظيم الضباط الأحرار.

ثانيا: التأسيس

يتابع الوالد المرحوم الزعيم الركن عبد الوهاب أمين حديثه عن مراحل تأسيس تنظيم الضباط الأحرار: لقد كانت مرحلة تأسيس التنظيم هي المرحلة الأكثر صعوبة في ظل وجود رقابة من الأجهزة الاستخبارية، وكذلك انعدام الثقة بسبب وجود بعض الضباط من الموالين للنظام الملكي، فكانت عملية استقطاب الضباط إلى التنظيم تتم بهدوء وتأنٍ، وبعد مناقشات وحوارات طويلة تم الاتفاق على تشكيل اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار والتي ضمت:

١. محي الدين عبد الحميد.

٢. ناجي طالب.

٣. محسن حسين الحبيب.

٤. عبد الوهاب أمين.

٥. رجب عبد المجيد.

٦. عبد الكريم فرحان.

٧. صبيح علي غالب.

٨. محمد سبع.

٩. وصفي طاهر.

وتم ضم رفعت الحاج سري إلى اللجنة بالرغم من عدم حضوره أي اجتماع بسبب مكان عمله في قلعة صالح بالعمارة، فضلاً عن كونه كان مراقباً من قبل أجهزة الاستخبارات العسكرية.

وفي ١٩٥٦ عقد التنظيم أول اجتماع رسمي، وتم خلاله انتخاب الزعيم الركن محي الدين عبد الحميد رئيساً للجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار كونه كان أقدم ضباط التنظيم بالرتبة العسكرية، ولأن تنظيم الضباط الأحرار لم يكن يعمل وفق القواعد السياسية التي تستند إلى مدة العمل في الحزب السياسي، أو مدى الفاعلية داخل الحزب، أو عن طريق الانتخابات، بل كان الأمر بالنسبة لجميع الضباط الأحرار بمثابة مهمة وطنية لا تخرج عن إطار العمل العسكري المؤسساتي، لذلك كانت الأولوية بالنسبة للتنظيم هو احترام الرتبة والأقدمية، وهذا ما حصل لاحقاً مع الزعيم عبد الكريم قاسم.

ويتابع الوالد: بعد اختيار رئاسة للجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار وضعنا مجموعة من القواعد والتعليمات التي تنظم العمل أهمها ما يتعلق بالانتماء والعضوية والتي تم حصرها بضباط الجيش فقط، وكان السبب في وضع هذا الشرط ضمن آليات عمل التنظيم هو وجود تنظيمات سرية أخرى داخل الجيش مثل تنظيم «الاتحاد الوطني للجنود والضباط»، وكان تنظيما ذا طابع شيوعي، ولذلك كان الهدف الأساسي للتنظيم هو العمل وفق المعطيات العسكرية، والابتعاد قدر الإمكان عن السياسة والتنظيمات الحزبية، إضافة إلى وجود أسباب أخرى في حصر التنظيم بالضباط فقط، وهي:

أولاً: التقارب الفكري والثقافي والاجتماعي بين الضباط.

ثانياً: ضمان سرية التنظيم وحصره بعدد قليل من الضباط، فضلا عن أن الاجتماع بين الجنود والضباط يثير الريبة والشكوك أما إذا كان بين الضباط فلا يثير الشكوك.

ثالثاً: معظم الجنود معرضون للتسريح في أي وقت على العكس من الضباط، وهو ما يمكن أن يفقد التنظيم فاعليته في حال تسريح عدد من الجنود من المنتمين للتنظيم.

رابعاً: إن ما يجمع الجنود والضباط في بعض الحركات الأخرى هو انتماؤهم للأحزاب، وفي حال تسريح الجنود من الخدمة العسكرية فإن اجتماعاتهم ستتواصل، ولا يوجد انقطاع بسبب وجود حلقة الوصل وهو العمل الحزبي، لذلك اقتصر تنظيم الضباط الأحرار على الضباط فقط؛ لأنه لا يوجد مكان آخر يجتمعون به سوى المؤسسة العسكرية.

خامسا: جعل معيار الأقدمية العسكرية هو أساس عمل التنظيم وليس المعايير الحزبية التي تفسح المجال لشخصيات لا تمتلك أي مؤهل عسكري بتولي قيادة عليا مثلما حدث لاحقا في بعض التنظيمات الحزبية التي جعلت أشخاصا يمتلكون رتبة نائب ضابط على رأس قيادة الجيش بسبب المحاصصة الحزبية التي عمل بها حزب البعث بعد استيلائه على السلطة عام ١٩٦٨.

ويضيف الوالد: لقد اتفق أعضاء اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار على عدم الموافقة على انتماء أي ضابط للتنظيم من دون تزكية مقدمة من قبل اثنين من الضباط الأحرار، وبعد موافقة اللجنة العليا، ويفضل ضمّ الضباط العاملين في الوحدات الفاعلة والمؤثرة في الجيش.

لقد كانت لجنة تنظيم الضباط الأحرار حريصة على السرية، وعدم اختراقها من الوشاة حتى لا يتكرر السيناريو الذي حصل مع مجموعة المرحوم رفعت الحاج سري عام ١٩٥٦، لذلك كنتُ مصرا على ضرورة أن تكون هناك تزكية للضابط المنتمي للجنة، وحرصت على منع دخول أي عنصر مشبوه إلى التنظيم.

بدأت اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار بعقد الاجتماعات المتواصلة، وأخذنا بتوزيع العمل والتوسع على شكل التنظيم الخيطي، كان هدفنا في هذه المرحلة الحفاظ على السرية التامة.

وعلى الرغم من أن جميع القواعد التي اعتمدها تنظيم الضباط الأحرار كانت قواعد بسيطة، ولم ترتقِ لخطورة الحدث، وصعوبة الموقف إلا أنها كانت خارطة طريق ينظم عمل التنظيم فيما بعد.

وبعد مدة قصيرة أخذت حركة الخلايا تعمل بشكل مكثف لاستقطاب المزيد من الضباط الفاعلين لاسيما الذين يعملون في وحدات فاعلة وقريبة من العاصمة

بغداد، وقد أوكلت اللجنة إلي مهمة متابعة حركات الوحدات العسكرية، والمساهمة في نقل الضباط الذين ينتمون للتنظيم إلى الوحدات الفاعلة، وكذلك متابعة الضباط من خارج التنظيم الذين يتم نقلهم إلى الوحدات المهمة وتقديم تقرير بأسمائهم ووحداتهم من أجل البحث في إمكانية مفاتحتهم للانضمام إلى التنظيم والاستفادة منهم.

كان جميع أعضاء اللجنة متفقين على ضرورة ضم عدد من الضباط المؤثرين من الذين لديهم هاجس تغيير الواقع السياسي في البلاد، وقد تم طرح اسم الزعيم عبد الكريم قاسم آمر لواء المشاة التاسع عشر من الفرقة الثالثة المرابطة في منطقة المنصورية في محافظة ديالى، وعندما طُرِحَ اسم الزعيم عبد الكريم قاسم أمام اللجنة كنت من المتحمسين إليه لأسباب عديدة، ففضلاً عن الأهمية الكبيرة التي يمكن أن يلعبها اللواء التاسع عشر بحكم مرابطته القريبة من العاصمة، فإن الزعيم عبد الكريم قاسم كان رجلا ذا سمعة جيدة وعقلية عسكرية نافذة، وكان أعضاء اللجنة يعلمون أن عبد الكريم قاسم يقود تنظيما سريا داخل الجيش، وقد أكدت للتنظيم هذا الأمر لمشاركتي في النواة التي تشكلت بعد عام ١٩٤٨، وكان عبد الكريم قاسم أحد قياداتها، وحتى بعد انضمامي لمجموعة رفعت الحاج السري كانت هناك اتصالات قليلة مع الزعيم عبد الكريم قاسم الذي هو الآخر كان يرأس مجموعة من الضباط الأحرار يطلق عليهم تنظيم المنصورية، وكانت النوايا واضحة بضرورة اندماج المجموعتين، لكن حادثة الكاظمية عام ١٩٥٦ أنهت أحلام هذا الاندماج، وكانت مجموعة عبد الكريم قاسم تضم عددا من الضباط بينهم عبد السلام عارف، وعبد الرحمن عارف، وعزيز العقيلي، وفؤاد عارف، وعبد اللطيف الدراجي، وعدد آخر من الضباط.

كانت المشكلة الوحيدة التي تواجه اللجنة هي الوسيلة التي يتم من خلالها مفاتحة الزعيم عبد الكريم قاسم للانضمام للتنظيم لاسيما أنه رجل حذر، ومسؤول عن تنظيم سري وليس من السهل إقناعه بالانضمام إلى تنظيم آخر، وبعد اجتماع استغرق عدة ساعات تقرر تكليف المقدم وصفي طاهر بمفاتحة الزعيم عبد الكريم قاسم بالموضوع، ومعرفة رؤيته المستقبلية لأوضاع البلاد، وهل لديه الرغبة بالتغيير أو لا؟.

وبعد لقاءات عدة انضم الزعيم عبد الكريم قاسم إلى تنظيم الضباط الأحرار، ولكنه اشترط قبل إعطاء موافقته مقابلة ناجي طالب على انفراد وجرى الاجتماع بينهما، وبعدها وافق الزعيم على الانضمام إلى تنظيم الضباط الأحرار.

ويتابع الوالد: أفضل إنجاز حققته اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار هو ضم الزعيم عبد الكريم قاسم إليها، فمنذ انضمامه نشط عملها وزادت فاعليتها، وأصبح هناك حماس كبير لدى جميع أعضائها بشأن تغيير النظام، وتم انتخاب الزعيم عبد الكريم قاسم رئيسا للجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار بسبب الرتبة والأقدمية، وأصبح الزعيم الركن محي الدين عبد الحميد الرئيس السابق للجنة نائباً أول، والعقيد الركن ناجي طالب نائباً ثانيا، لكن المفارقة الغريبة التي قام بها الزعيم هو عدم طرحه اسم عبد السلام عارف، أو اطلاع اللجنة على قرار ترشيح عبد السلام عارف للانضمام ضمن تنظيم الضباط الأحرار، إذ أحضر الزعيم عبد الكريم قاسم معه عبد السلام عارف خلال الاجتماع الثاني الذي عُقِدَ في منزل وصفي طاهر، وقدمه للجنة على أنه أحد أعضاء تنظيمه وأنه يحمل هموم الضباط الأحرار نفسها، وأنه على استعداد للمشاركة في أي عمل ضد النظام الملكي، وكان الأمر مفاجئا لجميع أعضاء التنظيم ليس لحضور عبد السلام عارف للاجتماع واطلاعه على أسماء أعضاء التنظيم فقط إنما لعدم التزام الزعيم بضوابط

التنظيم الذي كان هو أكثر الأعضاء إصراراً على إقرارها، فضلا عن ذلك إن شخصية عبد الكريم قاسم العسكرية المعروفة بالهدوء والتأني تختلف تماما عن شخصية عبد السلام المعروف بالثرثرة والتهور، لكنّ موقع عبد السلام عارف كآمر الفوج الثالث في اللواء العشرين فضلاً عن تزكيته من قبل عبد الكريم قاسم جعل اللجنة توافق على انضمامه إلى تنظيم الضباط الأحرار، وأصبحت اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار مؤلفة من:

١.عبد الكريم قاسم

٢. محي الدين عبد الحميد

٣.ناجي طالب

٤.عبد الوهاب أمين

٥.محسن حسين الحبيب

٦.رجب عبد المجيد

٧.عبد الكريم فرحان

٨.صبيح علي غالب

٩.عبد السلام عارف

١٠.عبد الرحمن عارف

١١.وصفي طاهر

١٢.محمد سبع

١٣.رفعت الحاج سري

قرر أعضاء اللجنة أن تكون الاجتماعات في المرحلة الأولى يومي الخميس والجمعة فقط؛ لأن عددا من أعضاء اللجنة أمثال عبد الكريم قاسم، وعبد السلام عارف، ورفعت الحاج سري كانوا يخدمون خارج العاصمة، وفي حال حدوث أي أمر فإن سائر أعضاء اللجنة المتواجدين في بغداد يجتمعون.

بدأت حركة قوية تدبّ في روح التنظيم لاسيما أن هناك حركة من تنظيم الضباط الشباب كانت لها رغبة بالانضمام إلى تنظيم الضباط الأحرار وعددهم بالعشرات، هذا الأمر كان التحدي الأول الذي واجه اللجنة بعد أن تباينت الآراء حول الموافقة على انضمام الضباط الشباب إلى اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار، فبعض الأعضاء كانوا رافضين لهذه الفكرة، وكانوا يرون أن هؤلاء الشباب لا يمتلكون الخبرة، ولديهم حماس كبير قد يتسبب في كشف عمل التنظيم، في حين كان أعضاء آخرون يعتقدون أن هؤلاء الضباط الشباب سيكونون أداة فاعلة ومؤثرة في التنظيم، ويمكن استثمارهم بالشكل الأمثل، وبعد جدل طويل وتبادل الأفكار والطروحات تمت الموافقة على انضمامهم إلى تنظيم الضباط الأحرار لكن بشرط عدم حضورهم إلى اجتماعات اللجنة العليا، وعدم كشف أسماء اللجنة العليا أمامهم، لكن الضباط الشباب رفضوا هذا الشرط وأصروا على حضور أحد الضباط من بينهم إلى اجتماعات اللجنة العليا، وهو أمر تم رفضه على الرغم من أن الزعيم عبد الكريم قاسم كان مهتما بهذه المجموعة من الشباب، وكان يرى أنهم يشكلون بديلا ناجحا في حال كشف أمر اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار.

أما أنا فقد كنت أعتقد أن عدم استثمار هذا الجيل من الضباط الشباب يمثل خطأ فادحا ارتكبه أعضاء اللجنة لاسيما أن عبد السلام عارف استغل هؤلاء الشباب بشكل جيد لصالحه، فاللجنة بعد رفضها لمقترح الضباط الشباب لم يكن

لديهـا الرغبـة في قطع خطـوط الاتصال بهم، وقد وافقت على طلب عبد السـلام عارف بالسماح له بأن يكون منسقا بين الضباط الشباب وبين اللجنة العليا، وهو الخطأ الثاني الذي وقعت فيه على الرغم من معرفة الجميع بأن عبد السلام عارف متهور ومندفع وقادر على اسـتغلال الضباط الشـباب لتحقيق أهداف شخصية، لكن لم ينتبه أحد لهذا الخطأ إلا بعد فوات الأوان.

ويتابـع المرحـوم الوالد: لا بد من الإشـارة إلى أمر مهم يتعلـق بالحلقة البديلة أو الحـركات الأخـرى، فهناك العديـد من الضباط الذين كانـوا ينتمون لحركات سريـة داخل الجيش، وبعضهم لديهـم ارتباطـات حزبية، وبعضهـم الآخر كان ضمن الحركة البديلة لكن هؤلاء لم يكونوا جزءا من اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار التي قامت بالثورة وتشـكيلاتها، بل إنهم جـزء من حركات كان لها دور لكنه لم يكن يرتقي لمستوى الدور الذي لعبه أعضاء اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار والذين تم ذكرهم سابقا.

ثالثا: التخطيط

ويتابع الوالد حديثه: بدأت ملامح التنظيم تصبح أكثر وضوحا بسـبب تجنب تسريـب معلومـات التنظيـم، وتجنـب عشـوائية العمـل والتحرك بـين أعضائه، وكذلك المحافظة على أسس العمل، وعدم تشتيت الآراء والقرارات التي تُتخَذ، فضلا عن المحافظة على سرية التنظيم وضمان عدم كشفه أو اختراقه.

وبعد سلسـلة من الاجتماعات تم وضع الضوابط الخاصة بآلية عمل التنظيم، وتمـت موافقة جميـع أعضاء التنظيم على تلك الضوابـط، وعلى الرغم من أن هذه الضوابـط لم ترتـقِ بمسـتوى المهمـة الكبيرة إلا أنهـا كانت نواة لتأسـيس خارطة عمل، وتجنب العشوائية، وعلى النحو الآتي:

أولاً: استعمال الرموز والشفرات خلال الاتصالات بين الأعضاء لاسيما عند الاتصالات الهاتفية خشية أن تكون الهواتف مراقبة من قبل عناصر الاستخبارات العسكرية.

ثانياً: تجنب استعمال أسلوب الكتابة بين أعضاء التنظيم، وإذا تطلبت الضرورة ذلك فإن الكتابة تتم بصيغة غير مفهومة، ولا تمت للتنظيم بأي صلة، ولم أكن متفقا تماماً مع أعضاء التنظيم حول عبارة الصيغة غير المفهومة؛ لأني كنت أرى أن هذه الصيغة حتى لو لم تكن مفهومة لدى الاستخبارات العسكرية لكنها ستكون بمثابة دليل على وجود تنظيم سري بين ضباط الجيش.

ثالثاً: اتباع أسلوب تكتيكي في العمل من خلال استعمال أسلوب تعدد الخلايا وتقسيمها إلى عدة لجان، وألّا تقل الخلية عن ثلاثة أعضاء ولا تزيد عن خمسة، ولكل خلية رئيس.

رابعاً: لا يتم قبول أي ضابط للتنظيم إلا بتزكية اثنين من الضباط، ولا يتم قبول العضو إلا بموافقة جميع أعضاء التنظيم.

خامساً: خطة الثورة يجب أن تتصف بالمرونة والتغيير وأن تخضع للمتغيرات والظروف والإمكانيات، والاستفادة من أي حركة أو وحدة عسكرية تكون تحت إمرة أحد أعضاء التنظيم وتمر في بغداد أو بالقرب منها في تنفيذ الخطة، وقد طلبت اللجنة مني ضرورة إبلاغهم بتحرك أي وحدة عسكرية تمر في بغداد بحكم اطلاعي على جميع أوامر التحرك للقطاعات العسكرية، وتم تشكيل لجنة لإعداد خطة الثورة وكانت تتألف من الأسماء الآتية:

١ .عبد الوهاب أمين.

٢ .ناجي طالب.

٣ .محسن الحبيب.

سادساً: عدم الانضمام أو التقرب أو التحيز لأي حزب أو حركة سياسية، وحتى في حال وجد التنظيم ضرورة الاتصال ببعض الحركات والأحزاب السياسية فإن ذلك يقتصر على عدد قليل من أعضاء التنظيم (وبعد نجاح الثورة حاول الحزب الشيوعي التقرب من الزعيم عبد الكريم قاسم ونجح لحدٍ ما لدرجة أن البعض اتهم الزعيم بأنه شيوعي، وفي الحقيقة كان تقرب الزعيم من الشيوعيين في السنة الأولى من الثورة إدراكاً منه بتأثيرهم على الطبقات الفقيرة، فضلاً عن ذلك كانت نسبة كبيرة من الضباط الأحرار لهم ميول قومية فحاول الزعيم خلق حالة توازن سياسي)، تفاصيل هذا الموضوع في الفصل السابع من الكتاب.

سابعاً: تساوي جميع أعضاء التنظيم في الحقوق والواجبات والمسؤولية.

ثامناً: عدم الاتصال بأية دولة أجنبية أو عربية للمحافظة على سرية التنظيم، وهذا الأمر كان سبباً رئيساً في خلق خلافات شديدة بين أعضاء التنظيم، حيث كان بعض الأعضاء يرى ضرورة فتح قناة اتصال مع الجمهورية العربية المتحدة وطلب المساعدة من الرئيس المصري جمال عبد الناصر، في حين كان الزعيم عبد الكريم قاسم يرى ضرورة الالتزام بأسس التنظيم التي تتعلق بعدم الاتصال بأي دولة عربية كانت أم أجنبية، كما أن هذا الشرط أدى إلى الاختلاف بين أعضاء التنظيم حتى بعد نجاح الثورة وخاصة بين عبد الكريم وعبد السلام الذي كان متحمساً لربط العراق بجمهورية مصر.

تاسعاً: إذا نجح أي عضو أو أعضاء في التنظيم بالتحرك وإعلان الثورة يقوم جميع أعضاء تنظيم الضباط الأحرار بواجباتهم كلاً حسب مهمته ومسؤوليته.

وعلى الرغم من التخطيط الذي اتبعه تنظيم الضباط الأحرار إلا أن الخلافات التي نشبت بين الأعضاء جعلت القيام بالثورة ونجاحها معجزة عسكرية بكل المقاييس، ولا يستطيع أحد أن يحدد ملامح هذه المعجزة إلا إذا كان معاصراً لكل مرحلة في عمل التنظيم، ففي ظل الخلافات العميقة التي حصلت بين أعضائه أصبح من الصعوبة المحافظة على سرية التنظيم إضافة إلى صعوبة الانسجام من أجل القيام بالثورة.

بدأت نقطة الخلاف الأولى بعد انتخاب عبد الكريم قاسم رئيساً للجنة العليا، فقبل انضمامه إلى تنظيم الضباط الأحرار كان محي الدين عبد الحميد رئيس التنظيم، وعند انتخاب عبد الكريم لرئاسة التنظيم كانت هناك معارضة قوية من قبل المقدم رجب عبد المجيد الذي أصر على انتخاب محي الدين عبد الحميد أو ناجي طالب، وهما بنفس رتبة عبد الكريم قاسم، وعلل رجب عبد المجيد أسباب رفضه رئاسة عبد الكريم قاسم للتنظيم بأن الاثنين (محي الدين عبد الحميد وناجي طالب) عضوان بارزان في التنظيم، فضلا عن أنه كان يرى في ناجي طالب أكثر أعضاء التنظيم انضباطاً ونضوجاً، لكن احترام اللجنة للأقدمية العسكرية جعلت الجميع ينتخب عبد الكريم قاسم لرئاسة اللجنة، ومن أجل تسوية الأمر وتخفيف حدة الخلاف داخل اللجنة تم انتخاب محي الدين عبد الحميد نائباً أوّل، وناجي طالب نائباً ثانياً، ورجب عبد المجيد مقرراً للجنة.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن المصادفة لم تلعب دورها في تولي عبد الكريم قاسم منصب رئاسة اللجنة بسبب الأقدمية، بل إنه كان يستحق تولي هذا المنصب عن جدارة واستحقاق لما يمتلكه من رؤية وشخصية تتعدى مرحلة ضابط في جيش،

بل إن عقليته، وتكوينه، وآراءه، واستراتيجيته السياسية أثبتت امتلاكه خصائل القائد التاريخي القادر على تغيير الواقع السياسي والاجتماعي، ولولا تولي عبد الكريم قاسم منصب رئاسة اللجنة لما كان للثورة أن تحدث بسبب عدم جرأة الكثير من أعضاء التنظيم.

أما نقطة الخلاف الثانية فكانت بسبب عدم التزام عدد من الضباط بالقوانين والضوابط التي وضعتها اللجنة العليا، فأول شخص أخل بالضوابط هو عبد الكريم قاسم؛ لأنه لم يلتزم بالفقرة التي تنص على أنه لا يتم قبول أي ضابط في التنظيم إلا بتزكية اثنين من الضباط، ولا يتم قبول العضو إلا بموافقة جميع أعضاء التنظيم، فقد قام الزعيم وكما ذكرت سابقاً بإحضار عبد السلام عارف معه إلى اجتماع اللجنة بشكل مفاجئ، واضطر الضباط للتصويت على عضوية عبد السلام عارف رغم عدم قناعة بعضهم بوجوده ضمن التنظيم لكن الزعيم وضع الجميع أمام الأمر الواقع، وهذه الخطوة التي قام بها عبد الكريم قاسم كادت أن تفجر أزمة داخل اللجنة لكن سرعان ما تم احتواؤها شرط أن لا يتم تكرارها من أي عضو آخر.

الفصل الرابع

الضباط الأحرار، الوشاية، الغدر، الخيانة

إن تنظيم الضباط الأحرار الذي انبثقت منه اللجنة العليا التي قامت بثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ مر بمراحل عديدة قبل أن ينضج ويتحول إلى حركة وطنية قادرة على تحمل أعباء الماضي وتحديات المستقبل، وسبق أن أشرنا في الفصل السابق إلى الآلية التي تشكل بها تنظيم الضباط الأحرار دون المرور بالكيفية التي استطاع من خلالها مجموعة من الضباط تترأسهم لجنة عليا من ١٣ ضابطا أن يغيروا الملامح السياسية والاجتماعية والاقتصادية لبلد مثل العراق نحو الأفضل، وينفذوا أكبر عملية عسكرية في الشرق الأوسط خارج حسابات القوى العظمى من دون الاعتماد على أي قوة إقليمية أو خارجية.

ومن الطبيعي أن يتعرض تنظيم الضباط الأحرار لانتكاسات عديدة بعضها معروفة، وبعضها الآخر لم يُكشف تاريخيا، وهذه الانتكاسات هي نتيجة حتمية لأية حركة وطنية تبدأ من دون مقدمات تاريخية على المستوى الإجرائي، أو دعم سياسي، أو مساندة خارجية. ولعل الكيفية التي تشكلت فيها الحركات السرية داخل الجيش لم ترتقِ في مراحلها الأولى إلى مستوى التنظيم المنظم والقادر على وضع الخطط ورسم الاستراتيجيات، بل يمكن تصنيفها بأنها مجرد نواة صغيرة لا تزيد عن ثلاثة أو أربعة ضباط، وهذه النواة لم تكن خاضعة لشروط العمل السري الحقيقي القائم على التكتم والاختيار المناسب للأعضاء، بل كانت أكثرها نواة تفتقر إلى الخبرة والتجربة ويسود عملها العفوية، وتستمد قواعد عملها من المبادئ العسكرية، إضافة إلى ذلك فإن معظم ضباط الجيش اكتسبوا داخل المؤسسة العسكرية مهارات بدنية وانضباطا عاليا في تنفيذ الأوامر، ولم تُتح لهم الفرصة لمعرفة أساليب العمل السري داخل المجموعات، وهو ما أصبح نقطة ضعف كبيرة في آلية عمل النواة، كما أن عملية القيادة وترشيح الضباط الذين ينتمون إلى النواة لم يخضع لمعايير وضوابط تمنع تسلل أشخاص لا يؤمنون بالثورة وتغيير النظام، الأمر الذي انعكس بشكل سلبي على مسيرة العمل السري

في المؤسسة العسكرية، وأثر بشكل سلبي على عمل التنظيم سواء في مرحلة التأسيس(١٩٥٢- ١٩٥٦) أم مراحل العمل والتخطيط (١٩٥٦-١٩٥٨)، ولاحقا بعد نجاح الثورة وتدميرها (١٩٥٨-١٩٦٨).

وقد لعب بعض الضباط الذين حُسِبوا على التنظيمات السرية في جميع مراحله دورا سلبيا، وكانوا سببا في تعطيل عمل التنظيمات السرية داخل الجيش من خلال الكشف عن بعضها، وساهموا في تعطيل قيام الثورة بسبب التردد وغياب الوعي والجرأة، وبعضهم الآخر شارك فيما بعد بشكل فعلي بالانقلاب على ثورة تموز واغتيال مبادئها. فالظروف التاريخية التي دفعت باتجاه تشكيل التنظيمات السرية من قبل ضباط الجيش، وفي ظل الحماسة الكبيرة والوطنية العالية لدى عدد كبير من الضباط، ومع غياب الخبرة تمكنت بعض الشخصيات من الضباط الطامعين بالسلطة والمناصب من التغلغل في بعض هذه التنظيمات في مرحلة التأسيس، ولعبوا دورا مشبوها في كشف أسرار بعض التنظيمات مقابل ترقيات وتعيينات كانوا يسعون إلى تحقيقها في حدود تفكيرهم بالمصالح الفئوية الضيقة والمنافع الشخصية البحتة، الأمر الذي تسبب في انتكاسات كبيرة في عمل التنظيمات السرية داخل الجيش، وأبرزها نكسة الكاظمية وحادثة نعمان ماهر الكنعاني واللتان شكلتا أخطر نكسة في تاريخ تنظيم الضباط الأحرار، وكشفتا أيضا عن نقطة الخلل والضعف في أداء العمل السري بسبب السرعة، وعدم التأني في اختيار الضباط الوطنيين للعمل داخل منظومة العمل السري داخل المؤسسة العسكرية.

أولا: اجتماع الكاظمية

يقول الوالد المرحوم الزعيم الركن عبد الوهاب أمين عن انتكاسة وخيانة اجتماع الكاظمية: إن هذه الحادثة تُعَدُّ من أخطر الانتكاسات التي حدثت قبل ثورة ١٤ تموز، وتحديدا عام ١٩٥٦، إذ يروي الوالد تفاصيل هذه الانتكاسة

بشكل دقيق ويقول: في عام ١٩٥٦ اتصل بي العقيد رفعت الحاج سري، وأخبرني بأن هناك اجتماعا في منزل بمنطقة الكاظمية تعود ملكيته لشقيق العقيد إسماعيل عارف، وأخبرني أن إسماعيل عارف هو من رتب هذا الاجتماع، وأن عددا من الضباط سيحضرون لمناقشة بعض الأمور الخاصة بالتنظيم وبحث آليات توسيع العمل، وأخبرني أن إسماعيل عارف دعا عددا من الضباط من التنظيمات الأخرى لبحث إمكانية تشكيل كتلة كبيرة وتوسيع أعضاء التنظيم، فذهبت إلى الاجتماع حسب الموعد، ولكني تفاجأت بحضور ثلاثة ضباط فقط وهم المقدم صالح مجيد السامرائي، والعقيد الركن رفعت الحاج سري، والعقيد الركن إسماعيل عارف السكرتير الشخصي لرئيس أركان الجيش، ولم يحضر الآخرون، فراودني القلق والشك من الموضوع، وهمست إلى العقيد رفعت الحاج سري بضرورة الإسراع وإنهاء الاجتماع والمغادرة، لكن إسماعيل عارف وصالح مجيد السامرائي أصرا على مناقشة القضايا السرية المتعلقة بأعضاء التنظيم وسياقات العمل، واستمر الاجتماع لوقت قصير جدا، ثم غادر الجميع.

في صباح اليوم التالي استدعى رئيس أركان الجيش رفيق عارف الضباط الأربعة بشكل منفصل وأخبرهم بشأن الاجتماع، وتحدث بأشياء لها علاقة بالتنظيمات السرية داخل الجيش، وعن معرفته بكل ما يجري داخل المؤسسة العسكرية في محاولة منه لاستدراجهم وكشف التنظيم، ويضيف الوالد: أثناء التحقيق شعرت أن أمرنا انكشف، وأن رئيس أركان الجيش سيأمر بسجني، وبقيت أثناء التحقيق صامدا، وقلت لرئيس أركان الجيش بأن اللقاء كان عاديا بين أصدقاء وإننا لم نرتكب جريمة، وأنكرت معرفتي بأي شيء عن التنظيمات السرية داخل الجيش، ولا يوجد ما يستدعي الخطر أو الشبهات، لكن رئيس أركان الجيش رفيق عارف كان منزعجا من هذا الحديث، وقال إن لديه معلومات تؤكد انتمائي لحركة سرية مشبوهة، وحاول جاهدا معرفة أسماء الضباط الآخرين

لكنـه لم يصل إلى نتيجة، وبعد انتهاء التحقيق أصدر رئيس أركان الجيش مجموعة قـرارات، منها نقل العقيـد الركن رفعت الحاج سري إلى آمر تجنيد في قلعة صالح بالعمارة، وتعيين صالح مجيد السامرائي ملحقا عسكريا في سفارة العراق بالأردن، وتعيين إسـماعيل عارف من السكرتير الشـخصي لرئيس أركان الجيش إلى ملحق عسـكري في الولايـات المتحـدة الأميركيـة، أما أنا فلـم ينقلني وأبقـاني بمنصب معاون لمديرية الحركات العسكرية بوزارة الدفاع.

ويتابـع المرحـوم الوالـد حديثه: بعد هـذه الحادثـة زاد القلق والحـذر بين جميع الحـركات السريـة داخل الجيش بسـبب وجـود واشٍ بين الضباط لاسـيما أن هوية الضابـط الذي كشـف عن اجتـماع الكاظمية ظلـت مجهولة، والأسـئلة التي كانت تشغل الجميع هي: كيف استطاع الواشي أن يوصل المعلومة بهذه السرعة إلى رئيس أركان الجيش في ظل غياب وسـائل الاتصال الحديثة؟ ومن هو الضابط الذي لديه الصلاحية والقدرة على مقابلة رئيس أركان الجيش في أي وقت ومتى يشاء؟.

ونتيجـة لذلـك فإن جميـع التنظيـمات السرية داخـل الجيش توقفـت وجمّدت نشـاطها بشـكل مؤقت لحين الوقوف على ملابسـات هذه الحادثة، أما بالنسبة لي فـإني مـررت بفترة عصيبة ومرهقـة بعد تلك الحادثة، وكنـت مصدوما لما جرى؛ لأن تنظيمنـا لم يعـد لـه وجود، وحلـم تغيير النظام السـياسي لـن يتحقق في هذه الأجـواء، وخيّـم عليّ الحزن الشـديد بعد العقوبة التي وُجِهـت لصديقي المقرب ورئيـس التنظيم العقيد الركـن رفعت الحاج سري ونقله خارج بغداد، إضافة إلى ذلـك أدركـت حينها وجود ضبـاط لا يهمهم الوطن ولا مشـاكله وأن بعضا من الضبـاط موغلون بضحالة السياسـة، وأدركت أيضـا أن العمل السري يحتاج إلى تجربـة وشروط معينة في مقدمتها انتقاء الأشـخاص الثقـات، فضلا عن هذا كله المراقبـة التـي خضعت لها مـن قبل أجهزة الاسـتخبارات العسـكرية خاصة وأن

معظم الضباط الثلاثة أصبحوا بعيدين عن الرقابة، فالعقيد الركن رفعت الحاج سري في العمارة، وصالح مجيد السامرائي ملحق عسكري في الأردن، وإسماعيل عارف ملحق عسكري في الولايات المتحدة الأميركية، والاثنان الأخيران يعيشان في أفضل حال، في حين كنت أنا في قلب الأحداث ولا أستطيع التحرك بحرية لا سيما على صعيد العلاقات الشخصية مع ضباط الجيش، وبدأت أشعر بالعزلة فلم أستطع التأقلم بسرعة مع الوضع الجديد، ولم أكن قادرا على الثقة بأي ضابط باستثناء رفعت الحاج سري أو من يزكيه.

ويتابع الوالد حديثه: بعد مرور عدة أشهر من تجميد العمل السري، وإيقاف الاجتماعات واللقاءات عاد الهدوء إلى الوضع العام وعدت حينها إلى ممارسة حياتي بشكل طبيعي.

ويضيف: لقد كانت جميع المؤشرات والمعطيات التي سار باتجاهها أغلب الضباط الأحرار من أعضاء اللجنة العليا للتنظيم وغيرهم تؤكد أن الضابط الواشي هو إسماعيل عارف، ويعزز هذه الحقيقة الكتب والبحوث العلمية والأكاديمية ومذكرات أعضاء اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار والسياسيون. فقد ذكر رئيس أركان الجيش رفيق عارف أثناء محاكمته في محكمة الشعب برئاسة الشهيد العقيد فاضل عباس المهداوي بعد ثورة ١٤ تموز أنه كان يعرف بوجود تنظيم الضباط الأحرار، وأنه كان يعتبر الضباط مثل أولاده ولم يحاسبهم أو يخبر عنهم، لكنه اكتفى بنقل رفعت الحاج سري إلى خارج بغداد، وأكد أنه ساعد التنظيم على النجاح بطريقة غير مباشرة بعد أن قام بنقل الضابط الواشي الذي كان يشكل خطراً على التنظيم إلى وظيفة خارج العراق، وهذا الكلام بالتأكيد ينطبق تماما إما على إسماعيل عارف أو صالح مجيد السامرائي؛ لأنهما أصبحا ملحقين عسكريين بالسفارة العراقية في واشنطن وعمان.

وفي أثناء محاكمة عبد السلام عارف في شهر أيلول عام ١٩٥٨ سأل عبد السلام عارف وصفي طاهر عن سبب تعيين إسماعيل عارف مندوبا للعراق في الأمم المتحدة على الرغم من أنه هو الواشي في اجتماع الكاظمية، فأجابه وصفي طاهر بأنه يعلم أنه الواشي لكنه يبقى قرار الزعيم ويجب احترامه، وهذا الحوار موثق في محاضر محكمة الشعب الجزء الخامس. وقد لعب السكرتير الصحفي للزعيم جاسم العزاوي دورا في إقناع الزعيم عبد الكريم قاسم بتعيين إسماعيل عارف مندوب العراق في الأمم المتحدة، وقد أجرى إسماعيل عارف عدة اتصالات بجاسم العزاوي وثم اتصل بالزعيم وانتهى الأمر بموافقته على تعيين إسماعيل عارف بهذا المنصب.

كما ذكر العقيد محسن حسين الحبيب في مذكراته وهو عضو اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار ما يلي: لقد تساءل الكثيرون بعد حادثة الكاظمية عن اسم الضابط الذي أخبر رئيس أركان الجيش بالاجتماع، وأنه من الواضح لم يكن رفعت الذي أضره النقل أكثر من غيره، بل هو واحد من الثلاثة الآخرين والذي يجب أن يكون وثيق الصلة برئيس أركان الجيش لكي يكون بمقدوره إخباره في صبيحة اليوم التالي من الاجتماع، وطبعا منصب إسماعيل عارف كسكرتير شخصي لرئيس أركان الجيش يؤشر إلى تلك الحقيقية.

كما ذكر العقيد الركن عبد الكريم فرحان وهو عضو اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار في مذكراته وهو يسلط الضوء على وشاية الكاظمية: لا شك أن المخبر كان ضعيف الإيمان بالنجاح، ولعله تذكر حركة آذار مارس ١٩٤١ وإعدام قادتها فسعى إلى الهروب، وقد تحقق له ما أراد فابتعد عن الميدان وكوفئ على صنيعته، وكان منصب الملحق العسكري وما يزال من المناصب المرموقة سواء كان في الأردن أو تركيا أو الولايات المتحدة الأميركية لمزاياه المادية والمعنوية.

أما صبحي عبد الحميد فذكر في مذكراته بأنه طرح على رجب عبد المجيد السؤال التالي: هل تم اجتماع رفعت الحاج سري وعبد الوهاب أمين وإسماعيل عارف وصالح مجيد السامرائي في مشتل الكاظمية بعلم من اللجنة العليا؟ وما علاقة إسماعيل عارف وصالح مجيد بالتنظيم؟ وكان جواب رجب عبد المجيد: كل ما أعرفه عن الموضوع سمعته من رفعت مباشرة فقد أخبرني أن الاجتماع حصل فعلاً في مشتل بالكاظمية يمتلكه شقيق إسماعيل عارف، وقد حضر الاجتماع الأشخاص الذين وردت أسماؤهم، ولم تكن اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار حينذاك قد تشكلت وأخبرني عن موضوع الوشاية، وعندما تشكلت القيادة للجنة العليا جمدت نشاط كل من صالح مجيد السامرائي وإسماعيل عارف.

كما أن العقيد الركن جاسم العزاوي وهو صديق مقرب لإسماعيل عارف وشارك معه في انقلاب ٨ شباط ضد ثورة تموز يقول في مذكراته: ذكر لي العقيد الركن رفعت الحاج سري أنه يشك بأن إسماعيل عارف هو الواشي بحادثة الكاظمية، وأنه أرسل إليه تهديداً بالقتل إذا ما ذكر شيئاً آخر أو كشف ما يعرفه عن تشكيلات الضباط الأحرار، واتخذ قرارا بعزله عن التنظيم تماماً، وبعد أن صدر قرار بنقل إسماعيل عارف إلى بغداد في تاريخ ١ شباط ١٩٥٩ أخر رجوعه خوفا من انتقام العقيد الركن رفعت الحاج سري، ولم يعد إلى العراق إلا بعد أن تم اعتقال العقيد رفعت الحاج سري بتهمة المشاركة في انقلاب عبد الوهاب الشواف عام ١٩٥٩، وقرر السفر من الولايات المتحدة الأميركية إلى بريطانيا عبر البحر بدلاً من الطائرة لكسب الوقت، وظل في لندن شهرا كاملا، ومن ثم سافر برا من لندن إلى بيروت حتى صدور حكم الإعدام على رفعت الحاج سري.

ويتابع الوالد: لقد كان رفعت الحاج سري على يقين بأن إسماعيل عارف هو الواشي، وقد تحدثنا أنا وهو في هذا الأمر كثيرا قبل وبعد نجاح الثورة، وكان المرحوم رفعت الحاج سري يتحدث بشكل علني وأمام الجميع بأن إسماعيل عارف خطر على الثورة، وأنه هو من وشى باجتماع الكاظمية وقد توعده بأشد العقوبات إذا ما ظفر به يوما ما، الأمر الذي دفع إسماعيل عارف إلى التآمر مرة أخرى على رفعت الحاج سري بعد محاولة الانقلاب التي قام بها عبد الوهاب الشواف عام ١٩٥٩، حيث ادّعى أنه أرسل معلومات حول الانقلاب إلى مدير الاستخبارات العسكرية يحذره من وجود انقلاب على الثورة، وأن رفعت الحاج سري لم يبلغ الزعيم بهذه المعلومات وهو ما نفاه رفعت تماما.

ويضيف الوالد: لقد ذكر العقيد الركن عبد الكريم فرحان في كتابه (حصاد الثورة مذكرات تجربة السلطة في العراق) أن آمر الانضباط العسكري العقيد عبد الكريم الجدة زارهم في السجن بعد مرور أكثر من أسبوعين على اعتقالهم بتهمة المشاركة بمحاولة الانقلاب لتفقد شؤون السجن والاطلاع على أحوال المعتقلين، ودخل غرفتنا فجأة وسلم علينا، ثم بدأ يتحدث عن عبقرية الزعيم عبد الكريم قاسم ومتانة أخلاقه ثم تطلع إلى صورة له كانت ملصقة على الجدار، ثم قال انظروا إلى جبهته إنها كالهلال بعكس جبهة الخائن عبد السلام عارف إنها مبتلة، ثم ألقى اللوم كله على عبد السلام عارف الذي شق الصف وفرّق الكلمة، ثم تحول إلى مدير الاستخبارات العسكرية العقيد رفعت الحاج سري فهاجمه وشكك في إخلاصه قائلا: لقد عاد منذ أيام العقيد الركن إسماعيل عارف من الولايات المتحدة الأميركية وأطلع الزعيم عبد الكريم قاسم على معلومات خطيرة سبق له أن بينها في تقرير سري أرسله إلى مدير الاستخبارات العسكرية الذي لم يهتم به ولم يطلع الزعيم عليه، فقد استطاع إسماعيل عارف في إحدى حفلات السفارة العراقية الحصول على معلومات خطيرة من شخصية أميركية

مرموقة تتضمن القيام بانقلاب في العراق، ثم قال إن حركة الموصل قد تم التخطيط لها في الخارج لكن العميد رفعت تعمد عدم إخبار الزعيم عبد الكريم قاسم بالمؤامرة، وبعد خروجه بدأنا نتناقش بالمعلومات التي ذكرها آمر الانضباط العسكري، وتوصلنا إلى أن هذه بداية حملة ظالمة موجهة للنيل من العقيد رفعت الحاج سري واتهامه بالتواطؤ مع العقيد الركن عبد الوهاب الشواف، واعتقاله أمر مخطط له.

ويعلق الوالد على هذا الكلام: المؤامرة الحقيقية التي حيكت ضد رفعت الحاج سري والإيقاع به كان وراءها تهديده لإسماعيل عارف صاحب العلاقة القوية بجاسم العزاوي المرافق الشخصي للزعيم، فتهمة الوشاية مازالت تلاحق إسماعيل عارف، وكان رفعت يتوعده وكان لابد من التخلص من العقيد رفعت الحاج سري من خلال التآمر عليه بهذه الطريقة التي ذكرها عبد الكريم فرحان في كتابه.

ويضيف الوالد: عند وقوع انقلاب الشواف بعد عودتي بوقت قصير من القاهرة، وكنت أعمل في دائرة الأركان العسكرية، وبعد اعتقال رفعت الحاج سري ذهبت إلى الزعيم عبد الكريم قاسم، وتحدثت معه عن هذا الموضوع وطلبت منه أن يعفو عن رفعت؛ لأنه ضحية مؤامرة وأن خيانة الصديق ليست من صفات رفعت، فكان الزعيم حائرا؛ لأنه يعرف أيضا أخلاق رفعت ووطنيته لكن المؤشرات والدلائل التي قدمها إسماعيل عارف بالتعاون مع جاسم العزاوي كانت ضده.

وبعد أيام من تنفيذ حكم الإعدام برفعت الحاج سري التقيت الزعيم وكان الندم واضحا في كلامه، ولكن ما ينفع الندم بعد أن فقدنا أخا وصديقا ورجلا شجاعا ومحبا لوطنه، لقد كان رفعت الحاج سري من أوائل الضباط التزاما

وحرصا على الإطاحة بالنظام الملكي، وقد دفع ثمن ذلك بنقله إلى مدينة العمارة عام ١٩٥٦ بعد وشاية الكاظمية ودفع حياته ثمنا لمؤامرة أخرى ووشاية جديدة بعد أن أخبر إسماعيل عارف بقصة لا يصدقها أي عاقل، وادعى معرفته المسبقة بموضوع الانقلاب، وأنه أطلع رفعت الحاج السري بصفته مدير الاستخبارات العسكرية على هذه المعلومات.

وبحسب ما أعتقد أن الظروف التي مر بها الزعيم عبد الكريم قاسم والوضع المربك الذي رافق الانقلاب لم يجعله يفكر جيدا بهذه الوشاية.

والغريب أن إسماعيل عارف، وكما هو معروف كان يتصل بالزعيم عبد الكريم قاسم بشكل شخصي ويطلب منه أمورا بسيطة جدا من خلال جاسم العزاوي، فلماذا لم يتصل به شخصيا أو بجاسم العزاوي لاطلاعه على هذه المعلومات الخطيرة ؟ أعتقد أن إسماعيل عارف ابتكر هذه القصة من وحي خياله للتخلص من رفعت الحاج سري، وكذلك السعي للظهور على أنه شخصية مهمة وأنه أول من اكتشف خيوط المؤامرة، وأنه على صلة قوية بأجهزة الاستخبارات الأميركية، كما أعتقد أن معلومة بهذه الخطورة لا يمكن تداولها بأي شكل من الأشكال في حفلة خاصة، وأن الولايات المتحدة الأميركية كانت شديدة العداء لعبد الكريم قاسم ولن تسمح بتسريب معلومة تتعلق بالانقلاب عليه أمام ملحق عسكري وفي حفل، كما أن خيانة الثورة والزعيم في ٨ شباط أحد أبرز الأدلة التي تثبت أن إسماعيل عارف كاذب، وهو من ابتكر قصة معلومة الانقلاب التي زعم إرسالها إلى رفعت الحاج سري، حيث يذكر هاني الفكيكي في كتابه (أوكار الهزيمة) أن البعثي علي صالح السعدي وبعد انقلاب شباط قام بزيارة السجن وكان فيه عدد من الضباط الأحرار ووزراء حكومة الثورة، وفي هذه الأثناء جلب حراس السجن إسماعيل عارف وشقيقه صفاء عارف إلى الموقف فقال علي صالح

السعدي للحراس لا تزجوا بهؤلاء مع بقية المساجين، وانتبهوا لهم جيدا هم أهلنا واجلبوا لهم الطعام والماء والشاي، وانتبهوا لسلامتهم فهؤلاء هم من ساعدونا على القضاء على حكومة عبد الكريم قاسم.

كما أن جاسم العزاوي يذكر في مذكراته أيضا أن صالح مهدي عماش الذي كان معاوناً للملحق العسكري في واشنطن حينذاك وقبل قيام ثورة ١٤ تموز بعدة شهور أخبره أن قائمة تنقلات صدرت في وزارة الدفاع ووصلت نسخة منها إلى الملحقية العسكرية، وحين اطلع عليها إسماعيل عارف التفت نحوه وقال بانفعال إن رئيس أركان الجيش رفيق عارف قد أصابه مس من الجنون، وأضاف صالح مهدي عماش بعد أن قرأ القائمة والتي كانت تقضي بنقل الزعيم الركن عبد الوهاب أمين من مديرية الحركات إلى آمر اللواء الرابع عشر في الناصرية، ونقل ناجي طالب إلى آمر اللواء الخامس عشر أدرك ما يعنيه إسماعيل عارف فقد كان يقصد كيف يسلم رئيس أركان الجيش لهؤلاء الضباط قيادة وحدات فعالة وهو يعلم أنهم يقودون تشكيلات الضباط الأحرار، ويضيف العزاوي: بعد ثورة ١٤ تموز بمدة قصيرة أرسل إسماعيل عارف رسالة إلى المقدم وصفي طاهر أطلعني عليها يطالب فيها بإلحاح بالتحقيق وكشف اسم الشخص الذي وشى بالضباط الأحرار، إذ كان يريد بذلك الاطمئنان على نفسه؛ لأنه في حال ذكر اسمه في التحقيق فسيبقى بالولايات المتحدة الأميركية، ولكن عبد الكريم قاسم أرسل إليه رسالة مرحة يطمئنه فيها بأن تلك القضية لن تُفتَح أبداً.

ورغم الإثباتات والأدلة التي قدمها جاسم العزاوي في مذكراته والتي تؤكد أن إسماعيل عارف هو الواشي لكنه حاول في ختام كلامه عن هذا الموضوع تبرئة ساحة إسماعيل عارف منها من خلال تحليل غير منطقي، وهناك قصتان وردتا في هذا الصدد وبالشكل الآتي:

القصة الأولى تفترض أن الوشاية أو الإخبارية جاءت عن طريق سائق تكسي وهـو رجل أمن متخفٍ بزي سـائق، حيث كان يقل اثنين مـن ضباط التنظيم إلى مكان الاجتماع، وقد سمع أطراف الكلام بينهما وكان معظمه عن الثورة والتغيير، وقام رجل الأمن بإيصال هذه المعلومة إلى مديرية الأمن العامة، وتم مفاتحة رئاسة أركان الجيش بهذا الموضوع.

أمـا القصة الثانية فتفترض أن الحادثـة وقعت بالمصادفة حيث كان عناصر من الأمن السري يراقبون مشـتملا تعود ملكيته لشـقيق إسماعيل عارف، وذلك لأنه أصبـح مكانا للسـهرات الماجنـة وشرب الكحول ولعب القـمار، وتفاجأ عناصر المراقبة بدخول أربعة أشخاص غير مألوفين، وبعد التحقق تبين أنهم ضباط كبار في الجيش، وتـم إيصال هـذه المعلومة إلى رئاسـة الأركان لمعرفة أسـباب اجتماع أربعـة ضباط في بيـت وبعيدا عن المراقبـة، وماذا جرى خـلال الاجتماع، فقامت رئاسة أركان الجيش باستدعاء الضباط الأربعة ومعاقبتهم.

ويعلق الوالد على هذيـن القصتين بالقول: إن الضباط الأربعة الذين حضروا إلى اجتـماع الكاظميـة كانـوا يملكون سـيارات ولم يـأتِ أي واحد منهم بسـيارة تكسي، وحتى لـو حدث ذلك فـإن ضباط الجيش لديهم شـخصية عسـكرية لا تسـمح لهم بالحديث حتى ولو بمواضيع بسـيطة أمام سـائق تكـسي، فكيف إذن ناقشـوا مواضيـع خطـيرة تتسـبب في هلاكهم أمام شـخص مجهـول الهوية، ولو فرضنـا أن موضوع سـائق التكسي صحيح، وأنه قام بإيصـال المعلومة إلى مديرية الأمن العامة، ومن ثَمّ إلى وزارة الدفاع فإن الأمر يحتاج إلى يومين أو أكثر، وليس خـلال وقـت قيـاسي لا يتعدى ١٤ سـاعة، إلى جانـب ذلك فإن مراقبـة الشرطة لمنزل شـقيق إسماعيل عارف فيها تناقضات كثيرة، فمتى أصبح احتساء الخمر أو إقامـة الحفلات أو لعب القمار ممنوعا في زمن النظام الملكي وهو كان يشـجع على

تلك الأمور؟! كما أن عملية التعرف على هوية أربعة أشخاص يحتاج إلى وقت ومعلومات وتدقيق خاصة إذا كانوا يعملون في المؤسسة العسكرية، فكيف تم التعرف على هوياتهم بهذه السرعة؟!.

ويتابع الوالد حديثه: إن بعض الضباط والكتاب من ذوي الميول القومية والناصرية والبعثية الذين تناولوا هذه الحادثة بعد انقلاب ٨ شباط عام ١٩٦٣ حاولوا تحوير الحقائق وتزييفها، والإيحاء بأني المتهم بسبب عدم معاقبتي من قبل رئيس أركان الجيش وبقائي في منصبي وعدم نقلي إلى أي مكان، وأنا شخصيا لا أعلم السبب الذي كان وراء عدم نقلي من قبل رئيس أركان الجيش مثلما فعل مع رفعت الحاج سري رغم علمه بحساسية المنصب الذي كنت أشغله؟

ويبدو أن حسن سلوكي العسكري، وعدم الانجراف وراء مغريات الحياة التي انجرف نحوها الكثير من الضباط، والشخصية المتزنة والانضباط العالي الذي كنت أتمتع به كانت عوامل أسهمت في عدم معاقبتي وإبقائي في منصبي بوزارة الدفاع، إضافة إلى ذلك فإن دوري المحوري وعلاقتي الوثيقة مع معظم الضباط الكبار دفعت رئاسة الأركان إلى إبقائي تحت السيطرة وضمان متابعة تحركاتي.

كما أن ثقة الضباط الأحرار بي ودعوتي إلى الانضمام إلى التنظيم الجديد، ودوري في تشكيل اللجنة العليا دليل على براءتي خاصة وأن تنظيم الضباط الأحرار لم يكشف ولم يعرف عنه أي شيء لحين قيام ثورة ١٤ تموز، كما أن المعطيات تثبت أن هناك واشيا واحدا هو إسماعيل عارف؛ لأن سرعة نقل المعلومة إلى رئيس أركان الجيش لا يستطيع أن يقوم بها أي شخص غيره كونه السكرتير الشخصي لرئيس أركان الجيش، إضافة إلى أن نقل إسماعيل عارف إلى منصب رفيع يحلم به أي ضابط عسكري كملحق عسكري في الولايات المتحدة الأميركية يمثل مكافأة،

وليس عقوبة فضلا عن ذلك فإن تهديد العقيد رفعت الحاج سري لإسماعيل عارف بالقتل في حال كشف أي شيء عن تنظيمات الضباط الأحرار والمؤامرة التي حاكها إسماعيل عارف ضد العقيد رفعت الحاج سري تؤكد أنه هو الواشي.

ثانياً: قضية نعمان ماهر الكنعاني

يقول المرحوم الوالد معلقا على حادثة نعمان ماهر الكنعاني: إن هذه الحادثة كادت أن تطيح بتنظيم الضباط الأحرار، وتُعَد من أخطر الانتكاسات أيضا التي مر بها التنظيم منذ تشكيل اللجنة العليا للضباط الأحرار، ويضيف أن الكنعاني كان ضابطا جيدا ومتحمسا للعمل الوطني ولم يكن عليه أي مؤشر سلبي، وعلى الرغم من أنه كان ضمن الحلقة البديلة للتنظيم إلا أنه كان مطلعا وعارفا بتفاصيل كثيرة عن معظم الضباط وأسمائهم ومناصبهم، كما أن اللجنة العليا للتنظيم كانت تنظر إليه مثل سائر ضباط الحركة البديلة بأنهم شباب ولا يمتلكون الخبرة، وكانت اللجنة تخشى من اندفاعهم وتهورهم في التعامل مع القضايا الحساسة، وما كان يخشاه أغلب أعضاء اللجنة العليا حدث فعلا، ففي شهر نيسان عام ١٩٥٧ كان نعمان ماهر الكنعاني مدعوا مع عضو آخر في تنظيم الضباط الأحرار هو شكيب الفضلي في منزل صديقه المدرس علي حيدر وهو سوري الجنسية، وبعد احتسائه للخمر وفقدانه للسيطرة على نفسه بدأ يوجه انتقادات لاذعة للنظام الملكي ووصفه بأنه من أذناب الاستعمار وأشار إلى وجود تنظيمات سرية داخل الجيش، وأن هذه التنظيمات ستقوم بعمل عسكري ضد النظام في أقرب فرصة دون أن يعلم أن هذا المدرس صديق مقرب من الوصي عبد الإله، وبعدها أدراك الفضلي أن ما قاله الكنعاني سيتسبب بمشكلة كبيرة للتنظيم فسرعان ما حوّل الموضوع إلى مزاح ومجرد كلام من شخص مخمور لا يؤخذ به، غير أن علي حيدر ساورته الشكوك حول هذا الموضوع فذهب إلى الوصي عبد الإله وأخبره بكل ما قاله الكنعاني، فطلب الوصي من علي حيدر أن يوجه له دعوة من جديد

ويستدرجه لهذا الحديث مرة أخرى، وأن يضع جهاز تنصت يسجل كل ما يدور بينهما.

ويضيف الوالد: بعد أن بلغ أعضاء اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار ما جرى في بيت علي حيدر طلبوا من نعمان ماهر الكنعاني الحضور إلى التحقيق واستمعوا بشكل تفصيلي لكل ما جرى من شكيب الفضلي، وبعد توبيخ الكنعاني طلبوا منه أنه في حال قام علي حيدر بإخبار السلطات عن المعلومات التي قام بتسريبها وتم التحقيق معه فإنه يجب أن ينكر كل هذا الكلام، ويقول إنه كان مخمورا وأنه لا يتذكر أي شيء مما قاله، ويتابع الوالد: إن هذه الحادثة شكلت لأعضاء اللجنة العليا صدمة كبيرة، وقد سادت أجواء من القلق وبدأت مواعيد وأماكن الاجتماعات تتغير، وطلبت اللجنة من الكنعاني تجميد كل نشاطاته في هذه الفترة وعدم الاتصال بأي ضابط من التنظيم وإبعاد الشكوك عنه، وبعد عدة أيام وجه علي حيدر دعوة إلى نعمان ماهر الكنعاني، وحاول استدراجه بالحديث لكنه كان حريصا على عدم نطق أي كلمة تتعلق بالتنظيمات السرية أو نقد السلطة، وبعدها اعتقلته أجهزة الأمن وتم التحقيق معه في وزارة الدفاع، وأنكر كل ما نُسِبَ إليه من تهم، وفي اليوم التالي اعتُقِلَ شكيب الفضلي وتم التحقيق معه، غير أن أحد ضباط التنظيم كان في الاستخبارات العسكرية وبتوجيه من اللجنة العليا قام بتنسيق الإفادة بين الكنعاني والفضلي ولم تصل التحقيقات إلى شيء مفيد، فأصدرت وزارة الدفاع قرارا أُحيلَ بموجبه نعمان ماهر الكنعاني على التقاعد، ونُقِلَ شكيب الفضلي إلى ضابط تجنيد في منطقة نائية في محافظة السليمانية، وانتهت هذه المشكلة لكنها تسببت في زيادة الإجراءات الاستخبارية وسط الجيش، وتشديد المراقبة على عدد من الضباط ممن تربطهم علاقة بالكنعاني والفضلي.

الفصل الخامس

محاولات التغيير قبل الثورة

في الحديث عن المحاولات الهادفة إلى تغيير النظام الملكي التي سبقت ثورة ١٤ تموز، والتي لم تُنفَذ يقول المرحوم الوالد الزعيم الركن عبد الوهاب أمين: إنه بالرغم من أن الحركات السرية التي بدأت تنشأ داخل المؤسسة العسكرية أخذت تحقق شيئا من العمل الإجرائي بعد العودة من حرب فلسطين عام ١٩٤٨ إلا أنها ظلت حركات صغيرة، وبسيطة، وغير قادرة على وضع خطة فاعلة لتغيير النظام، والقيام بثورة كبرى تتغير فيها مفاصل الدولة؛ لأن الإطاحة بالنظام السياسي القائم شيء، وإدارة بلد مثل العراق شيء آخر.

إن جميع تنظيمات الضباط في بداية عملها السري وقبل تشكيل اللجنة العليا للضباط الأحرار كانت تعاني من عدة نقاط ضعف، بعضها يتعلق بعشوائية العمل، وبعضها الآخر بقلة الخبرة، إلا أن عدم وجود رؤية واضحة وثابتة لمرحلة ما بعد القيام بالثورة وتأسيس الجمهورية يعد أخطر نقطة ضعف عانت منها جميع الحركات السرية، ولكن ذلك لم يمنع بعض الضباط من القيام ببعض المحاولات والتي لم تنفذ لأسباب مختلفة، وأول محاولة حدثت عام ١٩٤٩ أثناء الاحتفال بعودة بعض فرق الجيش من فلسطين، وهذه الحركة خطط لها بعض ضباط الجيش ممن شاركوا فيما بعد بتشكيل اللجنة العليا للضباط الأحرار، ولكن هذه المحاولة لم تنفذ بسبب عدم حضور الملك فيصل الثاني، ولا حتى رئيس الوزراء، أو الوصي عبد الإله إلى الاحتفالية فقرر الضباط المخططون للعملية التراجع وعدم التنفيذ والمغامرة.

ويتابع الوالد: بعد هذه المحاولة بعام خطط عدد من الضباط لتنفيذ محاولة أخرى عام ١٩٥٠ في إحدى المناسبات، ولكنها أُلغِيت أيضا لعدم حضور نوري سعيد رئيس الوزراء، غير أن الضباط الأحرار أدركوا جيدا أنه من دون وجود الثلاثي الحاكم الملك والوصي ورئيس الوزراء فإن أي ثورة لن يُكتَب لها النجاح،

كما أدرك الضباط أنه من الضروري وضع خطة محكمة مبنية على دراسة الموقف الميداني والشعبي لتحقيق الهدف وضمان النجاح.

وفي عام ١٩٥٦ بعد العدوان الثلاثي على مصر جرت محاولة بقيادة عبد الوهاب الشواف آمر الفوج الثالث باللواء الرابع عشر ووصفي طاهر آمر كتيبة المدرعات لكن هذه المحاولة ألغيت لعدم ضمان النجاح، وفي العام نفسه حاول الزعيم عبد الكريم قاسم القيام بعملية كبرى، وذلك عند عودة اللواء التاسع عشر الذي كان تحت إمرته من الأردن، وكان من المقرر إجراء احتفالية بمناسبة عودة القطعات العسكرية في معسكر (H3) وقد وضع الزعيم جميع الترتيبات خاصة وأن الاحتفالية سيحضرها الملك فيصل الثاني، والوصي عبد الإله، ورئيس الوزراء نوري سعيد، ورئيس أركان الجيش رفيق عارف، واقتضت خطة الزعيم اعتقال جميع الحاضرين والزحف نحو بغداد إلا أن عدول رئيس الوزراء نوري سعيد عن الحضور أدى إلى إلغاء العملية.

وفي تشرين الأول من عام ١٩٥٦ وضع الزعيم عبد الكريم قاسم خطة لتنفيذ عملية أخرى أثناء إجراء اللواء التاسع عشر تمارين في منطقة المنصورية بمحافظة ديالى، إذ كان من المقرر أن يتحرك اللواء التاسع عشر إلى منطقة السعدية، واقتضت الخطة اعتقال الملك فيصل ومن معه أثناء زيارتهم القطعات في نهاية التمرين، والتحرك باتجاه بغداد وإعلان الثورة إلا أن التمرين تم إلغاؤه في آخر لحظة لأسباب غير معروفة ولم يعلن عنها.

ويتابع الوالد حديثه: إن جميع المحاولات غير الناجحة بدءاً من عام ١٩٤٩ ولغاية عام ١٩٥٦ تمت قبل تشكيل اللجنة العليا للضباط الأحرار، ولكن المحاولات التي تمت بعدها كان للجنة العليا رؤيتها ودورها في وضع الخطط والتوقيتات الخاصة لكل عملية، ففي مطلع عام ١٩٥٨ وضعت اللجنة العليا

لتنظيم الضباط الأحرار خطة للقيام بالثورة في الاحتفال بذكرى تأسيس الجيش، واقتضت الخطة أن يقوم العقيد عبد الرحمن عارف آمر كتيبة المدرعات بمحاصرة القصر الملكي، وتحرك قطعات أخرى تحت إمرة الضباط الأحرار للسيطرة على وزارة الدفاع والإذاعة والتلفزيون والمنشآت الفاعلة إلا أن هذه العملية ألغيت بسبب عدم موافقة العقيد عبد الرحمن عارف على تنفيذ الخطة بذريعة عدم كفاية الذخيرة.

وبدأ عمل اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار يتحرك بوتيرة عالية خاصة وأن التنظيم بات أكثر نضجا، ففي عام ١٩٥٨ وضعت اللجنة العليا خطة للقيام بعملية إلا أن معظم أعضاء اللجنة لم يكونوا متحمسين لها؛ لأن نسبة النجاح كانت قليلة، فضلا عن أن جزءا كبيرا من هذه الخطة يعتمد على الضباط من الحركة البديلة، ولم يكن أمام اللجنة إلا تكليف ثلاثة ضباط وهم العقيد الركن عبد الوهاب الشواف والعقيد الركن رفعت الحاج سري والمقدم وصفي طاهر بتنفيذها والإشراف عليها، وكانت الخطة تعتمد على اللواء الخامس عشر الذي كان يقوم بتدريبات في منطقة الحبانية، حيث كان من المقرر أن يعسكر اللواء الخامس عشر أثناء توجهه من مقره في محافظة البصرة في منطقة الحبانية غرب بغداد، وعند دخول اللواء بعد منتصف الليل إلى العاصمة يقوم بتنفيذ العملية وإعلان الثورة، وكان ذلك في منتصف عام ١٩٥٨، لكن الآراء كانت متباينة بين أعضاء اللجنة بشأن هذه الحركة، فعبد الكريم قاسم أيد الحركة ورأى ضرورة دعمها وإسنادها رغم عدم قناعته بنجاح الخطة أما أعضاء اللجنة الآخرون فقد رفضوا الخطة بكافة تفاصيلها، وبرز رأيان الأول اعتبارها مجازفة عسكرية لن تحقق نتائج إيجابية لقلّة القطعات العسكرية المسؤولة عن التنفيذ، أما الرأي الآخر فكان يرى بأن أي تحرك عسكري لا بد أن يكون عن طريق اللجنة العليا للضباط الأحرار.

وهذه المحاولة فشلت أيضا؛ لأنها لم تُنفَذ بسبب عدم دخول اللواء إلى بغداد فضلا عن صدور أوامر من رئاسة أركان الجيش بنقل اللواء من الحبانية إلى البصرة عن طريق القطار وليس عبر الآليات العسكرية، ورغم فشل المحاولة إلا أنها كشفت عن أمرين مهمين، الأول هو الاختلاف والتباين الشديد بين أعضاء التنظيم، والثاني هو زيادة السرية وأخذ الحيطة والحذر بشكل أكبر؛ لأن قرار نقل الضباط عبر القطار ومن دون آلياتهم العسكرية كشف أمام اللجنة بأن رئاسة أركان الجيش كان لديها شكوك أو معلومات عن الخطة بالرغم من أن البعض كان يعتقد أن هذه الحركة لم تكن مكشوفة من قبل النظام وأن قرار نقلهم من دون معداتهم العسكرية مجرد مصادفة أو اجراء احترازي تتخذه قيادة الأركان العامة عن تحرك القطعات، وطلبت اللجنة العليا مني بوصفي معاون مدير الحركات العسكرية تقديم تقرير حول إمكانية إيجاد حل لمسألة تحرك القطعات، فأخبرتهم أن الطريقة الوحيدة التي يمكن جعل القطعات تتحرك بكامل معداتها وأسلحتها لا يتم إلا بكتاب إداري رسمي موقع من مدير الحركات العسكرية أو من ينوب عنه.

الفصل السادس

ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨
الإعداد، التنفيذ، النجاح

أولا: الإعداد والتخطيط

يصف المرحوم الوالد مرحلة الإعداد والتخطيط للثورة بأنها الأكثر تعقيدا وصعوبة، ويقول: إن لجنة التخطيط في اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار المتكونة من عبد الوهاب أمين، ومحي الدين عبد الحميد، وناجي طالب كانت تعمل وفق المعطيات المتوفرة حسب طبيعة تحرك القطعات وعددها وقدرتها على التصدي لهذه المهمة، وعمدت اللجنة إلى وضع خطة محكمة للقيام بالثورة في كل الظروف المتاحة.

إن الإعداد للثورة بدأ بعد تشكيل اللجنة العليا للضباط الأحرار، وقد عكفت اللجنة على وضع دراسة شاملة لمتطلبات القيام بالثورة وتحديد آليات نجاحها، وبحث مهام كل عضو في التنظيم.

كان الزعيم عبد الكريم قاسم يتابع بشكل مستمر مخرجات عمل اللجنة ويناقش في بعض النقاط، وطلب مني متابعة أوامر التحرك للفرق والألوية خاصة القريبة من العاصمة بغداد، وتزويد اللجنة بأوامر التحرك التي تصدر من رئاسة أركان الجيش ومديرية الحركات العسكرية.

وقد قمت باطلاع اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار على جميع أوامر التحرك التي كانت تصدر آنذاك مرفقا معها أسماء الضباط في الوحدات المشمولة بالتحرك، وقدمت لهم تقارير مفصلة عن جميع الضباط المنسبين في الألوية الفعالة تتضمن كذلك علاقاتهم الشخصية داخل الجيش وأحيانا اتجاهاتهم وميولهم السياسية بقدر ما أستطيع الحصول عليه من معلومات من دائرة الأركان العامة، وكانت اللجنة العليا تناقش تلك الأوامر لبحث إمكانية استثمار بعضها للقيام بالثورة، وكذلك تحديد مسارات العمل من خلال التعرف على طبيعة بعض الضباط، وكيف يمكن التعامل معهم.

وفي يوم ٧ حزيران عام ١٩٥٨ أصدرت رئاسة أركان الجيش مديرية الحركات العسكرية كتابها رقم ح/ ش ١/ ق ١/ ٦٨/ ٧٩٨ المعنون إلى الفرق الأربع، وقد تضمن الكتاب إرسال جحفل لواء مناوب إلى الشطر الأردني من الاتحاد العربي، وتبديله نهاية كل أربعة أشهر، وقد أطلق على هذه العملية بـ (صقر)، ويتألف جحفل اللواء من مقر لواء مشاة مع رعيل مخابرة، ومفرزة تصليح، وفصيل دفاع وواجبات، وثلاثة أفواج مشاة، وكتيبة ميدان، وسرية دبابات مع فصيل ناقلات، وسرية مدرعات، وبطرية هاون، ووحدة ميدان طبية، وسرية نقل آلية، وحضيرة انضباط، ويكون المعسكر الدائم لجحفل صقر في ثكنات بمنطقة المفرق، وقد يعسكر في مناطق أخرى لأغراض التدريب، ويكون جحفل صقر مرتبطا بقيادة القوات العربية، ويكون استخدامه التعبوي بموجب الخطة المعدة من قبل رئاسة أركان الجيش وبموافقتها، وتُتخَذ الترتيبات اللازمة حول الأمور الإدارية لجحفل صقر حسب تنسيب دائرة الأمور الإدارية، وحمل هذا الكتاب توقيع الزعيم الركن شكري محمود نديم مدير الحركات العسكرية.

ويتابع الوالد: أصدرت دائرة الأركان العامة وصايا حركات المقر العام رقم (١) التي تخص عملية صقر بكتابها المرقم (٨٩٣) في ٢٥/ ٦/ ١٩٥٨ والذي تكون بموجبه جحفل صقر من مقر اللواء العشرين ويتطلب أن يكون تنقل جحفل اللواء بصفحتين وعلى أن يتحرك جحفل اللواء مجتمعا. وتتضمن الصفحة الأولى تحرك قطعات جحفل صقر ناقص عناصر الفرقة الرابعة المدرعة من جلولاء إلى معسكر خيم عبر نهر الفرات إلى منطقة الفلوجة، ويشرع بالتنقل بمرحلة واحدة من ليلة ١٣- ١٤/ ٧/ ١٩٥٨ أما الصفحة الثانية فتتحرك قطعات جحفل صقر من معسكر الفلوجة إلى المفرق وفي أربعة مراحل، وتلتحق سرية النقلية الأولى بجلولاء يوم ١٠/ ٧/ ١٩٥٨ لتنقل الجحفل إلى الأردن، والعودة بعد الوصول بأمر من مدير الحركات العسكرية، وحمل هذا الكتاب توقيعي بعد سفر مدير الحركات إلى الحج.

ويتابع الوالد: بعد صدور الكتاب أخذت نسخة منه وعرضتها على اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار بحضور الزعيم عبد الكريم قاسم، وبعد تسلم الزعيم كتاب التحرك عرض على أعضاء اللجنة العليا خطته للعملية العسكرية التي سيقوم بتنفيذها بالتعاون مع عبد السلام عارف وعبد اللطيف الدراجي غير أن أعضاء اللجنة لم يكونوا متحمسين لها لعدم ثقتهم الكاملة بنجاح العملية؛ لأن اللواء العشرين لن يكون حده إنما ضمن جحفل يضم قطعات من أربع فرق أخرى، إضافة إلى ذلك فإن كتاب تحرك الجحفل صقر تضمن عملية التحرك على عدة مراحل وبمواعيد مختلفة مع عدم وجود ذخيرة، وسرعان ما تطور الأمر ليتحول إلى خلاف ومشكلة بين أعضاء اللجنة، ونتيجة لتباين الآراء وحدة الخلاف بدأت أشعر أن بعض أعضاء اللجنة العليا غير جادين في حسم الأمر واستثمار هذه الفرصة التي لن تتكرر بسهولة، فطلبت من اللجنة أن يسمحوا لي بمغادرة الاجتماع بعد أن وضعت بين أيديهم استقالتي.

عدت إلى البيت حزينا لما آلت إليه الأمور، وفي اليوم التالي قام الزعيم عبد الكريم قاسم بزيارتي في البيت، وتحدث معي حول الموضوع وطلب مني التراجع عن الاستقالة، وقال إن هذه الفرصة لن تتكرر بسهولة ويجب استغلالها بأسرع وقت، وطلب مني التعاون معه بعيدا عن اللجنة العليا وأطلعني على خطته في تنفيذ الثورة القائمة على تحرك اللواء العشرين والسيطرة على الجحفل صقر أولا، ومن ثم التوجه صوب بغداد والسيطرة على المواقع الحيوية، وسألته عن موقفه من اللجنة، وهل سينفذ الثورة من دون التنسيق مع الأعضاء الآخرين؟ فقال نعم سأنفذ الثورة حتى لو قُتِلت ولن أتردد عن استثمار هذه الفرصة، ولكنه كان قلقا من أمرين، الأول يتعلق بموعد التحرك، إذ لم يكن معلوما إذا ما كان أطراف الحكم الثلاثة (فيصل الثاني وعبد الإله ونوري سعيد) سيكونون جميعهم موجودين في بغداد في هذا الموعد، أما المشكلة الثانية فتتعلق بأن الأرتال

والقطعات ستأتي تباعا بشكل متقطع وليس مجتمعة بالإضافة إلى نزع ذخيرتها، وطبعا من دون حل هاتين المشكلتين لن تنجح الثورة ولن تتحقق أهدافها.

وبعد نقاش طويل أخبرت الزعيم عبد الكريم قاسم بأنه يمكن تجاوز هذه المشكلة بتغيير موعد التحرك لكل القطعات المشاركة في الجحفل وأن تتحرك مجتمعة وعدم نزع ذخيرتها، فسألني الزعيم عن إمكانية نجاح هذه الخطة، فقلت له إنها مجازفة لكن يمكن ضمان تحقيق النجاح؛ لأن مدير الحركات العسكرية الزعيم الركن شكري محمود نديم سيكون في إجازة لأداء مناسك الحج، وأنا أتولى إدارة الحركات العسكرية بالوكالة فلن يكون الأمر صعب التنفيذ، وسألت الزعيم هل يعتقد أن الذخيرة التي بحوزة اللواء ستكون كافية لتنفيذ الثورة؟ فأجبني بمجرد وصول اللواء إلى مستودع العتاد في منطقة الخان سيسيطر على المستودع ويستولي على أنواع الذخيرة والأسلحة إضافة إلى ذلك إذا نجح اللواء في تحقيق المرحلة الأولى من الخطة والوصول إلى معسكر الوشاش فلن تكون هناك مشكلة بالذخيرة؛ لأن العقيد عباس فاضل المهداوي مسؤول عن السيطرة على المعسكر وسيزود الوحدات العسكرية بالذخيرة.

غادر الزعيم وكان سعيدا لما توصلنا إليه، وفي اليوم التالي حضرت إلى اجتماع اللجنة العليا وسحبت الاستقالة، ولكنّ شيئا لم يتغير فحدة الخلافات كانت مستمرة، ولم يطلع الزعيم عبد الكريم قاسم اللجنة العليا على الخطة التي توصلنا إليها، وأنا بدوري التزمت الصمت.

وفي اليوم الأول من تموز وبعد سفر مدير الحركات العسكرية شكري محمود نديم قمت بتغيير الجانب التنفيذي من الخطة، وذلك بتبديل مواعيد الحركة وأسلوبها والتي تضمنت انتقال جحفل اللواء بالكامل، ونصت مادة القتال بما يلي (تستصحب الوحدات عتاد الخط الأول من بغداد على أن يطرح منه العتاد

الموجود لدى رتل هادي حيث يستلم من الرتل عند الوصول كما مثبت لدى آمر الجحفل) وهو مخالف للأعراف السابقة التي كانت تتبعها رئاسة الأركان في مثل هذه الحالات، والتي كانت تقتضي عدم تنقل الوحدات الكبيرة مجتمعة، وكذلك عدم استصحاب عتاد الخط الأول من الوحدات أثناء التنقل والاكتفاء بعدد محدود من الطلقات لأغراض الحراسة يحملها الجنود حتى وصولهم إلى هدفهم واستقرارهم فيه، وقد وقعت الكتاب الجديد وتحملت المسؤولية بالكامل، وسلمت نسخة منه إلى الزعيم عبد الكريم قاسم.

وفي هذا الصدد يشير الكاتب عبد الجبار العمر في كتابه (الكبار الثلاثة ... ثورة ١٤ تموز في ١٤ ساعة) إلى أن خطة ثورة تموز (صقر) لم يضعها عبد الكريم قاسم ولا عبد السلام عارف، وإنما وردت إلى اللواء العشرين من دائرة الأركان العامة بتوقيع العقيد الركن عبد الوهاب أمين مدير دائرة الحركات العسكرية وكالة.

ويتابع المرحوم الوالد حديثه: هناك أمر لا بد من الإشارة إليه يتعلق بخطة الثورة وموعدها فهناك الكثيرون ممن أشاروا إلى أن خطة ثورة تموز وآلية تنفيذها كانت محصورة بين الزعيم عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف، وهذا الكلام غير دقيق، وغير موضوعي، ولا يمت للواقع بأي صلة، فجميع أعضاء اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار كانوا على علم ببعض تفاصيل الخطة، وموعد تنفيذها لكنهم لم يستطيعوا تغيير شيء أو ثني الزعيم عن التنفيذ، إلى جانب ذلك فإن أغلب مراحل تنفيذ الخطة لا تعتمد على أعضاء اللجنة العليا بل على الضباط الشباب من الحلقة البديلة، والذين كان أغلبهم على علاقة قوية بعبد السلام عارف ويمتثلون لأوامره، ولن تستطيع اللجنة العليا التأثير عليهم أو منعهم من مساندة الخطة، فقرر جميع أعضاء اللجنة الموافقة على الثورة ومساندتها في حال

تحقق النجاح، لذلك فإن خطة ثورة تموز كانت معلومة من اللجنة العليا لكن الزعيم وعبد السلام قررا القيام بها بعيدا عن اللجنة التي كانت مترددة في حسم أمرها.

ويضيف المرحوم الوالد: لقد واجه الزعيم عبد الكريم قاسم تحديات كبيرة قبل قيامه بالثورة، ومعظم تلك التحديات كانت بسبب التباين والخلافات بين أعضاء التنظيم حول عدة نقاط:

١.هل العملية العسكرية التي سيقوم بها عبد الكريم قاسم انقلاب أم ثورة؟.

٢.هل ستنحصر العملية على الجهد الوطني أم ستتم الاستعانة ببعض الدول الإقليمية والدولية؟.

٣.ما هو شكل الحكم الذي ستفرزه الثورة وما هو دور أعضاء اللجنة العليا في هذا الحكم؟.

لقد كانت تلك النقاط محور الخلاف بين اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار من جهة وعبد الكريم قاسم من جهة أخرى، ففيما يتعلق بطبيعة العملية العسكرية رأى بعض أعضاء اللجنة أن يكون التحرك مجرد انقلاب وليس ثورة، أي: الانقلاب على رجالات النظام مع إبقاء العائلة الملكية، والرأي الآخر هو عزل الملك وترحيله ومحاكمة الوصي عبد الإله ونوري سعيد وأركان نظامهم، لكن الزعيم عبد الكريم قاسم كان يرى ضرورة أن تكون الثورة مدعومة شعبيا من الجماهير، وأن تسير بنمط تغيير جميع مفاصل وقوانين النظام الملكي وإعلان الجمهورية مع حفظ وسلامة العائلة الملكية ورموز النظام وعدم المساس بحياتهم، وقال الزعيم لا نريد أن نبدأ بناء عراق جديد بسفك الدماء، فتجب حمايتهم، وبعد انجاز الثورة نحاكم الذين ارتكبوا جرائم بحق الشعب أما الأبرياء منهم

إذا اختاروا العيش في العراق الجمهوري ومن دون مشاكل أو تحريض على حكومة الثورة فهم مواطنون لهم حقوق وعليهم واجبات، وإذا اختاروا الرحيل إلى خارج البلاد فلهم ذلك، وتم الاتفاق على محاسبة رجال النظام الملكي من وزراء وإقطاعيين ومدراء وغيرهم وفق محكمة خاصة يتم تشكيلها بعد نجاح الثورة مباشرة.

ويضيف الوالد: كان هناك إصرار كبير من بعض أعضاء اللجنة العليا وبينهم عبد السلام عارف على إجراء اتصالات مع بعض الدول من أجل الحصول على الدعم، وللأسف فإن العديد من الكتب والدراسات والمذكرات التي كُتِبت بعد انقلاب ٨ شباط الأسود ومعظمها ذات ميول قومية وبعثية تشير إلى أن الزعيم عبد الكريم قاسم أجرى اتصالات مع عدد من الدول مثل سوريا ومصر والبعض ادعى أنه هو من كان حلقة اتصال بين الزعيم وبين تلك الدول، والحقيقية عكس ذلك تماماً، فقد كان الزعيم أشد المعترضين على كشف التنظيم أمام أي دولة حتى لو كان ذلك يؤدي إلى عدم الحصول على الدعم اللازم لتنفيذ الثورة، وطبعا أنا كنت من المؤيدين لرأي الزعيم، وأخبرتهم أن القوات المسلحة العراقية قادرة على إحداث التغيير إذا وضعنا الخطة الصحيحة، كما أن الزعيم عبد الكريم قاسم حاول احتواء الموقف وقال إن حكومة الثورة ستجري اتصالات بجميع الدول الصديقة لكن بعد نجاح الثورة وليس قبلها.

أما النقطة التي تتعلق بشكل الحكم، ودور أعضاء اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار فيقول الوالد بشأنها: كان أعضاء اللجنة العليا متفقين على تشكيل مجلس لقيادة الثورة، ويكون أعضاء اللجنة هم أعضاء هذا المجلس إلا أن الزعيم عبد الكريم قاسم عارض بشدة هذا الرأي، وأصر على تشكيل مجلس سيادة، لكن أعضاء اللجنة رفضوا فكرة الزعيم وأصروا على تشكيل مجلس لقيادة الثورة،

وبعد نقاش طويل قررت اللجنة أن يكون شكل الحكم بعد الثورة على النحو الآتي: تشكيل مجلس سيادة مؤلف من ثلاثة أشخاص بمثابة رئاسة للجمهورية، وإعطاء الوزارات ذات الطابع المدني لشخصيات مدنية، فضلاً عن تشكيل مجلس لقيادة الثورة يتكون من الضباط الأحرار ويتولى الإشراف على القيادة العامة للقوات المسلحة.

إلا أن حل تلك القضايا المهمة لم يمنع من حدوث مشاكل أخرى مثلت تحديا آخر للزعيم عبد الكريم قاسم وهي:

١. تردد أكثر أعضاء اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار في حسم موقفهم من تحديد ساعة الصفر لاسيما مع اقتراب موعد تحرك اللواء العشرين يوم ١٣ تموز ١٩٥٨.

٢. رفض أكثر أعضاء اللجنة العليا إعطاء دور أكبر للضباط الشباب من الحلقة البديلة، إذ كان عبد الكريم وعبد السلام يصران على إشراكهم في اجتماعات اللجنة التي يتم فيها مناقشة خطة الثورة كونهم مؤثرين في القطعات العسكرية لكن أعضاء اللجنة رفضوا ذلك بحجة أنهم مازالوا صغارا في السن وتنقصهم الخبرة، ولضمان سرية الخطة.

ويضيف المرحوم الوالد: في ظل هذه الأجواء التي سادت العمل قرر الزعيم عبد الكريم قاسم القيام بالثورة بالاتفاق مع عبد السلام عارف، وبمعزل عن اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار، وقد زارني الزعيم في البيت قبل الثورة، وأخبرني بتفاصيل العملية، وطلب مني عدم إخبار أي شخص عن الخطة، فقلت له إن جميع أعضاء اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار مقتنعين تماما بأنك ستنفذ الثورة، ولكنهم لن يمنعوك أو يقفوا حائلا دون التنفيذ، بل إنهم سيقدمون لك الدعم المطلوب، ويتمنون لك التوفيق في تحرير العراق من العبودية.

ثانيا: تنفيذ الثورة

يتابع المرحوم الوالد حديثه عن ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨: إن عبد الكريم قاسم يمتلك خبرة عسكرية كبيرة تمكنه من وضع أكثر من خطة لكنه كان بحاجة إلى مناقشة الخطة مع ضباط لديهم خبرة في إدارة وتنفيذ الخطط الميدانية، وقد عرضت على الزعيم عبد الكريم قاسم المشاركة الميدانية في تنفيذ الثورة لكنه لم يوافق، وقال لي إنه يحتاج مساعدتي في المرحلة المقبلة، فسألته عن الدور الذي يمكن أن ألعبه لدعم الثورة، فقال في حال نجحت الثورة ستكون مهمتك بالشكل الآتي:

١. التأكد من الإجراءات المضادة للثورة بحكم منصبك ووظيفتك في وزارة الدفاع، وتزويدنا بمعلومات دقيقة عن أي إجراء مضاد يمكن أن يُتخَذ في يوم الثورة.

٢. التنسيق مع أعضاء اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار لدعم الثورة عند الحاجة، وضمان عدم تحرك أي وحدة عسكرية مضادة.

٣. الحضور في وقت مبكر إلى وزارة الدفاع، وتولي منصب مدير الحركات العسكرية، وتأمين حركة القطعات، وضمان حماية الثورة في الأيام الثلاثة الأولى.

تعهدت للزعيم بتنفيذ كل تلك الأوامر وبعدها ودّعني وغادر البيت، كانت لحظات موجعة فقد كنت أخشى أن تفشل الثورة ونخسر فرصة كبيرة إضافة إلى أن أي فشل سيؤدي إلى انهيار التنظيم، وفقدان كوكبة خيرة من الضباط الذين خدموا بلدهم وبينهم المتحدث.

وبالعودة إلى خطة الثورة يقول الوالد: إن الزعيم عبد الكريم قاسم اعتمد في خطة ثورة ١٤ تموز على الضباط الشباب أو ما يسمى الحلقة البديلة، واقتضت

الخطة تحرك اللواء العشرين من المعسكر عبر طريق بغداد - ديالى القديم مرورا بشرق بغداد باتجاه معسكر الرشيد والسيطرة عليه، ومن ثَـمّ التوجه إلى الباب الشرقي حيث جسر الملكة عالية لتأمين تدفق قطعات اللواء للعبور إلى جانب الكرخ، لتنقسم بعدها الكتائب المتبقية إلى ثلاثة أرتال لاستكمال السيطرة على قاطع الرصافة قبل العبور إلى الكرخ، فيذهب الرتل الأول للسيطرة على قاطع مديريات شرطة باب الشيخ الذي يتضمن غرفة حركات الداخلية المكلف بمهمة الاتصال بوزارة الداخلية ورئاسة الوزراء وقطع الاتصالات الهاتفية للبدالة المركزية، والتوجه بعد ذلك لعبور جسر الملكة عالية، حيث يوجد موقعان مهمان تجب السيطرة عليهما، الأول قصر نوري سعيد، والثاني محطة دار الإذاعة والتلفزيون لإذاعة البيان الأول للحركة، وتوجيه القطعات والجماهير عبر الإذاعة، ومن ثم التوجه إلى المجمع الرئاسي ومعسكر الوشاش المسيطر على قاطع الكرخ ويليه قصر الرحاب مقر إقامة الملك وولي العهد عبد الإله وهو أحد أهم النقاط الاستراتيجية، ثم التوجه إلى غرب بغداد إلى الطريق الدولي نحو الحدود الأردنية.

وسبق الخطة اتخاذ بعض الإجراءات داخل اللواء العشرين لضمان نجاح تنفيذ الحركة، فأصدرت أوامر باعتقال كل قادة القطعات العسكرية التي ستشارك في الجحفل والتي ستمر عبر خط سير القطعات الذاهبة للأردن، أي: القطعات المزمع تنفيذها للحركة من غير المنتمين إلى تنظيم الضباط الأحرار، وتعيين ضباط من التنظيم بدلا عنهم:

١ .يتسلم العقيد عبد اللطيف الدراجي قيادة اللواء العشرين مع عبد السلام عارف لكي يتمكن الأخير من التحرك بمرونة لقيادة العمليات، والسيطرة على القطعات والوحدات الأخرى، ومعالجة أي طارئ إضافة إلى قيادة

الكتيبة الأولى من اللواء التي تُكلَف بعدد من المهام على رأسها الاتصال بأعضاء تنظيم الضباط الأحرار في معسكر الرشيد ودعمهم للقيام بتنفيذ الخطة التكميلية وهي السيطرة على وحدات المعسكر، والانطلاق مع وحدات اللواء العشرين لإتمام المهمة، وفي حالة فشلهم يستمر اللواء العشرين بالمهمة لوحده عبر التوجه للسيطرة على قاطع شرطة باب الشيخ، وقطع الاتصالات الهاتفية المركزية ثم السيطرة على جسر الملكة عالية في الباب الشرقي.

٢. تتوجه قوة عسكرية إلى قصر نوري سعيد رئيس الوزراء للقبض عليه.

٣.يُكلَف الفوج الثاني بقيادة المقدم عادل جلال بالتوجه لقاطع باب المعظم للسيطرة على وزارة الدفاع، ثم تطويق معسكر الحرس الملكي في الكرنتينة لشلّه عن الحركة، وحصار الديوان الملكي في الكسرة.

٤. يُعيَّن المقدم فاضل محمد علي قائداً للكتيبة المدرعة الثالثة المكلفة بالسيطرة على الكرخ بالتعاون مع قطعات منتخبة من معسكر الوشاش المكلفة بالسيطرة على الشوارع والنقاط المهمة في قاطع الكرخ.

٥.تتوجه سرية خاصة إلى منطقة الحارثية لحصار قصر الرحاب حيث يقيم الملك فيصل الثاني، والوصي عبد الإله لاعتقالهما.

٦.بعد انجاز المهام الرئيسة يتوجه عبد السلام عارف بنفسه لإذاعة البيان الأول.

بعد انطلاق ساعة الصفر سارت الخطة بالشكل المطلوب، وكان الزعيم الركن عبد الكريم قاسم يراقب عن كثب سير الأمور ويشرف على العمليات من مقره في معسكر المنصورية في محافظة ديالى المتاخمة لبغداد، وبعد إعلان بيان الثورة تحرك اللواء التاسع عشر باتجاه بغداد لدعم الثورة، وإسناد القوات في بغداد، وإدارة العمليات من وزارة الدفاع.

ثالثا: نجاح الثورة (المشاكل والتحديات)

يتابع المرحوم الوالد حديثه: في ليلة ١٤ تموز لم أنم، وكنت أترقب، وأنتظر مرتديا الزي العسكري، وجلست قرب المذياع أنتظر بفارغ الصبر، وفي الصباح سمعت بيان الثورة بصوت عبد السلام عارف، وسرعان ما بدأت بتنفيذ دوري في الثورة وقمت بالاتصال ببعض الشخصيات الفعالة لمعرفة موقفهم من الأحداث وهم الزعيم أحمد مرعي، والزعيم شكري محمود نديم، واللواء الركن طارق سعيد فهمي، واللواء الركن حسين العمري، واللواء الركن علاء الدين محمود، وسألتهم عمّا لديهم من معلومات عن وجود قطعات عسكرية في بغداد؟ فتبين عدم معرفتهم بأي شيء، وقالوا إن الوضع الأمني مستتب ولا يوجد أي خطر على البلاد.

ويعلق الوالد على هذه الاتصالات قائلا: لقد حاول عبد السلام عارف أثناء محاكمته في محكمة الشعب إثارة هذا الموضوع ضدي، ولكني أطلعت المحكمة على سبب اتصالي بهذه الشخصيات في يوم الثورة، وأخبرت المحكمة أنه قبل الثورة وفي أحد اجتماعات اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار تم مناقشة إحدى الخطط السرية الخطيرة التي كانت حكومة النظام الملكي تسعى إلى تنفيذها للقضاء على أي حركة تحررية يقوم بها الجيش، وتقضي هذه الخطة بأن تقوم الحكومة بتخريب جميع الجسور، وكذلك تخريب الخوانق والمضائق والطرق لعرقلة أو تجميد قطعات الجيش في ثكناتها كي لا تتعاون في تنفيذ أية خطة تؤدي إلى ثورة أو انقلاب، وكان هذا الأمر موضع اهتمام من قبل الاستخبارات السرية الخاصة بالتنظيم، وهو ما دفع تنظيم الضباط الأحرار إلى وضع خطة الثورة بشكل طبيعي بحيث إنها لا تثير الشكوك والشبهات من قبل المسؤولين في الحكومة الملكية، ومن ثم سألت عبد السلام عارف في المحكمة السؤال التالي: هل كان معلوماً لدى ضباط التنظيم الأحرار تفاصيل الخطة السرية الموجودة لدى الحكومة السابقة والتي تتعلق بالتخريب ومنع قطعات الجيش من التحرك

بحرية؟ فأجاب عبد السلام عارف نعم كان معلوماً وكل ذلك موثق في شهادتي بمحكمة الشعب.

وبعدها أخبرت المحكمة أن إجراء الاتصالات جاء لغرضين، الأول: معرفة إذا ما كان لدى الحكومة نية بتنفيذ هذه الخطة، وقد عرفت من الإجابة أن الخطة لن تُنفَذ إلا بوجود الأشخاص الذين اتصلت بهم في مواقعهم، وهم جميعهم كانوا موجودين في منازلهم.

أما الغرض الثاني من إجراء الاتصال: هو التأكد من وجودهم في منازلهم حتى يتسنى لضباط الثورة توقيفهم واعتقالهم بسهولة، والسيطرة على الوضع العام، وعندما وصلت إلى وزارة الدفاع أطلعت الزعيم عبد الكريم قاسم والعقيد عبد السلام عارف وعدد من ضباط التنظيم ورئيس أركان الجيش ورئيس المجلس العرفي في غرفة الاجتماع بهذه الاتصالات، وقدمت إلى الزعيم عبد الكريم قاسم تقريرا يضم قائمة بأسماء الأشخاص الذين يجب اعتقالهم فورا وبينهم أسماء الأشخاص الذين اتصلت بهم.

وبالعودة إلى يوم الثورة يقول المرحوم الوالد: إن الوضع كان مربكا والناس يحتفلون، كنت أستمع عبر المذياع إلى بيان الثورة الذي أعيد بثه، هذا البيان الذي ظلت كلماته عالقة في ذهني.

وفيما يتعلق بالبيان رقم واحد يقول الوالد: إن عبد السلام عارف ادعى أنه هو من كتب البيان، في حين يعلم الجميع أن الزعيم عبد الكريم قاسم هو من كتبه بنفسه، وقد ذكر بعض الذين كانوا مع عبد السلام يوم ٨ شباط الأسود بأنه حاول إرغام الزعيم عبد الكريم قاسم على الإقرار بأن عبد السلام هو من كتب بيان ثورة تموز لكن الزعيم رفض. بالتأكيد إن الزعيم عبد الكريم قاسم هو الذي كتب بيان ثورة ١٤ تموز وليس عبد السلام ولأسباب عديدة:

أولاً: لم يكن عبد السلام عارف يمتلك ثقافة عالية تمكنه من صياغة بيان ثورة بحجم ثورة ١٤ تموز، في حين كان الزعيم يتمتع بقدر عال من الثقافة يمكنه من صياغة البيان بسهولة.

ثانياً: لا يمتلك عبد السلام تحصيلا علميا باستثناء تخرجه من الإعدادية والالتحاق بعدها بالكلية العسكرية، ولم يعمل في أي سلك آخر غير السلك العسكري، في حين عمل الزعيم بعد تخرجه من الإعدادية معلماً في إحدى مدارس الديوانية، وهو ما جعله يتمتع بقدرات كبيرة في مجال الكتابة بحكم عمله كمعلم واحتكاكه بالسلك التربوي، وهذا الأمر كان واضحاً حتى في سلوكه وتعامله مع الآخرين.

ثالثاً: من المعروف أن عبد السلام عارف كان متأثرا بشكل كبير بالثورة المصرية، وكان على اتصال بالضباط المصريين، ولو كان هو من كتب البيان لجاء متأثراً بالبيان الذي ألقاه الضباط المصريون في ثورة يوليو، لكنّ بيان تموز يختلف تماماً عن بيان يوليو، فلا يوجد أي نفس قومي ولم يتعدَ الإطار الوطني العراقي.

رابعا: جميع الخطب التي ألقاها عبد السلام عارف بعد نجاح الثورة بعموم المحافظات كانت بائسة لغويا، وفيها الكثير من الإسفاف والركاكة، وبعيدة كل البعد عن اللغة العربية الفصحى، في حين كان بيان الثورة ملماً بالجمل والعبارات الرصينة التي تؤكد أن كاتبها يمتلك معرفة واسعة باللغة العربية، وهذه الأسباب تؤكد أن بيان الثورة كتبه الزعيم عبد الكريم قاسم.

ويتابع المرحوم الوالد حديثه: بعد ساعة من وصولي إلى وزارة الدفاع طلب مني الزعيم عبد الكريم قاسم تولي منصب مديرية الحركات العسكرية، وضمان عدم تحرك أي وحدة عسكرية، ومتابعة تحرك القطعات، ولكني لم أرَ أي ملامح سعادة على وجه الزعيم، بل على العكس كان حزينا وغير مكترث للتهاني التي يتبادلها الجميع، فطلبت الزعيم للحديث على انفراد وسألته عن سبب الحزن الواضح على ملامحه، فنظر إلي وقال إن عبد السلام عارف لم يلتزم بالاتفاق، فقلت ماذا تقصد؟ فقال لقد أصدر أوامر إلى عدد من الضباط بقتل العائلة الملكية، وقاموا بمجزرة كبيرة بحقهم، وأنا لا أعرف ماذا أفعل الآن، فقلت له إن الجميع كان يتوقع أن يرتكب عبد السلام عارف هذه الجريمة؛ لأنه متهور وميال للعنف، فسألته وماذا ستفعل؟ فقال يجب أن أحاسب عبد السلام على جريمته لكن ليس الآن لا أريد افتعال المشاكل تنتظرنا تحديات جسام، ويجب أن نكون مستعدين لها.

أما بالنسبة للضباط الأحرار الآخرين فإن الزعيم عبد الكريم قاسم التزم معهم التزاماً أخلاقياً ولم يُقصِ أي عضو من أعضاء اللجنة من المناصب التي تم الاتفاق عليها قبل الثورة، وقام بتعيين جميع الضباط من اللجنة العليا في مناصب عليا مثل قادة الفرق ورئاسة أركان الجيش لكن هذا الأمر تغير بعد مدة قصيرة من قيام الثورة لا سيما مع إصرار اللجنة العليا على تشكيل مجلس قيادة الثورة.

إن عبد السلام عارف لم يكن متفقا تماما مع الزعيم في منح الضباط الأحرار مساحة أكبر في إدارة القوات المسلحة العراقية، لقد كان عبد السلام عارف يعاني من أزمة نفسية من أعضاء اللجنة العليا؛ لأنهم ذوو سمعة طيبة داخل المؤسسة العسكرية إضافة إلى أنهم يتمتعون بشخصية قوية ومكانة بين جميع الضباط، أما عبد السلام كما وصفه العقيد المرحوم رفعت الحاج سري في شهادته أثناء

محاكمة عبد السلام عارف عام ١٩٥٨ بقوله: لم يكن العقيد عبد السلام عارف منتميا إلى تنظيمنا لكن الزعيم عبد الكريم قاسم هو من دعاه للانتماء إلى التنظيم، وهذا ما أثار استغرابنا؛ لأننا ليس لدينا ثقة بالعقيد عبد السلام عارف من ناحية حبه للظهور، وعدم تكتمه، وكان يُثار بقليل من المديح بالشيء الموجود لديه، وعندما التقيته في أحد الاجتماعات رأيته متجاوبا معنا بالشعور ومتجاوبا مع أهداف وسياسة الثورة، فاستغربت من موقفه هذا وصارحته بأن انطباعنا عنه كان سيئا جداً، ورأيت خلال الاجتماع تفكيره وسياسته بالنسبة لأهداف الثورة طيبة جداً، وكان متفقا معنا بأكثر الأسس التي بُحِثَت، وكان هذا الاجتماع قبل الثورة بشهرين، وأخبرنا بأنه ليس لديه مطامع خاصة وأن غايته هي التضحية في سبيل البلد، وأنه يبقى إذا نجحت الثورة آمر لواء ولا يريد منصبا أكثر من ذلك، ولكن بعد نجاح الثورة رأيناه يخرج عن الاتفاقيات التي كنا متفقين عليها، وركبه حب الظهور واعتز بنفسه كثيراً، وأعتقد أن الهتافات والتصفيق الشعبي هو الذي أخرجه من طوره الطبيعي خصوصاً وأن الخطب التي ألقاها كانت تدل على ضحالة ثقافته وتستفز الغير سواء كان في الخارج أم في الداخل.

ويضيف المرحوم الوالد قائلا: إن عبد السلام عارف وضع الثورة أمام تحديات كبيرة أضعفت قدرتها على إدارة شؤون البلاد ورسم سياسة تتمكن عبرها من تجاوز هذه المرحلة المعقدة، فقد حوّل عبد السلام عارف الثورة من مشروع وطني يشترك فيه الجميع لبناء الدولة إلى مشروع سلطوي يهدف إلى استغلال الدولة لبناء جمهوريته الخاصة، وتدمير الآخرين من رفاقه، وهذا الأمر عانى منه الزعيم عبد الكريم قاسم الذي كان أمام مواجهة صعبة بعد أن أخذ يشعر أن عبد السلام عارف أصبح خارج السيطرة وأنه بات قنبلة موقوتة يتحكم بأزرار تشغيلاها الرئيس المصري جمال عبد الناصر، كما أخذ الزعيم عبد الكريم قاسم يدرك أن

عبد السلام عارف يحاول تجريد الثورة من ضباطها الحقيقيين من خلال إبعادهم وتقريب ضباط آخرين لا علاقة لهم بالثورة.

وسط هذا المشهد الضبابي المعقد كان على الزعيم أن يتصدى لممارسات عبد السلام عارف، ومنع تمدده خاصة وأن علاقة عبد السلام بالنظام المصري أصبحت قوية ومتينة، إضافة إلى أن دماء العائلة الملكية مازالت عالقة في يده، ومازالت هذه القضية غير مفتوحة أمام القضاء.

المشكلة التي كانت تواجه عبد الكريم قاسم هي طريقة إبعاد عبد السلام عارف، ومن هم الأشخاص الذين يجب الاعتماد عليهم في التصدي لجميع التحديات التي تواجه الثورة خاصة وأن بعض الضباط الأحرار لا يختلفون كثيراً عن عبد السلام عارف في حب الظهور والحصول على المناصب والمكاسب الشخصية، فاستدعاني الزعيم عبد الكريم قاسم وبحث معي في بعض النقاط، وكان أبرزها معرفة حجم العلاقة بين الحكومة المصرية وعبد السلام عارف، وتحديد موقف الرئيس جمال عبد الناصر من ثورة ١٤ تموز، وهل هناك اتصالات سرية بين الجانب المصري وشخصيات عراقية؟ وطلب مني الزعيم السفر إلى مصر لتنفيذ هذه المهمة. تفاصيل هذا الموضوع في الفصل الثامن من الكتاب.

الفصل السابع

تأثير الأحزاب السياسية على مسيرة الثورة

يقول المرحوم الوالد الزعيم الركن عبد الوهاب أمين عن علاقة الثورة بالأحزاب السياسية: إن الزعيم عبد الكريم قاسم كان يعي جيداً أن الثورة لن تحقق أهدافها من دون وجود شراكة حقيقية مع الأحزاب والقوى السياسية كافة التي كانت موجودة في الساحة العراقية، والاستفادة من الخبرات السياسية والاقتصادية الكبيرة التي تتمتع بها الكثير من الشخصيات التي ينتمي معظمها لتلك الأحزاب، لاسيما أن معظم القوى الوطنية أيّدت الثورة وساندتها ووقفت إلى جانبها لغاية تحقيق نجاحها التام.

فقام الزعيم عبد الكريم قاسم بإجراء اتصالات مع عدد من الأحزاب السياسية من أجل تشكيل الحكومة، وأبرز تلك الأحزاب هو الحزب الوطني الديمقراطي الذي شارك في حكومة الزعيم الأولى بعدد من الوزراء مثل محمد حديد، وهديب الحاج حمود، وطلعت الشيباني، وعبد الجبار الجوهري، وحزب البعث الذي شارك أحد مؤسسيه وهو فؤاد الركابي في حكومة الزعيم أيضا، وكذلك الحزب الشيوعي كان له موقع في الخارطة السياسية بعد الثورة، وتم تشكيل حكومة تضم عددا من الأحزاب فضلا عن الضباط الأحرار، وهي أول وآخر حكومة مثلت الطيف الوطني بكل ما يمتلكه من عناصر تكنوقراط وشخصيات مهنية ومدنية.

ولكن تبقى علاقة الزعيم عبد الكريم قاسم بالحزب الشيوعي أكثر العلاقات تعقيداً، وقد تناولت العديد من البحوث والدراسات والمؤلفات هذه العلاقة وتأثيرها على نجاح الثورة، ومن ثم الصراعات الداخلية التي أدت إلى إضعاف الثورة وتفككها.

ويتابع الوالد: إن الأسئلة التاريخية المهمة التي يجب طرحها هي، هل انتمى الزعيم عبد الكريم قاسم إلى أي حزب سياسي أو دعم حزباً على حساب آخر؟

ولماذا كان الزعيم قريباً جداً من الحزب الشيوعي؟ ولماذا تساهل الزعيم مع الحزب الشيوعي لدرجة جعله يأخذ مكانة واسعة في مفاصل الدولة كافة؟

إن الزعيم عبد الكريم قاسم لم ينتمِ يوماً إلى أي حزب سياسي بل كان مستقلا إلى لحظة استشهاده، ولم يفكر يوماً بتأسيس حزب أو الانتماء إلى أي من الأحزاب، بل كان يقف على مسافة واحدة من جميع الأحزاب السياسية، غير أن بعض الأسباب هي التي دفعت الزعيم إلى التقرب بعض الشيء من الحزب الشيوعي، وتعزيز علاقتهما، وقد مرت هذه العلاقة بمرحلتين:

١ .التقارب والتنسيق.

٢ .التباعد والنفور.

ولكل مرحلة أسبابها ونتائجها التي أثرت بشكل فعلي على مسار ثورة تموز. ولا يستطيع أحد أن يعرف إذا ما كان الزعيم موفقاً في التعامل مع كل المرحلتين بشكل جيد لاسيما أن كليهما يعد إفرازاً طبيعياً لسياسة الزعيم بعد نجاح الثورة، وتسلمه السلطة كرئيس للوزراء وإدراكه بالضرورة التاريخية التي تقتضي إشراك الأحزاب السياسية في بناء الدولة، ومنحها دورا في ترسيخ النهج الديمقراطي.

١ .مرحلة التقارب والتنسيق

إن لكل تقارب أو نفور بين السلطة والأحزاب السياسية مقدمات عديدة تتعكز عليها، فمرحلة التقارب الشديد بين الزعيم والحزب الشيوعي لها مقدمات أيضا خاصة وأن صيرورة الثورة بشكلها الذي ولدت عليه والذي حصل مثلما خطط له الزعيم كان مقترنا ومتشابها إلى حدٍ ما بقيم ومبادئ وأدبيات الحزب الشيوعي.

لقد كان الشيوعيون في المرحلة التي سبقت ثورة تموز حاضرين وبشكل فاعل في جميع مرتكزات تلك المرحلة، وليس الشيوعيون وحدهم بل هناك أحزاب كثيرة مثل حزب البعث، والحزب الوطني الديمقراطي، وحزب الاستقلال، ومعظم الأحزاب الفاعلة والمؤثرة كانت تتحرك بشكل سري خشية الوقوع في قبضة رجال السلطة، وأحد تلك الأحزاب الفاعلة هو الحزب الشيوعي الذي شكّل مع بعض الأحزاب السياسية عام ١٩٥٧ جبهة سياسية أُطلِق عليها جبهة الاتحاد الوطني، ووضعت هذه الجبهة برنامجاً سياسياً ومشروعاً لتغيير النظام من خلال تهيئة الأرضية والقاعدة الجماهيرية للانتفاضة والثورة بشكل مبرمج ومدروس لضمان نجاح الثورة على الحكم الملكي، وقد قامت هذه الجبهة بالاتصال بتنظيم الضباط الأحرار من أجل تنسيق العمل وتوحيد الرؤى، وكان تنظيم الضباط الأحرار يهتم بهذه الجبهة ويتابع عملها بشكل دقيق رغم أن المزاج العام داخل التنظيم وعلى الأقل لدى البعض كان ضد كشف أي من تحركات التنظيم لأي من أعضاء أو أحزاب الجبهة؛ لأن التنظيم كان يشعر بأن هذه الجبهة لن تصمد طويلاً وأنها سرعان ما ستنهار بسبب اختلاف الميثاق أو الاتفاق السياسي اختلافا تاما عن الميثاق أو الاتفاق العسكري، وما عزز هذه القناعة لدى التنظيم هو طريقة الاتصال التي تتم بين تنظيم الضباط الأحرار والجبهة، فعلى الرغم من أن الجبهة لديها برنامج موحد ورؤية مشتركة إلا أن اتصالها بالتنظيم يتم بشكل يعكس الميول الايدولوجية لكل حزب من أحزاب هذه الجبهة، فالحزب الشيوعي كانت له اتصالاته الخاصة بالتنظيم والتي تمت عن طريق أحد أعضاء التنظيم وهو الشهيد وصفي طاهر، أما الأحزاب القومية داخل الجبهة فكان اتصالها بالتنظيم عن طريق محمد حديد ورشيد مطلك، وهذه الجبهة كانت تعلم بالثورة لكنها لا تعلم بالتوقيت ولا بالخطوات ولا بأسماء ضباط التنظيم.

إضافة إلى أن الدور الفاعل الذي لعبه الحزب الشيوعي في جبهة الاتحاد الوطني، فإنه كان أكثر الأحزاب آنذاك تأثيرا على المشهد السياسي بسبب قاعدته الجماهيرية من جهة، وتوغله في صفوف الجيش من جهة أخرى من خلال تنظيم الاتحاد الوطني للجنود والضباط، فكان لهم تأثير فاعل داخل المؤسسة العسكرية.

كانت قوة جبهة الاتحاد الوطني تكمن في الحزب الشيوعي للأسباب الآتية:[١]

١. القاعدة الجماهيرية العريضة التي يتمتع بها الحزب الشيوعي.

٢. يضم الحزب مجموعة كبيرة من شريحة المثقفين الفاعلين والمؤثرين في المجتمع.

٣. امتلاك الحزب قوة مؤثرة داخل الجيش سواء من أصناف الضباط أو الجنود.

٤. العلاقات المهمة التي يتمتع بها الحزب الشيوعي مع دول ذات تأثير على الساحة الدولية مثل الاتحاد السوفيتي والصين.

٥. علاقة الحزب بالحركة الكوردية التي كانت تقاتل النظام الملكي.

ويضيف الوالد: إن بين الزعيم عبد الكريم قاسم والحزب الشيوعي شبها كبيرا يكمن في صيرورة الحزب التي تشبه إلى حد ما صيرورة الزعيم فكلاهما يستند إلى قاعدة ثقافية رصينة، فكما هو معروف كان الحزب الشيوعي وما يزال يضم في عضويته شريحة كبيرة من المثقفين فالعديد من الشعراء والأدباء والكتاب كانوا أعضاء في الحزب، حتى إن الحزب أعطى الأولوية للمشروع الثقافي في برنامجه، والزعيم قاسم كان مثقفا مولعا بالقراءة والمطالعة، الأمر الذي أوجد تقاربا فكريا بين الزعيم والحزب الشيوعي، أما التشابه الآخر فيكمن في النشأة

١- هذا الرأي قبل أن يبرز حزب البعث بشكل فاعل ومؤثر في العمل السياسي في العراق.

التاريخية، فالزعيم ولد في عائلة فقيرة وعاش مع الفقراء، وكل طموحاته منذ دخوله إلى المؤسسة العسكرية وحتى انضمامه إلى تنظيم الضباط الأحرار والقيام بالثورة لاحقاً كانت تنصب في محاربة الفقر للقضاء عليه، وإنقاذ الفقراء من العمال والفلاحين من أعباء السلطة الإقطاعية المتجذرة في كينونة المجتمع العراقي فوجد كل أحلامه وتطلعاته متجسدة في برنامج ومبادئ الحزب الشيوعي الذي كان مدافعاً عن حقوق الفلاحين والعمال ويضم في تنظيماته الآلاف منهم، وهذا الأمر كان له الأثر البالغ على التقارب الذهني بين الزعيم والحزب الشيوعي، وهناك تشابه آخر يتعلق بالايدلوجية الفكرية لدى الطرفين، فالزعيم وكما هو معروف عنه لم يكن يميل للقومية ولا يروج لها على عكس العديد من الضباط الأحرار وحتى إذا كان هناك للقومية في مدونة الزعيم شيء فكانت في الدرجة الثانية بعد القطرية التي كان يؤمن بها ويدافع عنها، فكان يسعى إلى أن تكون ثروة العراق للشعب العراقي أولا، ومن ثَمّ مساعدة الشعوب الصديقة، وكان يحاول سلخ العراق عن أي تكتلات سياسية دولية خاصة تلك التي تضع شعارات القومية والوحدة العربية في مقدمة برامجها السياسية، ووجد هذا الأمر في أدبيات الحزب الشيوعي الذي كان يدافع عن حقوق الشعب أولاً وقبل كل شيء، أضف إلى ذلك كان الزعيم في ظل وجود تيارات وأحزاب قومية عديدة مثل حزب البعث العربي الاشتراكي، ووجود مشتركات بينها وبين النسبة الأكبر من الضباط الأحرار ولا سيما عبد السلام عارف أو ضباط الجيش الآخرين، فكان لا بد له من البحث عن قاعدة سياسية عريضة تخلق توازنا في إدارة البلاد التي تحتاج الكثير من العمل والجهد فضلاً عن أنه حاول ضرب الأصوات التي كانت تعمل على جر العراق إلى الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة فأصبح قريبا جداً من الشيوعيين، وبمعنى أدق إن الزعيم حاول استخدام الشيوعيين كقوة مؤثرة في المحافظة على مكتسبات الثورة، لكنّ نتيجة هذا التقارب كانت مدمرة، وتحول الشيوعيين إلى عبء كبير عليه.

٢.مرحلة التباعد والاختلاف

يتابع الوالد حديثه: لقد أدرك الزعيم بأنه أخطأ كثيراً عندما وضع الحزب الشيوعي في موضع البديل الموازن للمد القومي، فالحزب الشيوعي يبدو أنه كان يدرك جيداً غاية الزعيم في تقريبه وإعطائه حرية التحرك في الدولة فحاول استغلال تلك الرغبة والسيطرة على مفاصل الدولة تمهيداً للانقضاض عليها لاحقاً والحصول على السلطة، وقد بلغت شعبية الحزب الشيوعي عام ١٩٥٩ أعلى درجة وأطلق خصوم الثورة على هذه الشعبية بالمد الأحمر، وكان الحزب قد أعلن مطلب المشاركة بالحكم على شكل هتافات في المسيرات الجماهيرية في عيد العمال في الأول من أيار عام ١٩٥٩ ومن هذه الشعارات «عاش زعيمي عبد الكريمي حزب الشيوعي بالحكم مطلب عظيمي» وفي الوقت نفسه كان هناك صراع داخل قيادة الحزب الشيوعي حول شعار تسلّم السلطة، وانشقت القيادة حول هذا الموضوع.

فبدت ممارسات الحزب الشيوعي غير ناضجة، ولم تكن بحجم النظرة العامة المأخوذة عنه كونه حزب المثقفين والمفكرين، إذ إن معطيات العمل السياسي للحزب الشيوعي بعد ثورة ١٤ تموز كانت عكس ذلك تماماً، وقد ارتكب الحزب أخطاء مدمرة فبدلاً من استثمار المكانة التي وصل إليها بعد الثورة قام العديد من أعضائه بسلوكيات عكست غياب الوعي السياسي والحزبي، وسنلخصها بالشكل الآتي:

١.أحداث السفارة المصرية، ففي شهر شباط من عام ١٩٥٩ أقامت السفارة المصرية احتفالا بمناسبة الذكرى الأولى للوحدة بين مصر وسوريا، وكاد الشيوعيون أن يفتعلوا أزمة سياسية مع مصر التي كانت علاقتها بالعراق متشنجة وكانت تسعى لفرض هيمنتها وسيطرتها على الثورة، ففي وقت كان

الزعيم حذرا في تعامله مع الحكومة المصرية التي تمتلك العديد من العملاء داخل الثورة، وضع الشيوعيون الحكومة والزعيم والثورة في موقف محرج بعد أن قاموا بالهجوم على الاحتفال، وأخذوا يرشقون المحتفلين بالحجارة ومزقوا إطارات السيارات للمدعوين وضربوهم، وهي المشكلة التي تسببت بإحراج الزعيم.

٢.أحداث كركوك التي حصلت في الاحتفال بالذكرى الأولى للثورة، فقد قام مجموعة من المتظاهرين الذين تبين فيما بعد أنهم شيوعيون بمهاجمة مقهى للتركمان وقتلوا عشرين منهم، ومن ثم هاجموا مركزا للشرطة واستولوا على السلاح، واستمرت أعمال العنف لمدة يومين وأخذ المسلحون الذين حُسِبوا على الحزب الشيوعي بقتل العديد من الأشخاص وجرح آخرين، ونُهِبت المنازل والمخازن والمقاهي، فشُكِّلَت لجنة تحقيق، وتم محاكمة ٣٧ شيوعياً بالإعدام إلا أن الزعيم لم يصادق على الحكم.

أثرت أحداث كركوك كثيراً بالزعيم الذي بدأ يفكر بشكل إجرائي للتخلص من الحزب الشيوعي، فوجه لهم تهديدا شديد اللهجة بطريقة غيرة مباشرة حتى قبل أن يعلم نتيجة التحقيق، ففي الخطاب الذي ألقاه في كنيسة مار يوسف بعد أيام قليلة من الأحداث توعد الزعيم بمحاسبة الذين اعتدوا على حرمة الشعب في كركوك، وعقد بعدها مؤتمراً صحفياً وقال إن الشعب يستطيع أن يسحق أي حزب فوضوي، إلا أن الحزب الشيوعي لم يتراجع عن تصرفاته، ولم يُعِد ترتيب أوراقه التي أخذت تتساقط بشكل تدريجي، ولم يفهم بشكل جيد الواقع الجديد فقد كان الحزب يعتقد أنه يمثل القوة الفعلية للزعيم وفي الحقيقية كانت قوة الشيوعيين خاصة بعد الثورة تُستمَد من قوة الثورة والزعيم معاً.

٣. ممارسات الشيوعيين في مختلف الحياة السياسية، فقد كان الشيوعيون يتحدثون في جميع الأوساط بأن الزعيم شيوعي، وأنه طلب الانضمام إلى الحزب

الشيوعي لدرجة أن الشيوعيين حاولوا الاستيلاء بشكل مباشر على السلطة، وكأنهم هم من قاموا بالثورة وليس الضباط الأحرار، وهذا الأمر ليس خافياً على أحد، فمعظم المهتمين بثورة تموز يشخصون هذه الحقيقة، وحتى الشيوعيون أنفسهم يتحدثون عن هذه الحقيقية في معظم كتاباتهم ومذكراتهم ومنها مذكرات (صالح دكة) الذي كشف عن هذه الحقيقة بشكل تفصيلي وهو يتحدث عن العلاقة بين الحزب الشيوعي والثورة، ويشير في كتابه إلى إحدى محاولات الحزب الشيوعي للانقلاب على الثورة، فقد قام الحزب الشيوعي عام ١٩٥٩ بالتظاهر ليلاً وسد الشوارع ومحاصرة وزارة الدفاع والمؤسسات العسكرية، وعلل الحزب الشيوعي هذا الإجراء بأنه تصرف فردي من بعض قيادة الحزب ولا يعبر عن وجهة نظر القيادة، وطبعاً لم يكن الزعيم مقتنعا بهذه القصة، وبدأ يشعر أن الشيوعيين يحاولون الاستحواذ على السلطة، وأنه أخطأ حين قوّى الحزب الشيوعي على حساب الأحزاب والقوى الأخرى، فقرر تصحيح هذا الخطأ وبأسرع وقت ممكن خاصة وأن الحزب بدأ يجر البلد في دوامة الصراعات السياسية التي خلقت أجواء مشحونة وحياة مضطربة وضعت الكثير من القيود أمام حركة الحكومة، فصراعات الشيوعيين مع الأحزاب القومية وتحالفهم مع الأحزاب الكوردية كلها أدت إلى تفاقم الصراعات التي اشتدت بسبب رفض الحزب الشيوعي الدعوات القومية للانضمام إلى الاتحاد المصري العراقي.

٤. ساهم الحزب الشيوعي بشكل مباشر وغير مباشر في العديد من أعمال العنف والشغب التي شهدها العراق في العديد من المحافظات والتي تسببت بسقوط الكثير من الضحايا.

وفي ظل تنامي الصراع السياسي بين الأحزاب لم يكن أمام الزعيم عبد الكريم قاسم إلا اتخاذ خطوات تدريجية نحو كبح جماح الأحزاب فأخذ يردد في خطاباته

بأنـه لا ينتمـي لأي حزب، وأنه لا يحب الأحزاب ولا يميل إليهـا، وبدأ الزعيم أولى خطواتـه بإيقـاف الدوريات الليلية المسـلحة لقوى المقاومة الشـعبية، ومنع أعضاءهـا مـن اسـتخدام السـلاح إلا لأغراض التدريـب أو تنفيذ مهـام خاصة بعـد أخـذ الرخصة من الدولـة، وتم اعتقال مئـات الشـيوعيين، وأُغلِقت فروع اتحـاد الشـباب الديمقراطي في مدن عدة، كما قام الزعيـم بإلغاء قانون رقـم (٧٨) لسـنة ١٩٥٩ الخاص بترخيص الاتحاد العـام بجمعيات الفلاحين، والذي حول بموجبـه صلاحية ترخيـص الوحدات المحلية للاتحـاد إلى المحافظين بعد أن كان الشـيوعيون يسيطرون عليها، ومن ثم اتجه نحو المؤسسـة العسكرية وبدأ بعملية تفريغها من النفوذ السـياسي والحزبي، فأحال سـتة ضباط شـيوعيين على التقاعد وسرّح ما يقارب ألفا وسبعمئة احتياطي وأغلبهم من الحزب الشيوعي.

كان الزعيـم يعي جيدا أن شـعبيته والتفاف الشـعب حولـه لا يكفيان لإزاحة الحزب الشيوعي الذي يتمتع بشعبية كبيرة بين فئات الشعب العراقي، وقد أدرك هذه الحقيقية بشكل ملموس بعد أن جاء رد الشيوعيين على إجراءات الزعيم من خلال تشكيل جبهة اتحاد وطني بالتنسيق مع بعض الأحزاب الأخرى، والمطالبة بإعادة تسليح المقاومة وقيام نظام ديمقراطي برلماني، كما قام الشيوعيون باستنفار جميع عناصر الحزب وجرت مصادمات عنيفة بين عناصر من الحزب الشـيوعي وعنـاصر من حزب البعث ما أدى إلى سـقوط ضحايا مـن كلا الطرفين، فلم يجد الزعيم أمامه إلا تخفيف حدة الصراع مع الشيوعيين من خلال تعيين ثلاثة وزراء قريبين منهم في حكومته.

وللحقيقـة التاريخيـة فإنـه على الرغـم من أن الزعيـم عبد الكريم قاسـم وجه ضربـات موجعـة للحـزب الشـيوعي إلا أن رد فعـل الحـزب لم يصـل إلى النيل مـن حياة الزعيـم أو تعريضه للخطر، بـل إن جميع ردود الفعل كانت سياسـة أو

صراعات مع الأحزاب القومية بهدف اللعب بورقة الشارع للضغط على الزعيم، حتى إن الحزب الشيوعي اتخذ خطوات داخل الحزب نفسه لتصحيح المسار وإعادة ترطيب العلاقة بين الزعيم من جهة والرأي العام العراقي من جهة أخرى خاصة وأن معظم فئات الشعب انحازت للزعيم في صراعه مع الأحزاب ومنها الحزب الشيوعي.

وفي أول مواجهة فعلية بين الزعيم عبد الكريم قاسم وحزب البعث العربي الاشتراكي خاصة بعد اجهاض انقلاب الشواف في الموصل وإعدام ناظم الطبقجلي ورفعت الحاج سري وبعد قام بعض من مرتزقة البعث بمحاولة اغتيال فاشلة للزعيم في شارع الرشيد بإطلاق النار على سيارته، وإصابته بجروح عديدة، لعب الحزب الشيوعي دورا ايجابيا بعد محاولة اغتيال الزعيم من خلال ضبط الرأي العام، وعدم جر البلاد إلى حرب أو اقتتال داخلي بين الشعب والحركات القومية والبعثية، وقد تمكن الحزب الشيوعي من استغلال هذا الحادث بشكل ايجابي من خلال العودة بقوة إلى الساحة السياسية، وكسب ود الزعيم من جهة والرأي العام العراقي من جهة أخرى، ونظم الحزب مسيرة كبيرة بمناسبة خروج الزعيم من المستشفى إلا أن هذه المكاسب لم تستمر في ظل تراجع وانقسامات حدثت للحزب لاحقا، واستمر صراع الزعيم عبد الكريم قاسم مع الأحزاب والذي أدى إلى إضعاف الدولة وإنهاك الحكومة بمشاكل مهدت الأرضية لقيام الانقلاب المشؤوم في ٨ شباط عام ١٩٦٣.

الفصل الثامن

عبد الوهاب أمين ومهامه بعد الثورة

أولا: عبد الوهاب أمين ودوره بعد الثورة

١.المهمة الوطنية:

تطرقنا في وقت سابق إلى الدور الكبير الذي لعبه المرحوم الزعيم الركن عبد الوهاب أمين في التخطيط والإعداد لثورة ١٤ تموز سواء أثناء العمل داخل اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار أم إصداره لأمر تحرك اللواء العشرين في الموعد الذي حددته اللجنة العليا، أم السماح للقطعات العسكرية بالدخول للعاصمة بغداد بكامل عددها وأسلحتها، لكن الدور التاريخي الذي أداه الزعيم الركن عبد الوهاب أمين بعد ثورة ١٤ تموز لا يقل أهمية عن دوره قبل الثورة، وسنسلط الضوء على هذا الدور بشكل تفصيلي.

يقول المرحوم الوالد وهو يتحدث عن المهام التي أنيطت به بعد نجاح الثورة: في صبيحة يوم ١٤ تموز عام ١٩٥٨ أصدر الزعيم عبد الكريم قاسم أمراً بتعييني بمنصب مدير الحركات العسكرية في وزارة الدفاع، وأخبرني أن اختياري لهذا المنصب يعود لثقته العالية بمعرفتي واطلاعي على جميع الحركات العسكرية، وأنه يخشى أن يقوم عبد السلام عارف أو أي ضابط آخر بمغامرة عسكرية على غرار المغامرة التي قام بها جمال عبد الناصر مع الفريق محمد نجيب في مصر، لذلك كانت أولى الخطوات التي اتخذها الزعيم عبد الكريم قاسم هي ضمان السيطرة على تحركات الجيش، ومسك زمام الأمور داخل المؤسسة العسكرية، وحتى تتم هذه السيطرة لا بد من تعيين أحد الضباط الذين يثق بهم في منصب مدير الحركات العسكرية لمنع أي تحرك ضد الثورة خاصة وأنه كان يعلم بحكم خبرته العسكرية أن نقطة ضعف ثورة تموز في الأيام الأولى تكمن في مديرية الحركات، فطلب الزعيم مني تولي هذا المنصب، وحماية الثورة خاصة في الأيام الأولى، فلم أتردد في قبول هذه المهمة الوطنية.

كان الزعيم عبد الكريم قاسـم يعلم جيدا بالخلاف الكبير بيني وبين وعبد السـلام عارف والـذي يعـود إلى مرحلة تنظيـم الضباط الأحرار وللأسـباب الآتية:

أولاً: الانسـجام والتوافق بيني وبين الزعيم عبد الكريم قاسـم في العديد من القضايا الحساسـة خاصة التي تتعلق بوحدة العراق وسـلامة أراضيه ومحاربة الفقر.

ثانيـاً: لم يكـن عبد السـلام عـارف مهنيا وموضوعيـا في التعامل مـع القضايا الكبيرة، وهو أمر يتناقض بشكل تام مع مهنيتي العسكرية.

ثالثاً: الممارسـات الوحشـية التـي أقدم عليها ضبـاط عبد السـلام عارف يوم الثـورة بحق العائلة الملكية وبأمـر مباشر منه كانت أبرز نقاط خلافي معه، فلم يكن في أدبيات ثورة ١٤ تموز اتباع أساليب القتل والانتقام، بل كان الرأي هو بإخـراج العائلـة الملكية من العراق وإرسـالهم إلى أي بلـد يرغبون في الذهاب إليه، وإحالة رجال الحكومة والإقطاعيين إلى المحاكم، لكن عبد السلام عارف قام بمذبحته الشـهيرة بقصر الرحاب، وبشـكل ارتجالي فردي على العكس ممّا تم الاتفاق عليه من قبل اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار، وهذا السلوك كان وصمة عار يتحمل مسـؤوليته عبد السـلام ورجالـه وضباطه ممن دخلوا قصر الرحاب وحدهم.

ويتابع الوالد حديثه: إن الأجواء السياسية التي رافقت ثورة تموز في ظل غياب التنسـيق بين الضباط الأحرار من جهة، وتمرد عبد السلام عارف على كل المبادئ والقيم العسـكرية والأخلاقية من جهة أخرى سرعان ما تحول إلى خلاف مباشر بين الزعيم عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف لأسباب عديدة:

١. قتل العائلة الملكية بطريقة وحشية من قبل ضباط عبد السلام عارف وبخلاف ما كان متفقا عليه قبل الثورة.

٢. كان عبد السلام عارف يتحدث على أنه هو من قام بالثورة وأنه رجل الثورة الحقيقي، ولولا شجاعته وجرأته لما كان للثورة أن تنجح.

٣. إصرار عبد السلام عارف على الاتصال بجمهورية مصر، وحديثه بشكل علني عن جمال عبد الناصر بأنه القائد العربي الذي تجب طاعته لاسيما بعد لقائه عبد الناصر في دمشق، فبعد خمسة أيام على قيام الثورة ترأس عبد السلام عارف وفداً قام بزيارة دمشق لمفاوضة عبد الناصر بما يجب القيام به في حال تعرض العراق إلى اعتداء خارجي، وقد تأثر عبد السلام كثيراً بشخصية جمال عبد الناصر، ووعده بانضمام العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة حتى لو رفض الزعيم عبد الكريم قاسم؛ لأن مصيره وحسب ما قاله عبد السلام «سيكون كمصير محمد نجيب في مصر» وقد وصل هذا الحوار إلى الزعيم عبد الكريم قاسم فقرر تقليص صلاحيات عبد السلام عارف ثم إعفاءه من جميع المسؤوليات.

وفي هذه الأثناء وصلت إلى الزعيم معلومات تؤكد وجود اتصالات مستمرة بين عبد السلام عارف والرئيس المصري جمال عبد الناصر، فأدرك الزعيم أن المؤامرة على الثورة ستكون من خارج حدود الوطن، وكانت لدى الزعيم معلومات أكيدة عن وجود خطة يعدها عبد السلام بالتنسيق مع ضباط مصريين للانقلاب على الثورة، وبدأ الزعيم يشعر بأهمية التركيز على مواجهة هذا التحدي الخارجي وتحديداً من مصر لاسيما أن السفارة العراقية بالقاهرة كانت تُدار من قبل شخص يدعى فائق السامرائي وهو ينتمي للتيار القومي العروبي، وعمل السامرائي على تحويل السفارة العراقية في القاهرة إلى مركز معلومات لخدمة

المخابرات المصرية، وكان ولاؤه لمصر، ويخضع بشكل تام لقرارات الحكومة المصرية أكثر من ولائه للحكومة العراقية وقراراتها.

ويتابع الوالد سرد تفاصيل تلك الحقبة المهمة من تاريخ العراق: كان الزعيم عبد الكريم قاسم بحاجة إلى تحرك سريع وحاسم لمنع تنفيذ هذا المخطط، وقطع الطريق على أي مؤامرة تُحاك على الثورة لكن المشكلة كيف يتم ذلك؟ وما هي الخطوات التي سيتبعها خاصة وأن العراق لم يكن لديه جهاز مخابرات يستطيع أن يضع خطة لمنع هذه المؤامرة وكشفها؟.

ويتابع المرحوم الوالد: بعد مرور أكثر من أسبوع على الثورة أرسل الزعيم عبد الكريم قاسم في طلبي للحضور إلى مكتبه في وزارة الدفاع، وبدأنا نتحدث عن الوضع العام للدولة وأولويات العمل، وأخبرني بالمشكلة التي تواجهه ولم يخفِ أمامي عجزه عن مواجهتها، وبعد حوار دام عدة ساعات بيننا، وطرح المقترحات والأفكار، قدم الزعيم مقترحا وهو إرسال شخصية موثوقة إلى السفارة العراقية للعمل هناك تعكس حيادية العراق وحرصه على بناء علاقات أخوية مع مصر قائمة على الاحترام المتبادل وتحقيق مصلحة البلدين، ومنع التحركات غير المنضبطة التي يقوم بها السفير فائق السامرائي، وتكوين علاقات سريعة مع المسؤولين المصريين لمعرفة اتجاهات ونوايا الحكومة المصرية، ويضيف المرحوم الوالد: وبعد نقاش طويل طلب مني الزعيم تولي هذه المسؤولية، ولكنني أخبرته أن الأمر سيكون صعبا؛ لأن عبد السلام عارف يعرفني جيدا ويعلم بحجم علاقتي بك، ويعلم جيدا موقفي من مصر، فوضع الزعيم خطة تقتضي قيامي بعقد اجتماع مع بعض قادة الفرق من أعضاء اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار في مقر عملي بمديرية الحركات العسكرية من أجل إجبار الزعيم عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف على الالتزام بتعهداتهما بتشكيل مجلس قيادة

الثورة، وهذا الاجتماع بالضرورة سيغضب عبد السلام عارف، وحينها سيقترح الزعيم إرسالي ملحقا عسكريا خارج العراق وتعييني ملحقا عسكريا في السفارة المصريـة، وأمام هذا التحدي الكبير الـذي يواجه الثورة لم يكن أمامي إلا الموافقة وتنفيذ المهمة.

وفي اليـوم التـالي باشرت بتنفيذ الخطـة وقمت بتوجيه دعـوة إلى عدد من قادة الفرق من ضباط التنظيم الأحرار لمناقشـة تشـكيل مجلس قيـادة الثورة والابتعاد عن الفردية في اتخاذ القرارات وإدارة شؤون البلاد، الأمر الذي أزعج عبد السلام عـارف كثـيراً، وجرت مشـادة كلامية بيني وبينـه واتهمني بالمؤامـرة على الثورة، وطلـب مـن الزعيم بضرورة إبعـادي إلى خارج العراق، بل وإبعـاد جميع أعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار، فطلب مني الزعيم ترأس الوفد العسـكري الذي كان يمثل العراق في الذكرى السادسة لثورة يوليو المصرية، وفي مصر تسلمت أمر تعييني ملحقا عسكريا في السـفارة العراقية بمصر، والغريب في هذا الموضوع أن أمر التعيين تسلمته من الملحق العسكري المصري في العراق، فقد قام عبد السلام عـارف بإعطائه الأمر كي يسـلمني إياه في القاهرة أثنـاء تواجدي في مصر، وهي مهزلة دبلوماسية وتناقض مع سياقات العمل الدبلوماسي.

ومن أجل إبعاد الشـكوك عن الخطة قمت وبحضور السـفير فائق السامرائي بإجراء اتصال هاتفي مع الزعيم عبد الكريم قاسم وعاتبته عتاباً شديداً، وأخبرته عن رفضي للطريقة التي تعامل بها عبد السـلام عارف بتعييني ملحقا عسكريا في مصر، أدرك الجميع أن قرار تعييني ملحقا عسكريا هو عقوبة وإبعادي عن العمل الميداني في وزارة الدفاع دون علمهم بالدور الذي سأؤديه لحماية الثورة.

ويتابـع الوالـد حديثـه: كنت أعلـم بصعوبـة المهمـة وخطـورة الموقف؛ لأن المصريـين لديهم خبرة كبـيرة في التعامل مع الملفـات المخابراتية إضافة إلى ذلك لم

يكن لدي أي خطة أو برنامج أستطيع من خلاله إدارة هذه المعركة الدبلوماسية، فكل ما أعرفه لا يخرج عن حدود المؤسسة العسكرية وليس بالضرورة أن تكون هذه الخبرة حاضرة في التعامل مع هذه المهمة الوطنية الكبرى.

مرت الأيام الأولى في مصر بصعوبة كبيرة، وحاولت خلالها الاطلاع على ما يجري من لقاءات وتحركات ومواقف حتى أستطيع أن أضع تصورا دقيقا، والتأكد ما إذا كان الزعيم عبد الكريم قاسم محقا في مخاوفه أم إنها مجرد افتراضات غير مبنية على معلومات استخبارية دقيقة.

وبعد مدة من العمل والمتابعة وتكوين العلاقات مع بعض الضباط المصريين بدأت أدرك أن مخاوف الزعيم في محلها، وأنه كان محقا بشأن الخطر الذي يشكله جمال عبد الناصر على الثورة، فقد كانت السفارة العراقية واقعة تحت تأثير القرار المصري بعد أن حولها السفير فائق السامرائي إلى مؤسسة تابعة للحكومة المصرية وتخضع لأوامرها، ويضيف الوالد: لم تكن المهمة سهلة بل كانت صعبة جدا، وبدأت بوضع خطة للعمل من أجل إصلاح هذه الفوضى مستثمرا ثقلي كأحد قادة ثورة تموز إضافة إلى علاقتي الشخصية بالزعيم عبد الكريم قاسم، وبعد أيام من عملي في السفارة بدأت ملامح التغيير تتضح وأصبحت من أكثر المؤثرين في العمل، وتغير نمط العلاقة بين السفارة والجانب المصري بشكل تدريجي وبات السفير فائق السامرائي يدرك خطورة وجودي على علاقته بالمصريين لكنه كان حذرا مني ويخشى الصدام معي؛ لأنه يعلم جيدا بأني أستطيع الاتصال الفوري بالزعيم واطلاعه على كل ما يجري، ولكن هذا لم يمنع من حدوث العديد من المشادات والخلافات بيننا.

عملت في السفارة لعدة أشهر، وأصبح لي شبكة علاقات قوية مع عدد من الضباط والسياسيين المصريين، واستطعت أن أضع تصورا لطبيعة الموقف المصري من حكومة الثورة ومن الزعيم عبد الكريم قاسم تحديدا.

ويتابع المرحوم الوالد حديثه: لقد كان الزعيم عبد الكريم قاسم ذكيا جداً عندما تنبه بوقت مبكر لخطورة جمال عبد الناصر، وتأثيره على عبد السلام عارف، فقد كان يخشى من الضباط المصريين أكثر من خشيته من الضباط العراقيين، ولكن هذا الخطر للأسف حاول العديد من البعثيين والقوميين نفيه، وتكذيب أي معلومات عن وجوده، بل إن بعضهم اتهمني بأني كنت وراء الخلاف بين الزعيم عبد الكريم قاسم والرئيس المصري جمال عبد الناصر، وفي الحقيقة إن هذه الاتهامات أصبحت دليلا تاريخيا على مدى الدور الذي أديته في كشف المؤامرات التي كانت تستهدف الثورة، فقد ذكر هاني الفكيكي في مذكراته ما يلي: هناك بين الروايات عن تلك الفترة واحدة تتحدث عن دور عبد الوهاب أمين الملحق العسكري العراقي في القاهرة الذي قيل إنه عاد إلى بغداد من دون استدعاء رسمي ليقدّم يوم ٣٠ تشرين الثاني عام ١٩٥٨ تقريراً خطيراً إلى عبد الكريم قاسم ذكر فيه أن عبد الناصر جمع قيادة حكمه وقرروا العمل على اعتصار الثورة العراقية لخطرها على مصر ورئيسها.

كما ذكر كتاب تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ما يلي: في أواخر تشرين الثاني عام ١٩٥٨ عاد العقيد الركن عبد الوهاب أمين الملحق العسكري في القاهرة إلى بغداد من دون استدعاء الحكومة له، وقدم تقريراً إلى عبد الكريم قاسم يتضمن أدلة على أن عبد الناصر يتآمر على الجمهورية العراقية، ويضيف التقرير أن عبد الناصر بعد عودته من موسكو جمع مجلس قيادة الثورة وبحث ثورة العراق في ١٦ تموز، وفي نتيجة بحثهم لثورة العراق كان رأي عبد الناصر أن العراق قام بثورة لم تجارها ثورة مصر في ٢٣ يوليو، ويعني ذلك أن قادة الثورة في العراق رجال أكفاء، ونجاح ثورتهم بهذا الشكل الخاطف قد يجعل العراق في الصدارة ليقود الأمة العربية وتصبح مصر في الخلف، فيجب تدمير الثورة العراقية بأي ثمن، ويضيف الكتاب: وقد أبلغ عبد الوهاب أمين العميد خليل

حسين أنه حصل على هذه المعلومات من أحد الضباط المصريين برتبة عميد، وأبلغه أيضا أن السفير العراقي فائق السامرائي تذاكر مع جمال عبد الناصر الذي أبلغ السامرائي بأنه لا يريد أن يضع لغماً في جنب الجمهورية العربية المتحدة، وأنه يعتبر العراق لغماً ينفجر عليه، ثم يقدم الكتاب شهادة عن العميد خليل إبراهيم حسين، حيث يذكر أن العميد خليل ابراهيم حسين سافر إلى القاهرة واتصل بالعميد المصري الذي نُسِبَ إليه هذا الكلام فنفى نفياً قاطعاً، كما أنه اتصل بفائق السامرائي ونفى ما نُسِبَ إليه جملة وتفصيلا في حين يؤكد عبد الوهاب أمين ذلك.

ويتابع الوالد حديثه: إن التقرير الذي قدمته إلى الزعيم عبد الكريم قاسم ومن دون المرور حتى بوزارة الخارجية أو الحكومة جاء بسبب خطورة المعلومة التي حصلت عليها إضافة إلى أن المهمة السرية التي أوكلني بها الزعيم منعتني من اتباع السياق الدبلوماسي؛ لأن حساسية الموضوع استدعت تجاوز جميع الضوابط المعمول بها في وزارة الخارجية، والعودة السريعة إلى بغداد وتقديم المعلومات التي حصلت عليها إلى الزعيم.

وسألت والدي عن هذا التقرير: هل قدمه إلى الزعيم عبد الكريم قاسم بصفته وزيراً للدفاع أو رئيساً للوزراء أو قائداً للثورة أو بصفته صديقا؟ فأجاب: للأسباب الأربعة.

وبالعودة إلى موضوع التقرير وتوتر العلاقات العراقية المصرية يقول الوالد: إن البعثيين والقوميين سخروا كل كتاباتهم لتصفير الساحة المصرية، وتضليل الرأي العام من خلال اتهامي بافتعال الأزمة بين البلدين، وهي اتهامات تجافي الحقيقية، فموقف جمال عبد الناصر من ثورة تموز معروف لدى الجميع ، وكذلك الدور الذي لعبه الإعلام المصري في دعم انقلاب عبد الوهاب الشواف، وحتى

ما ذكرته الكتابات البعثية والقومية بشأن سفر العميد خليل إبراهيم حسين إلى مصر ولقائه بالضابط المصري الذي أخبرني بهذه المعلومات، تمثل أحد الأساليب التضليلية لتحريف الحقيقية، فأنا لم أطلع سوى الزعيم عبد الكريم قاسم على مصادر المعلومات، ولم أخبر خليل إبراهيم حسين باسم الضابط، ولو فرضنا أني أخبرته بالاسم فمن اللاواقعية أن يعترف الضابط المصري بأنه قام بإعطاء تلك المعلومات إلى الملحق العسكري العراقي؛ لأن هذا الأمر سيؤدي به إلى الإعدام بتهمة الخيانة، فقد قام جمال عبد الناصر بسجن ثلاثة من أبرز الإعلاميين المصريين الذين كانوا يعملون لصالح الوحدة العربية والذين قادوا مع محمد حسنين هيكل حملة شرسة ضد ثورة تموز وهم علي الأمين، ومصطفى أمين، وأحمد سعيد بتهمة التجسس لصالح المخابرات الأميركية، فكيف سيكون مصير هذا الضابط المصري لو أنه اعترف على نفسه.

وبعد عودتي من مصر وتقديمي تقريرا مفصلا عن الموقف المصري من الثورة وتحديد حجم الخطر تم تعييني في دائرة الأركان العامة حتى صدور أمر بتعييني وزيرا لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

٢.حكاية الوزارتين

يتابع الوالد الزعيم الركن عبد الوهاب أمين سرد حكايته مع ثورة ١٤ تموز كاشفا عن خبايا لم يطلع عليها أحد، خبايا طوتها السنين وغيبتها، أسرار ماتت مع استشهاد الزعيم عبد الكريم قاسم.

يقول الوالد: بعد أن قام عبد الكريم قاسم بعزل عبد السلام عارف وزجه بالسجن في محاكمة عادلة جرت تفاصيلها في محكمة الشعب بتهمة قتل العائلة الملكية من دون الرجوع إلى اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار، وكذلك بتهمة محاولة اغتيال الزعيم عبد الكريم قاسم في غرفته بوزارة الدفاع، وانتهاء

هـذا الملف تحـرر الزعيم والثورة من قيد كبير عرقل مسـيرة الثـورة، فبدأ الزعيم باتخـاذ سلسـة إجراءات لإصلاح الوضـع الاقتصادي والاجتماعـي الذي قامت الثورة من أجله وبما يخدم المواطن والفقراء، فاتصل الزعيم بي في شهر شباط عام ١٩٥٩، وطلـب مني تولي منصـب وزارة العمل والشـؤون الاجتماعية، وتزامن هذا الأمر مع ترقيتي العسـكرية برتبة زعيـم ركن وإحالتي على التقاعد بموجب قانـون الضباط رقـم(٨٩) لسـنة ١٩٥٨، ويتابع الوالد حديثـه بعد تولي منصب وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بدأت أعمل في اتجاهات عدة:

١. متابعة شـؤون المواطنـين، والاطلاع على مطالبهم، وإيصـال تلك المطالب للزعيم.

٢. تنظيـم عمل الـوزارة وتفريغها من البيروقراطية التـي كانت تحكم قبضتها على جميع مفاصل العمل.

٣. إيجـاد حلـول للمشـاكل الكبيرة مثل مشـكلة السـكن، ومشـكلة البطالة، ومشكلة الضمان الاجتماعي، والجمعيات الفلاحية والنقابات العمالية.

بـدأت العمل في الوزارة بالتنسـيق والإشراف المباشر مـن الزعيم عبد الكريم قاسـم بإنشـاء دور لرعايـة الأيتـام والعجزة في مختلـف المدن العراقيـة إضافة إلى وضع دراسـات لإنشـاء المدن النموذجية، وقد تم إنشـاء عـدة مناطق مثل مدينة اللطيفيـة، ومنطقـة نـواب الضبـاط، والشـعلة، والحريـة، والإشراف على وضع دراسـة لحل مشـكلة العشـوائيات في المناطق المنكوبة جراء الغـرق، ومنها وضع تصاميـم لمنطقتـي (الثورة) ومنطقة (ألف دار) ولم يقتـصر العمل في الوزارة فقط إنـما تحول العمـل إلى البيت أيضا فقد اعتـاد الزعيم عبد الكريم قاسـم زيارتي في البيت بشـكل متواصل، ومناقشـة كل الأمور التي تتعلق بتنفيذ تلك الدراسات، فضـلاً عـن الجولات الليليـة التي كنـت أجريها مـع الزعيم في العاصمـة بغداد،

فقد كان الزعيم يبحث عن أرض مناسبة لتوزيعها على الفقراء، وبنائها بشكل عصري، وبعد جولات عديدة تم اختيار منطقة الثورة لتوزيعها على الفقراء.

ولم يكن موضوع السكن وحده الذي يشغل الزعيم بل كان النهوض بالواقع الصحي لمواجهة الأمراض التي كانت تشكل خطراً على حياة المواطنين من الأمور التي عمل عليها، وقد ساهمت وبإشراف مباشر من الزعيم عبد الكريم قاسم بوضع دراسة لإنشاء مدينة طبية متكاملة، وبدأ العمل ببناء مدينة الطب في بغداد بجانب الرصافة، ونتيجة للتطور الهائل الذي حققته وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

وبعد تزايد وتيرة الإعمار شكل الزعيم لجنة مصغرة برئاسته وعضويتي إضافة إلى عضوية المرحوم محمد الشواف وزير الصحة من أجل متابعة إنجاز المشاريع، وتم إيصال الماء الصافي والتيار الكهربائي إلى العديد من المناطق لاسيما في أطراف بغداد.

وبعد مدة قدم وزير الزراعة المرحوم هديب الحاج حمود استقالته بسبب الضغوطات الكبيرة التي كانت تواجهه لاسيما بعد إقرار قانون الإصلاح الزراعي الذي كان يمثل نقطة التحول المهمة في مسيرة الثورة، فالنجاح في تطبيق مفردات القانون كان يشكل المحك الحقيقي لنجاح الثورة، فقد كلفني الزعيم بتحمل المسؤولية وتولي إدارة وزارة الزراعة بالوكالة، كان الزعيم يعي جيداً أن ملف الزراعة يمثل أكبر تحدٍ يواجه حكومته خاصة وأن رجال الإقطاع والمتحالفين معهم كانوا يضغطون بشكل كبير لإفشال قانون الإصلاح الزراعي لذلك طلب مني تولي هذه المهمة، وبكل مسؤولية استجبت لطلب الزعيم، وبدأت الإشراف على عمل وزارتين حيويتين هما العمل والزراعة.

ويضيف الوالد: استطعت وفي وقت قياسي تحقيق قفزة كبيرة في عمل وزارة الزراعة، وعلى الرغم من التحديات الكبيرة قمت باستيراد مضخات ذات تقنيات حديثة وجعلها جميعها بيد الدولة، ومن ثم افتتحت مشاريع الري لاستصلاح الأراضي والاستعانة بخبراء في مجال زراعة الحنطة.

أما في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية فاستطعت تحقيق العديد من الانجازات فقد ساهمت في:

١. تنظيم عمل النقابات العمالية التي كان عددها ٤٨ نقابة مركزية موزعة على ٥٠٠ فرع في البلاد.

٢. إصدار قانون الجمعيات التعاونية رقم (١٣) لسنة ١٩٦٠ بالتنسيق والتعاون مع المصرف التعاوني.

٣. المساهمة في تعديل قانون السجون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٠.

٤. إصدار قانون الضمان الاجتماعي رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٠ الذي ضمن حقوق الطبقة العاملة في العراق.

٥. إصدار قانون نظام الخدمة المضمونة رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٠.

٦. الإشراف على تشييد دور السكن وتوزيعها على العمال.

٧. إنشاء ٢٨ مركزا اجتماعيا ومشروعا للإنعاش الريفي في ١٧ قرية.

٨. إنشاء القرية النموذجية في اللطيفية والتي تضم ١١٠ دور سكنية مع كافة خدمات البنى التحتية، وافتتحها الزعيم عبد الكريم قاسم عام ١٩٦٠.

٩. إنشاء (٢٥) دارا للعجزة والأيتام مع توفير جميع المتطلبات من إسعافات ومعدات طبية.

١٠. إنشاء مراكز اجتماعية لإيواء المتسولين وإعادة تأهيلهم.

١١. إنشاء ١٣ دارا نموذجية لرعاية الأحداث.

١٢. بناء (١٧) مركزا للمكفوفين وتجهيزها بأحدث الوسائل التعليمية والصحية، وإنشاء مدارس لذوي الاحتياجات الخاصة.

١٣. التنسيق المكثف بين الوزارة ومنظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة لتدريب العاملين في الوزارة.

١٤. إبرام اتفاقية العمل الدولية رقم ١٤ الخاصة بتطبيق الاستراحة الأسبوعية في المشاريع الصناعية والتي صادقت عليها منظمة العمل الدولية، والتي صُدّقَت بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٠.

١٥. إبرام اتفاقية العمل الدولية رقم ٥٢ الخاصة بالعطل، أي: الإجازات السنوية المأجورة والتي صادقت عليها منظمة العمل الدولية، والتي صُدّقَت بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٠.

١٦. إبرام اتفاقية العمل الدولية رقم ٥٩ الخاصة بسن قبول الأحداث في الأعمال الصناعية والتي صادق عليها المؤتمر العام لهيئة العمل الدولية المنعقد بجنيف بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٠.

١٧. إبرام اتفاقية العمل الدولية رقم ٩٥ الخاصة بحماية الأجور، والتي صادقت عليها منظمة العمل الدولية والتي صُدِّقَت بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٠.

ثانيا: صداقتي بالزعيم

١.العلاقة العسكرية والسياسية

يصف المرحوم الوالد علاقته بالزعيم عبد الكريم قاسم بأنها علاقة صداقة وأخوة مبنية على الثقة والمحبة والاحترام، ويقول عنها: بدأت هذه الصداقة أيام حرب فلسطين في مركز قيادة الجيش العراقي، واستمرت إلى أيام اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار، ثم زادت صداقتنا بعد أن طلب مني الزعيم إصدار أمر تحرك اللواء ٢٠ الذي قام بالثورة، وبعدها الدور الذي أديته في حماية الثورة من أطماع جمال عبد الناصر، كذلك عملي اليومي مع الزعيم عندما توليت منصب وزير العمل والشؤون الاجتماعية، واستمرت علاقتي بالزعيم وإخلاصي له حتى بعد استشهاده يوم ٩ شباط عام ١٩٦٣.

يتابع الوالد حديثه: على الرغم من الصداقة الحميمة التي تجمعني بالزعيم عبد الكريم قاسم إلا أنني لم أكن متفقا معه في العديد من القضايا خاصة على المستوى السياسي، وهو ما دفعني لتقديم استقالتي من الوزارة ١٩٦٠ وذلك بسبب بعض الخطوات التي اتخذها الزعيم، ومنها إبعاد عدد من القادة الوطنيين من الضباط الأحرار، وكذلك من قادة الحركات الليبرالية والقومية، وتقريب شخصيات أخرى إليه لم يكن لهم وفاء أو حرص على الثورة، وتوقعت أن دولة الزعيم ستنهار قريبا بعد إعلانه عن حكومته الثالثة التي ضمت بعض الوزراء الجدد ممن لديهم ولاء للمصالح الشخصية والمكاسب المادية، ولم يؤمنوا يوماً بثورة تموز، وأكثرهم تحولوا فيما بعد إلى حراب استخدمها قادة انقلاب شباط الأسود لطعن ثورة تموز في قلبها، وهؤلاء الوزراء والقادة العسكريون هم من شاركوا في قتل الزعيم.

إن الخطأ الفادح الذي ارتكبه الزعيم عبد الكريم قاسم هو وضع ثقته ببعض

الأشـخاص النفعيين الذين لم يكن لهم وفاء للثـورة مطلقا، كان الزعيم يعتقد أن الخطـر على الثـورة يكمن في المواقع الحساسـة لذلك عين الشـخصيات التي كان يثق بها في المناصب المهمة مثل الانضباط العسـكري، والاستخبارات العسكرية، ورئاسـة أركان الجيش، وغيرها من المواقع المؤثرة وكان موفقا إلى حد كبير، لكنه لم يـدرك أن الخطر الحقيقي يكمن في مكتبه وتأثيره على العمل السياسي، فقد قام الزعيم بتعيين العقيد جاسـم العزاوي بمنصب السكرتير الصحفي الشخصي له، ولقد لعب العزاوي دورا سلبيا خطيرا في عزل الزعيم عن الشخصيات الوطنية، وتقديـم معلومات مزيفة عن العديد من القضايا المهمة، كما قام جاسـم العزاوي بتقريب صديقه إسماعيل عارف من الزعيم وإعادته إلى مقدمة القرار السياسي.

قد يستغرب الكثير من كلامي هذا لكن هذه هي الحقيقية، إن الدور الذي لعبه جاسم العزاوي وإسماعيل عارف أسهم إلى حد كبير بتدمير الثورة وعزل الزعيم، فالمعلومات المزيفة التي قدمها إسماعيل عارف بشأن المرحوم رفعت الحاج سري بعـد انقـلاب الشـواف، والتي أُعدِم بسببها رفعت مـا كان للزعيـم أن يصدقها لو لا تأثير جاسـم العزاوي، ودوره في إقناع الزعيم بصدقها، وحتى أنا شـخصيا واجهت التحدي نفسه، فقد حاول العزاوي تشويه علاقتي بالزعيم، وكان ينقل له معلومات غير صحيحة عن عملي وبتحريض من صديقه إسماعيل عارف الذي كان يعلم أن وجودي بقرب الزعيم سيقوض فرصه في التسلق وتولي أي منصب في الحكومـة، ولكن للأسـف كانـت ثقة الزعيم بجاسـم العـزاوي كبيرة، لذلك قدمت الاسـتقالة واعتزلت العمل السـياسي؛ لأنني كنت أدرك أن الزعيم أصبح خاضعا للوشـاية والكذب الذي يخبره به جاسـم العـزاوي، وقد حذرت الزعيم أكثـر من مرة من خطورة الاسـتماع لكل ما يقوله سـكرتيره الشـخصي، ولكنه لم يأخـذ بهـذا التحذيـر فكانـت النتيجة استشـهاد الزعيـم والانقلاب عـلى الثورة والذي كان لجاسـم العزاوي وإسـماعيل عارف دور فيه بخيانة الزعيم والتعاون

مـع الانقلابين، وتسلما مناصب كبيرة في الحكومات اللاحقة التي تشكلت بعد اغتيال الزعيم.

وهـذا الأمـر يفسر عـدم مقاومـة أو تصـدي أي فرقـة عسـكرية أو الأجهزة الأمنيـة أو الاسـتخبارية للانقـلاب، بل إن جميع المسـؤولين في المواقع الحساسـة سـلموا أنفسـهم طوعـا إلى الانقلابين، وذلك بسـبب العزلة التي كان يشـعر بها هـؤلاء عـن الزعيم الـذي كان يصدق بأي وشـاية يقولها مرافقوه الذين استثني منهم وصفي طاهر الذي كان مخلصا وصديقا وفيا للزعيم، كما أن السـؤال الذي لازمني لسـنوات طويلة ولطالما طرحته عـلى بعض الأصدقاء هل من المعقول أن يكون مدير الاسـتخبارات العسكرية محسـن الرفيعي عام ١٩٦٣ غير مطلع على معلومات تؤكد وجود انقلاب عسـكري؟ وأين كانت أجهزة الاستخبارات وما دورها؟

ويتابـع المرحـوم الوالـد حديثه: اسـتجاب الزعيم عبد الكريم قاسـم لرغبتي بالاستقالة واحترم قناعتي إلا أنه ظل متواصلاً معي بشكل مستمر ولا يكاد يمر شـهر إلا وكان الزعيـم ضيفـاً علي في بيتـي بمنطقة الأعظمية، يـأتي لتناول وجبة الغداء أو العشـاء ونتبـادل الحديث في بعض الأمور السياسـية والاقتصادية، ولم أبخل يوما في تقديم النصيحة للزعيم، وحذرته من بعض الأشخاص الوصوليين الذين لن يترددوا عن خيانته.

لم يكـن الزعيـم وحده من يأتي إلى زيارتي، بل كان عدد كبير من كبار رجالات الدولـة يأتـون إلى منزلي لمناقشـة أمور عـدة حتـى إن بيتي تحـول إلى ملتقى ثقافي وسياسي يتم طرح الآراء فيه من دون قيود أو حواجز أو تردد.

تجنبـت ومنـذ البداية الدخـول في جبهات الصراع التي كانـت تدور في رحى الثـورة لعـدم إيـماني بأسـاليب التسـلق والوصول التـي اتبعها البعـض من أجل

الوصول على حساب الآخرين، إذ كان كل ما يدور في ذهني هو كيف يمكن أن أخدم أبناء شعبي وأن أحافظ على مكتسبات الثورة، وهذه الخيارات هي التي جعلتني بعيداً عن الأضواء.

إن الموقف الحيادي والموضوعي الذي اتخذته في تعاملي مع الجميع جعلني موضع ثقة من كل السياسيين المختلفين في الرأي والفكرة والمبدأ الذين كانوا يبحثون عن مكان حيادي ليتحاوروا فيه مع بعضهم، كانت معظم القضايا الكبرى تُطرَح أمامي وأناقشها معهم، وبسبب الأحداث التي جرت سريعا وتعدد الرؤى والأفكار توقعت أن تكون نهاية الثورة قريبة، وحذرت الزعيم عبد الكريم قاسم لكنه لم يستجب أو إنه لم يكن مقتنعا.

٢.العلاقة التاريخية والإنسانية

ويتابع الولد حديثه: أنا والزعيم ومعظم الضباط الأحرار نشترك بأمور كثيرة ولعل أبرزها الهموم التاريخية، فكلانا ينحدر من طبقة ريفية وبيئة اجتماعية متقاربة، وهو ما دفعنا للتفكير ومنذ اللحظة الأولى التي دخلنا فيها الجيش بإنقاذ الشعب من الظلم والفقر والجوع والعوز ومن دون دوافع شخصية.

فالبيئة الزراعية التي وُلِدت ونشأت فيها هي ذاتها البيئة التي ولد فيها الزعيم عبد الكريم قاسم فقد كان ينتمي إلى عائلة فقيرة، إذ إنه ولد عام ١٩١٤ في بغداد وعندما بلغ السابعة من عمره انتقلت عائلته إلى مدينة الصويرة الزراعية التابعة لمحافظة واسط، وسرعان ما أثرت البيئة الريفية الجديدة تأثيراً كبيراً على بلورة شخصيته في ظل وجود مجتمع إقطاعي كان يتسلط على رقاب الفقراء، وهو ما جعل الضباط الذين ينحدرون من مناطق ريفية أو زراعية يتمتعون برؤية عميقة لتخليص الشعب من العبودية التي جسّدها الإقطاع بكل أساليبها اللاإنسانية.

قبـل دخولـه إلى الجيش كان الزعيم يعمل في السـلك التربوي معلما في إحدى المدارس بالديوانية، وبعدها التحق بالكلية العسكرية عام ١٩٣٢ وتخرج منها برتبة ملازم ثاني عام ١٩٣٤ . وكان للمدرسة التي عمل بها وللمؤسسة العسكرية التي انظم إليها لاحقاً أثر كبير على بلورة شـخصيته، وجعلته على معرفة مباشرة بحياة الناس لاسيما الفقراء، فلم يكن الزعيم يوماً متكبراً أو نرجسياً على العكس تماما مـن بعض الضباط الذيـن ينتمون إلى عائلات إقطاعية أو عائلات لها نفوذ أو من الأعيان الذين كانوا ينظرون إلى عامة الشـعب نظـرة دونية، وحتى المبادئ النبيلة التي تميزت بها المؤسسـة العسـكرية لم تؤثر على شـخصياتهم الفوقية، والكثير من هؤلاء الضباط كانوا ينظرون إلى عبد الكريم قاسـم وللضباط الآخرين من بيئته بتعـالٍ وتكبر، فالنظـام الملكي كان طائفياً إلى حد النخـاع، وكان يضع تصنيفات طبقيـة للمجتمـع يقـف في أعـلى مرتباتها السياسـيون ممـن تخرجوا مـن المدارس العثمانيـة، والإقطاعيون ممـن تحالفوا مع الولاة العثمانيين، ثـم تحالفوا فيما بعد مع النظـام الملكي وحاشـيته والمقربين والأعيان، وحتى الجيـش كان محصورا ولغاية الـدورة العاشرة على عـدد محدود من أبناء الشـيوخ والوجهـاء، وكان تأثير تلك التصنيفـات الطبقيـة والأفندية على حد تعبير عالم الاجتـماع علي الوردي واضحاً داخل المؤسسة العسكرية، لذلك كان أغلب الضباط الذين ينتمون إلى الدورات الأولى يحقـدون على الزعيـم ويصفونه بصفات طائفية حتـى إن البعض اعترض على ترأسـه لتنظيـم الضباط الأحرار، ولـو لا احترام التنظيم لمبـادئ الجيش التي تحترم الأسبقية العسكرية لما كان الزعيم عبد الكريم قاسم قائداً لثورة تموز، وعلى الرغـم مـن ذلك لم يكن الزعيـم حاقداً على أي ضابط في الجيـش، وكان يعاملهم بود واحترام وتقدير عالٍ، وكان تأثير البيئة الفقيرة على شخصية الزعيم واضحاً، فالزعيـم ولـد فقيرا، وعـاش فقيرا، ومات فقـيرا، ولم يكن يمتلك بيتاً أو حسـاباً ماليـاً، فقـد لعبت تلك البيئة وما رافقها من معانـاة حقيقية عندما كان معلماً دوراً

في التأثير على رسم ملامح وطبيعية شخصيته العصامية النزيهة في إدارة الدولة.

غير أن طيبة الزعيم وبساطته وتهاونه في بعض القضايا الحساسة أوهم البعض أو جعلهم يعتقدون أن الزعيم ضعيف أو ساذج؛ لأنه لطالما أصدر عفواً عن بعض الأشخاص الذين أُصدِرت أحكام إعدام بحقهم، وهذا التصور خاطئ، فعلى الرغم من أن الزعيم يمتلك قلباً طيباً ومتسامحاً إلا أنه كان حاسماً في المواضيع الحساسة خاصة تلك التي تتعلق بالثورة.

إن هذه التهم أُلصقت بالزعيم بسبب قراراته التي اتخذها بحق بعض من صدر بحقهم حكم الإعدام أمثال المجرمين الذين حاولوا اغتياله عام ١٩٥٩ فضلاً عن عفوه عن عبد السلام عارف بعد محاولته اغتيال الزعيم في مقر وزارة الدفاع وادعائه أثناء المحاكمة التي كنت شاهدا فيها بأنه لم يكن ينوي قتل الزعيم بل إنه حاول الانتحار قبل أن يمنعه الزعيم بمساعدة فؤاد عارف من استخدام مسدسه الذي جلبه معه، فقد أصدرت محكمة الشعب برئاسة عباس فاضل المهداوي حكم الإعدام على جميع هؤلاء، ولكن الزعيم لم يصادق على أي منها، وكذلك الأمر بعد صدور حكم الإعدام من قبل المجلس العسكري في تموز من عام ١٩٥٩ بحق (٣٧) شيوعياً بسبب الأحداث التي وقعت في كركوك وأدت إلى قتل عشرات المواطنين من التركمان، وتدمير للبيوت والأسواق في المدينة.

ولكن عندما تعلق الأمر بالثورة فإن الزعيم كان له موقف حازم، وهذا الحزم تجلى في موقف الزعيم بعدم إصدار عفو عن اللواء عبد الوهاب الشواف المسؤول عن حماية أمن الموصل عام ١٩٥٩ بعد أن قام بحركته الانقلابية المعروفة التي حاول فيها الانقلاب على ثورة تموز، بل إنه تم قصفه بالطائرات، ومن ثم قتله في المستشفى، وبعدها تم إعدام ناظم الطبقجلي ورفعت الحاج سري، وجميعهم من تنظيم الضباط الأحرار.

ولقد لعب إسماعيل عارف دورا كبيرا في الإيقاع برفعت الحاج سري من أجل التخلص منه بسبب موقف رفعت الحاج سري منه بعد أن قام إسماعيل عارف بالوشاية بالضباط الأحرار والتي تم التطرق لها في الفصل الرابع من الكتاب.

لقد كان الزعيم طيب القلب ورؤوفا في الأمور التي تعنيه شخصيا، فحتى محاولة الاغتيال التي تعرض لها عدها الزعيم مؤامرة استهدفت شخصه ولم تستهدف الثورة، لذلك عفى عن المتآمرين، وكذلك الأمر في خلافه مع عبد السلام عارف كان يعده شخصياً لقضايا تتعلق بتهور الأخير، وتصرفاته المجنونة، ومحاولة قتله الزعيم، وكذلك الأمر الذي يتعلق بالشيوعيين الذين عفا عنهم، فقد كان يخشى أن يكون هناك رد فعل في الشارع إذا تم إعدام هؤلاء خاصة وأن الصراع بين الشيوعيين والحركات القومية كان في ذروته، لذلك أوقف تنفيذ حكم الإعدام، أما عبد الوهاب الشواف وناظم الطبقجلي ورفعت الحاج سري كان الزعيم يعتقد أنهم يستهدفون الثورة وهو ما لا يقبله أبداً، على الرغم من أنه كان يفكر بإصدار عفو عن رفعت الحاج سري لكنه تردد بسبب الوشاة.

كان الزعيم يرى ضرورة استمرار إدارة الثورة من قبل مختلف شرائح المجتمع، وألّا تكون حكراً على العسكر؛ لأنها جاءت من أجل تحرير الفقراء من عبودية النظام الملكي وليس من أجل اعطاء السلطة لعدد من الضباط.

لقد كان الزعيم رجلا عراقيا أصيلا يحب شعبه ويحب عمله، وهذا الأمر يعرفه الجميع لكن الصراعات ومطامع السلطة تجعل البعض يجافون الحقيقية، أما بالنسبة لشخص مثلي فإن المسألة تختلف تماماً فإني كنت أرى الزعيم كما هو من دون مصالح ضيقة أو مطامع، وكنت أجد فيه أنموذجا للإنسان الخلوق البسيط الذي يهتم برعيته.

ويضيف الوالد: وفي هذا الصدد لابد من توضيح أمر مهم يتعلق باتهام الزعيم بالتفرد واقصائه للضباط الأحرار، إن هذه التهمة لُفِقت من قبل أعداء الزعيم الذين لم يجدوا ما يبررون به مشاريعهم الضيقة، فالزعيم لم يكن متفرداً لكنه كان حريصاً لدرجة عالية على حماية الثورة، فقد سألته عندما كنا نعمل في مقر وزارة الدفاع عن مشروع القرية النموذجية باللطيفية عن سبب سياسته، وهل يعتقد أنه أصبح متفرداً كما يصفه خصومه، ولماذا لم يوافق على تشكيل مجلس قيادة الثورة الذي اتفقوا عليه قبل الثورة؟ فقال لي بالحرف الواحد «اسمعني جيداً عبد الوهاب، أنت صديقي ورفيقي ولطالما وثقت بك، وتحملت أنت من أجلي الكثير، وما سأخبرك به الآن لا أريد أن يعرفه أحد أبداً إلا إذا شعرت أنت أن الوقت مناسب للبوح به، أنا لم أكن متفرداً ولم أحلم يوماً أن أكون زعيماً ولا قائدا لثورة ولا رئيسا لحكومة خاصة في بلد معقد ومركب مثل العراق، لكن بعد انضمامي لتنظيم الضباط الأحرار وتكليفي بمسؤولية رئاسة اللجنة العليا التي انبثقت عن التنظيم، شعرت بخطورة ما يجري بعد أن اطلعت على طبيعة وشخصية بعض زملائنا من الضباط وأنت تعرفهم جيداً، أنا عندما فكرت بالانضمام إلى تنظيم الضباط الأحرار كان هدفي إنقاذ الشعب من العبودية، والتسلط، والطائفية المقيتة التي حكم بها النظام الملكي، ولكني كنت أقرأ في عيون بعض الضباط في التنظيم مصالح ضيقة وأطماعا شخصية ورؤية طائفية، لذلك اتخذت مجموعة قرارات لم أطلع أحدا عليها، أولها: التخلص من كل الضباط أصحاب النزعة الطائفية والعرقية أمثال عبد السلام عارف، وثانيها: عدم إشراك هؤلاء الضباط في صناعة القرار؛ لأني أعي جيداً خطورة قراراتهم خاصة فيما يتعلق بالعلاقة مع مصر والبلدان المجاورة[1]، إن تأسيس مجلس قيادة للثورة يعني أننا تحولنا من

١ - انتقد المرحوم العقيد رفعت الحاج سري سياسة عبد السلام الخارجية خلال شهادته في محكمة

تنظيم عسكري يهدف إلى الإطاحة بالنظام الملكي الدكتاتوري، وتأسيس نظام جمهوري ديمقراطي إلى تنظيم سياسي، أنا شخصياً أفكر بعد أن أرسي مرتكزات الجمهورية وأحميها من أي اختراق بأن أعمل على وضع دستور دائم للبلاد يحدد سلطات الحكم، وسيكون الرئيس فيه شخصا مدنيا منتخبا من قبل الشعب، وليس هناك للضباط والعسكر مكان غير الجيش، ويكون الشعب والدستور حامياً للنظام وليس الضباط والعسكر، الآن يصعب القيام بهذا التحول بسبب قلة الوعي على المستويات كافة، فالجيش منقسم، والأحزاب منقسمة، وحتى الشعب منقسم مع التيارات السياسية المتنوعة، مهمتنا تنتهي بمجرد استقرار البلد وتحقيق مطالب الناس، أنت صديقي ووزير في حكومتي هل تراني مقصرا مع مطالب الناس؟ وهل تأخرت يوماً عن توفير كل ما يحتاجونه؟ إذا كان التفرد يأتي لخدمة الناس وتحقيق مستقبل زاهر للأجيال اللاحقة فإني متفرد، ولن أسمح للعسكر بتأسيس مجلس قيادة للثورة حتى لا يتحولوا فيما بعد إلى كابوس أشد من كابوس الملكية، وحينها يلعن الناس الثورة ويلعنون النظام الجمهوري».

يقول الوالد: لقد وضع كلام الزعيم نقاطا على حروف التاريخ المزيفة، ومنحني الطمأنينة بمستقبل العراق، لكنْ حدث ما لم يكن في الحسبان بعد انقلاب ٨ شباط الأسود الذي كشف عن مصداقية رؤية الزعيم بشأن بعض الضباط، وتسلطهم أمثال عبد السلام عارف، وأكد أن الزعيم كان يخشى على البلد من تسلط العسكر لاسيما الذين لديهم علاقات دولية وإقليمية، فمعظم الضباط الأحرار الذين وثق بهم الزعيم وبعضهم كانوا مقربين منه انضموا إلى

الشعب أثناء محاكمة عبد السلام عارف حين وصف بعض خطبه بالضحالة وبأنها تستفز الآخرين سواء من كان في الخارج أو الداخل وكثرة اساءاته، فطلب منه رئيس المحكمة أن يوضح معنى الاستفزاز للدول الخارجية، فأجاب رفعت: استفز ايران وتهجم عليها وعلى أميركا وعلى انكلترا وتركيا، وقد ذكر حركة مصدق واستفز ايران وأميركا ووصفها بالدول الاستعمارية.

عبد السلام، وحصلوا على مناصب رفيعة في الدولة، باستثناء بعض الأسماء القليلة التي ظلت على وفائها للزعيم والثورة ورفضوا الانضمام إلى عبد السلام عارف وانقلابه المشؤوم.

ثالثا: مكاسب وإنجازات الثورة

وعن إنجازات ثورة ١٤ تموز يقول الوالد: إن الثورة حققت العديد من الإنجازات التي لا يمكن حصرها:

١. تمكنت الثورة من تغيير طبيعة النظام السياسي في العراق من نظام ملكي دكتاتوري إلى نظام جمهوري وطني.

٢. إنهاء حكم الإقطاع والأفندية ورجالات السلطة، وحل محله حكم شعبي وإن كان عسكريا إلا أن الخمس سنوات التي حكم فيها عبد الكريم قاسم لم يكن لها مثيل في تاريخ العراق بالنسبة للعلاقة بين الحاكم (الزعيم) والمحكوم (الشعب) من نواحي عدة خاصة التي تتعلق بخدمة الناس.

٣. خلّصت الثورةُ العراقَ بشكل نهائي من أي اتفاقات وتحالفات سياسية أبرمها النظام الملكي مثل الاتحاد الفيدرالي مع الأردن، وحلف بغداد، وبدأت ومنذ ثورة ١٤ تموز العلاقات العراقية مع دول العالم تُبنَى على الاحترام والمصالح المشتركة، وأخذ العراق يدخل في إطار دول عدم الانحياز (باستثناء المدة التي تولى فيها صدام حسين الحكم والتي غيرت كل سياسات العراق الداخلية والخارجية).

٤. رفعت الثورة مكانة العراق على المستوى الدولي من خلال الإعلان عن دعم أي حركة تحرر تحدث في المنطقة إضافة إلى المساهمة في دعم القضية

الفلسطينية والثورة الجزائرية.

٥. أنهت الثورة الطائفية السياسية التي استشرت في البلاد منذ تأسيس النظام الملكي.

٦. نهضت بالواقع التربوي من خلال نشر التعليم للحد من الجهل والأمية التي تفشت منذ الحكم الملكي، وقد تمكنت الثورة من افتتاح العديد من المدارس، والكليات، والمعاهد، وتطوير التعليم بشكل كبير.

٧. تطوير القطاع الصحي من خلال بناء المستشفيات والمراكز الصحية في جميع المحافظات ووضع حجر الاساس لبناء مدينة الطب في بغداد.

٨. إنشاء العديد من المناطق السكنية لإسكان الفقراء وبشكل مجاني وعلى سبيل المثال وليس الحصر مدينة الثورة، ومدينة الشعلة، ومدينة اللطيفية النموذجية، وغيرها من المناطق الأخرى في عموم المحافظات.

٩. النهوض بالواقع الاقتصادي للبلاد من خلال التوجيه الاقتصادي، والقضاء على التسيب المالي والإداري، وتحرير الاقتصاد من التبعية الاستعمارية، ومحاربة الاحتكار، وتقوية الفئات الوسطى، وجذب رأس المال الوطني والأجنبي نحو الصناعة وزيادة الإنتاجية، ومحاربة التحيز في العلاقات التجارية في الداخل والخارج، وتقوية القطاع العام في جميع الحقول الاقتصادية.

١٠. النهوض بالقطاع النفطي الذي كان يمثل أهم تحدٍ يواجه الثورة بسبب سيطرة الشركات العالمية على النفط، واتخذت حكومة الثورة خطوات فاعلة لرفع مستوى الإنتاج النفطي من خلال:

أ. إنشاء دار وطنية لمصلحة المصافي النفطية الحكومية.

ب. الاعتماد على الخبراء العراقيين بدلاً من الخبراء الأجانب.

ت. إنشاء الهيئة العامة لشؤون النفط والتي تولت إدارة الشؤون النفطية من دون الاعتماد على الشركات الأجنبية.

١١. إصدار قانون رقم (٨٠) لعام ١٩٦٠ الذي يعد من أهم القوانين التي أنجزتها ثورة تموز؛ لأنها حررت النفط العراقي من قيود الشركات الاحتكارية وتحررت تقريبا ٩٩٪ من الأراضي العراقية التي كانت تخضع لسيطرة الشركات الأجنبية، ومنح العراق حرية اختيار الشركات الأكثر ربحية له.

١٢. إصدار قانون الإصلاح الزراعي الذي أُلغِيَ بموجبه الإقطاع الذي كان واحدا من أكبر التحديات التي واجهت وزارة الزراعة عندما كنت أديرها بالوكالة بسبب الأمور الكثيرة المتعلقة بهذا القانون.

١٣. إصدار قانون استصلاح الأراضي الذي لعب دورا في تنظيم العملية الإروائية وتوسيع المساحات الزراعية.

١٤. إصدار قانون الأحوال الشخصية رقم (١٨٨) لعام ١٩٥٩.

١٥. بناء الموانئ التجارية في البصرة وأبرزها ميناء أم قصر.

١٦. إبرام اتفاقيات سياسية واقتصادية وثقافية مع العديد من الدول خاصة مع الاتحاد السوفيتي.

رابعا: الثورة والمتآمرون

يقول المرحوم الوالد: بعد مرور خمس سنوات على قيام الثورة بدأت خيوط

إدارة الدولة التي كان الزعيم يمسكها بقوة تتقطع بسبب وصول شخصيات ادّعت أنها مع الثورة لكنها في حقيقة الأمر كانت حاقدة على الزعيم وعلى الثورة بسبب الطمع والخيانة التي تمتد جذورها إلى وشاية الكاظمية عام ١٩٥٦، وبدأت خيوط المؤامرة تُحاك ببطء، ومن أكثر من محور من أجل إسقاط الثورة والانقضاض على الزعيم، وكانت المحاور بالشكل الآتي:

أولاً: المحور الدولي وبتحريض من الشركات النفطية العملاقة التي ساءت علاقتها بالزعيم عبد الكريم قاسم بعد أن أصدر القانون رقم (٨٠) الذي وضع حدا لسيطرة تلك الشركات على الثروة النفطية العراقية.

ثانياً: المحور الإقليمي المتمثل بمصر ودول الخليج لاسيما دولة الكويت، فمصر كانت ترى بأن الزعيم يشكل تحديا كبيرا لمشروعها القومي الذي تسعى من خلاله للسيطرة على ثروات العراق بذريعة القومية العربية، والكويت كانت تجد ببقاء الزعيم في السلطة تهديدا خطيرا يواجه ديمومة بقاء الدولة الكويتية، فالزعيم لم يتردد يوماً بالحديث عن أن الكويت مدينة عراقية وتجب إعادة ضمها إلى العراق ثانية، وهذا الأمر أدى إلى زيادة التوتر بين الزعيم والكويت ودول الخليج.

ثالثاً: المحور المحلي الداخلي المتمثل بالصراعات السياسية بين الأحزاب العلمانية والليبرالية (الشيوعية) وبين الأحزاب القومية (البعثية)، خاصة وأن الزعيم فسح المجال أمام الحزب الشيوعي للتحرك بحرية داخل مفاصل الدولة، وهذا الأمر أدى إلى مشاكل كبيرة بين الشيوعيين والحركات الأخرى، وهذه الصراعات وما نتج عنها أدت إلى تفاقم أعباء ومشاكل الحكومة لاسيما صراع الأحزاب القومية مع الحكومة والتي عدت الزعيم ميالا للحزب الشيوعي.

وفي الحقيقة إن الزعيم لم ينتمِ لأي حزب بل كان مستقلاً بل إنه وقف بالضد من التوسع الشيوعي وهاجمهم في أكثر من مناسبة وكما ذكرت ذلك سابقاً، فقد أدت الصراعات الحزبية التي حدثت بين الشيوعيين والبعثيين والقوميين مع بعضهم من جهة وبين عبد الكريم قاسم وجميع تلك الحركات والأحزاب من جهة أخرى إلى إضعاف الجبهة الداخلية للحكومة، وأدت إلى ولادة فكرة الاستئثار بالسلطة من قبل الأحزاب والانقلاب على الزعيم.

رابعاً: محور الإقطاع ومخلفات النظام الملكي المتمثل برجال العشائر النافذين والإقطاعيين الذين ضُرِبَت مصالحهم بسبب قانون الإصلاح الزراعي الذي أقرته حكومة الثورة إضافة إلى أن الكثير من الشخصيات ورجال العشائر كانوا لا يزالون موالين للنظام الملكي الذي كان يرعاهم ويمكنهم من التحكم بمصائر الفقراء.

خامساً: المحور العسكري المتمثل ببعض الضباط الذين استبعدهم الزعيم عن أي منصب من مناصب الدولة مثل عبد السلام عارف، فضلاً عن بعض الضباط الذين قربهم الزعيم ومنحهم مناصب وهم في الحقيقة لم يكونوا موالين لحكومة الثورة. وعلى الرغم من أن الزعيم عبد الكريم قاسم يعي جيداً وبالأدلة أن بعض هؤلاء الضباط كانوا يوشون بالضباط الأحرار قبل الثورة إلا أنه حاول الاستفادة منهم لتقديم صورة جيدة عن العراق الجديد أمام الغرب؛ لأنه كان يعلم بالعلاقة بين بعض الضباط أمثال إسماعيل عارف وأجهزة الاستخبارات الأميركية فقد قام الزعيم بتعيين إسماعيل عارف وزيراً للتربية والتعليم في حكومته الثالثة عام ١٩٦٠ إلا أن إسماعيل عارف ظل يتآمر على الثورة والزعيم، وقد ذكر العقيد جاسم العزاوي في مذكراته أنه كان على رأس وفد عسكري زار ألمانيا الاتحادية حين عُيِّنَ إسماعيل عارف وزيراً للتربية

والتعليم، وبعد عودته إلى بغداد زار إسماعيل عارف في دائرته للتهنئة، وبعد تبادل المجاملات فاجأه إسماعيل وبدون مقدمات قائلاً: «إلى متى يظل هذا المجنون يلعب بأمور البلد ومستقبله؟ ولماذا لا نعيد تنظيم الضباط الأحرار ونقوم بثورة للإطاحة به وإنقاذ الناس منه». ويقول العزاوي إنه ذُهِلَ وتفاجأ، فهل هو هذا الوفاء للزعيم لا سيما من شخص لم يمضِ على تسنمه منصب وزير التربية والتعليم أكثر من أسبوع! ثم تابع حديثه بالقول: إن إسماعيل عارف قال له إنه يستطيع استغلال ثقة عبد الكريم قاسم به فيصحبه في جولة في ريف سلمان باك، وهناك تجب تهيئة بعض الضباط لإلقاء القبض عليه وإنهاء الموضوع بسهولة تامة، ويضيف العزاوي إن إسماعيل عارف فعل الشيء نفسه مع العقيد عبد الكريم الجدة آمر الانضباط العسكري وأكثر الناس إخلاصاً لعبد الكريم قاسم فزجره بشدة ونبه على خيانته.

هذه المحاور الخمسة كان لها الأثر البالغ في تهيئة أرضية مشتركة لتوجيه ضربة قاصمة للثورة في الثامن من شباط عام ١٩٦٣ الذي كان اليوم الرسمي لانهيار الدولة العراقية.

الفصل التاسع

جريمة عبد السلام عارف
ونهاية حلم الثورة

على الرغم من أن ثورة ١٤ تموز كانت عظيمة، وحققت في وقت قياسي انجازات عديدة، ووضعت العراق في مكانته الدولية والإقليمية إلا أنها لم تصمد أمام المؤامرات الداخلية والخارجية التي حيكت لتدميرها، ونجحت المؤامرات الاستعمارية المتتالية في آخر الأمر بقتل الثورة، وضرب عمقها الوطني، واغتيال الشهيد الزعيم عبد الكريم قاسم ورفاقه يوم ٩ شباط عام ١٩٦٣ على يد العصابة التي قادت الانقلاب الأسود.

ويصف المرحوم الوالد هذه الجريمة بأنها الأبشع في تاريخ الاغتيالات؛ لأنها تمت من دون محاكمة أو منح الزعيم ورفاقه فرصة للدفاع عن أنفسهم، كما أنها تمت بأسلوب غادر بعد أن أعطى عبد السلام عارف وعصابته الأمان للزعيم ووعدوه بمحاكمة عادلة إلا أنهم نكثوا الوعد وأمر عبد السلام عارف بقتل الزعيم بطريقة يندى لها الجبين كشفت عن قبحه ووغوله في القتل ليصبح أول شخص يقتل نظامين، ففي يوم الثورة أصدر عبد السلام عارف أمرا وبطريقة ارتجالية بقتل العائلة الملكية، وبعد خمس سنوات أصدر أمرا بقتل الزعيم بأسلوب يشبه أساليب المافيات والعصابات.

ويتابع المرحوم الوالد حديثه: لابد من الإشارة إلى أمر مهم جداً يتعلق بسبب اختيار القوى الخارجية لعبد السلام عارف، وحزب البعث لتنفيذ الانقلاب على ثورة تموز، واغتيال الزعيم عبد الكريم قاسم، وهو أن اختيار عبد السلام والبعث لم يأتِ من فراغ أو محظ مصادفة أو وجود تنسيق بينهما إنما كانت الأجهزة الاستخبارية التي وضعت مخطط الانقلاب قد أخذت في حسابتها وجه التشابه بين عبد السلام عارف وحزب البعث، وهذا التشابه يكمن في النقاط الآتية:

١ .العداء الشخصي بين الزعيم عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف لاسيما بعد المحاولة الفاشلة التي قام بها عبد السلام لاغتيال الزعيم في مقر وزارة الدفاع والتي أدت إلى إصدار حكم الإعدام على عبد السلام عام ١٩٥٩، وكذلك محاكمته بسبب قتل العائلة الملكية، ولكن الزعيم أوقف تنفيذ الحكم، وكذلك إبعاده عن أي منصب في مفاصل الدولة.

٢ .عقلية عبد السلام كانت ميالة إلى الانقلابات والتسلط، وكذلك تهوره إضافة إلى أن لديه مهارة عالية في إدارة المؤامرات العسكرية، وبها يمكنه من النجاح في الانقلابات الدموية.

٣ .العلاقة القوية التي كانت تربط عبد السلام عارف بعدد كبير من ضباط الجيش لاسيما القوميين والبعثيين، وكذلك علاقته بعددٍ من الوزراء في حكومة الزعيم والذين يمتلكون الإمكانيات والصلاحيات التي تسهل تنفيذ مخطط عبد السلام.

٤ .الشعارات التي كان يرددها حزب البعث مثل (الوحدة العربية) و (أمة عربية واحدة) أي: وجود نفس قومي في أدبيات البعث، وهذا النفس ينسجم تماماً مع أفكار وعقلية عبد السلام وكلاهما فعليا ضد هذه الشعارات بالمفهوم والممارسة.

٥ .العلاقة القوية بين عبد السلام والرئيس المصري جمال عبد الناصر الذي لعب دورا كبيرا في مساندة عبد السلام للقيام بانقلابه، بل إنه أول من هنأ عبد السلام بالانقلاب فقد بعث رسالة تهنئة جاء فيها «لقد تابع شعب الجمهورية المصرية العربية بقلب صاف متجه إلى العلي القدير أحداث يوم ضخم كبير عاشه العراق الباسل وحاول بعزم وإيمان أن يعيد تصحيح ثورته العظيمة».

ويضيف المرحوم الوالد: إن عبد السلام عارف استطاع أن ينجح في انقلابه الأسود وأن يفرض سيطرته على الدولة العراقية في ذلك اليوم المشؤوم الذي لا يمكن نسيانه، إذ كان الناس صائمين، في شتاء بارد، وفجأة سمعنا صوت قصف يدوي في العاصمة بغداد، وسرعان ما انتشرت ميليشيا الحرس القومي التابعة لحزب البعث، وهاجمت العديد من الأحياء السكنية وأرعبت المدنيين، وأخذت تستهدف منازل المسؤولين في الدولة، وارتكبت جرائم وحشية بشعة لاسيما في منطقتي الكاظمية والأعظمية، وأصبح رشيد مصلح التكريتي الحاكم العسكري، أما قيادة الحرس القومي فكانت بيد منذر الونداوي ونائبه عمار علوش.

ويتابع الوالد: بعد أن شاع خبر الانقلاب قررت الذهاب إلى وزارة الدفاع ومساندة الزعيم، لكن أهالي المنطقة الذين جاؤوا إلى بيتي طلبوا مني التريث والانتظار لاسيما مع وجود انتشار كثيف لعناصر الحرس القومي، إذ كانت أياما عصيبة جداً، وحاولت خلالها الاتصال عبر الهاتف بالزعيم لكنّ خطوط الاتصال قُطِعَت بمكتب الزعيم في وزارة الدفاع على يد الانقلابين، وبدأت حينها أشعر بقلق كبير على الزعيم لأني أعلم جيدا أن عبد السلام عارف لن يتردد لحظة عن قتل الزعيم، وكما توقعت سمعت باستشهاد الزعيم عبد الكريم قاسم عبر الراديو بعد يوم واحد على الانقلاب ومن دون محاكمة، وقد عرضت صور جثمانه الطاهر مع رفاقه وهو مخضب بالدماء على التلفزيون.

وبعد استشهاد الزعيم عبد الكريم قاسم، ونجاح عبد السلام عارف بانقلابه أدركت أن هذه العصابة ستدمر العراق، وتخرجه من السكة التي أرست قواعدها ثورة تموز، وبدأ عبد السلام عارف بحملات انتقامية من خصومه، فقام بزج معظم الوزراء والمسؤولين وأصحاب المناصب العليا بالسجن واعتمد على أجهزته القمعية، وعلى عناصر الحرس القومي في تنفيذ مخططاته الانتقامية.

لقد توقعت أن تتم تصفيتي في أية لحظة بسبب خلافي الشديد مع عبد السلام عارف الذي يكمن في النقاط الآتية:

أولاً: خلافات ذاتية

١. طبيعة الشخصية: فأنا شخص قليل الكلام، متأنٍ في اتخاذ القرارات، لا أحب الظهور كثيراً على مسرح الأحداث، وسعيت دائماً إلى تغليب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية، وجميع تلك الصفات هي نقيض تام لصفات عبد السلام الذي كان كثير الكلام، ومتهوراً ومتعجلا في اتخاذ القرارات، ويحب أن يكون في واجهة الأحداث، وكانت شخصيته مركبة وغير مستقرة.

٢. الرأي والمبدأ: يرتكز جوهر الخلاف بيني وبين عبد السلام عارف على قضايا مبدئية لا تقبل المساومة مثل وحدة العراق، والمحافظة على ثرواته، فقد كان عبد السلام يرى أنه من الضروري أن يدخل العراق في اتحاد مع دولة تختلف معه في المقومات الاقتصادية والسياسية والجغرافية، وأن تكون ثروات البلاد النفطية والطبيعية رهن تصرف هذا الاتحاد، ولكن رأيي كان منسجماً تماماً مع رأي الزعيم عبد الكريم قاسم فيما يتعلق بسياسة العراق الخارجية التي ترفض بشدة خضوع العراق لسيطرة أي اتحاد أو دولة؛ لأنه بلد ذو سيادة، وأن يكون العراق للعراقيين فقط وألّا يُربَط مصير شعبه بمصائر الشعوب الأخرى، وكذلك الانسجام مع رأي الزعيم بأن يكون نفط العراق للعراق.

٣. منهاج العمل: كان عبد السلام عارف يعمل بنفس عنصري طائفي قائم على تقريب الشخصيات التي تنسجم معه طائفياً ومناطقياً وعشائرياً، وهذا الأمر يتناقض تماما مع القيم والمبادئ العسكرية التي درستها وطبقتها طيلة سنوات عملي في الجيش، فقد كان المعيار الأساسي لتعاملي مع الآخرين هو الكفاءة، والمهنية، والولاء للوطن، وبصرف النظر عن الانتماء للعرق، أو الطائفة، أو العشيرة.

ثانياً: خلافات موضوعية

١. جماعية الحكم: فمنذ انطلاق ثورة تموز كنت أول الداعين إلى عدم التفرد بالسلطة، وأن يكون هناك عمل جماعي في إدارة الدولة خاصة وأن الثورة جاءت على أنقاض النظام الملكي، وكانت بحاجة إلى الكثير من العمل من أجل إعادة بناء المؤسسات بالشكل المطلوب، وكنت أؤكد على أهمية ديمقراطية القرار، في حين كان عبد السلام يؤمن بفردية القرار، وكان صاحب نزعة تسلطية، وهذا الأمر لم يتم اكتشافه بعد قيام ثورة تموز بل إنه كان معروفاً به حتى أيام العمل السري ضمن مجموعة الضباط الأحرار، فلم يكن يستمع لقرارات اللجنة العليا للضباط الأحرار، وكان يتخذ القرارات التي تتلاءم مع توجهاته.

٢. مصر وعبد الناصر: كان موضوع مصر وجمال عبد الناصر أحد أهم أوجه الخلافات الموضوعية بيني وبين عبد السلام عارف، فقد كان موقفي من مصر منسجماً تماماً مع موقف الزعيم عبد الكريم قاسم، فبعد إرسالي ملحقاً عسكرياً في السفارة العراقية بمصر أدرك عبد السلام عارف أنه كان مخطئا وأن موضوع اجتماع مجلس قيادة الثورة الذي عقدته في مقر وزارة الدفاع كان خدعة استخدمها الزعيم من أجل إرسالي إلى مصر، أما عبد السلام عارف فقد كان مندفعاً بقوة نحو مصر، وحاول جر ثورة تموز إلى الحاضنة المصرية وهو ما لم يتحقق طيلة حكم الزعيم عبد الكريم قاسم.

٣. محكمة الشعب: على الرغم من أن شهادتي في محكمة الشعب عمّقت الخلاف مع عبد السلام عارف إلا أنها في ذات الوقت كانت سبب نجاتي من بطشه، فعندما استدعيت للشهادة في محاكمة عبد السلام عارف عام ١٩٥٩ بتهمة محاولة اغتيال الزعيم وقتل العائلة الملكية، فقد اقتصرت شهادتي ضد عبد

السلام عارف على أمور تتعلق بأدائه كنائب لرئيس الوزراء ووزير للداخلية، ولم أسئ له بشكل شخصي بل على العكس وصفته بالأخ، وعلى الرغم من أن الشهادة أزعجت عبد السلام؛ لأني نعته بالمتهور إلا أنها كانت سببا في عدم تصفيتي أو زجي بالسجن، فبعد أن استولى عبد السلام عارف على السلطة بعث لي رسالة شفوية مع بعض الأصدقاء يقول فيها بأنه لن يمسني أي ضرر في حال سكوتي وعدم الشروع في أي مخطط ضده وأنه لم ينسَ شهادتي ضده في المحكمة، كما أنه عرض علي المشاركة في الدولة الجديدة التي كان يقودها بالتحالف مع البعثيين، وحاول إغرائي بمناصب عدة لكني رفضت بحجة أني تركت العمل في السياسة وصحتي لا تساعدني على تولي أي منصب.

كان عبد السلام ميالا للانتقام من خصومه، ولكن يبدو أنه لم يعي جيداً بأني كنت أشد أعدائه وأني قدمت المساعدة للزعيم عبد الكريم قاسم بأمور كثيرة لكني كنت أحب العمل بعيدا عن الأضواء ولم أكن مكشوفا أمامه وإلا لكان انتقم مني أشد انتقام كما فعل مع الكثير من الضباط الأحرار، لذلك فإنه بعد إحكام قبضته على السلطة أخذ بمحاسبة كل من شهد ضده، ولولا التزامي أثناء الشهادة في المحكمة بميثاق الشرف الذي تعهد به جميع أعضاء اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار لكنت أحد ضحايا انتقام عبد السلام عارف.

ويضيف المرحوم الوالد: ولا بد من توضيح قضية تتعلق بميثاق الشرف الذي تحدثت به في المحكمة والذي أصبح فيما بعد مثار جدل بين الكثير من الباحثين، فقد ذكر بعض الضباط الأحرار في مذكراتهم بأنه لا يوجد ميثاق شرف مكتوب بين الضباط الأحرار، بل اتهمني البعض بأني ابتكرت هذا المفهوم من وحي الخيال، لكني في الحقيقة آمنت بالقسم الذي ردده الضباط الأحرار عند تشكيل اللجنة العليا، واعتبرته ميثاق شرف عسكري وهو عكس الميثاق

السياسي، فميثاق الشرف عند الضابط كلمته ومدى التزامه بالوفاء بهذه الكلمة، أما السياسي فيتصور أن أي ميثاق شرف يجب أن يكون موثقا بعقد أو ورقة، إضافة إلى ذلك فإن التنظيمات العسكرية في تلك الحقبة كانت تعتمد السرية التامة في عملها، وتحركاتها، ولقاءاتها؛ لأن خطورة الموقف تتطلب تلك السرية، لذلك فإن أي ضابط ينضم إلى تنظيم الضباط الأحرار كان يردد القسم الذي تعاهدنا عليه، وهو بمثابة ميثاق شرف بين تنظيم الضباط الأحرار، ولكن الكثير من الضباط من الذين انقلبوا على ثورة تموز لم يعتبروا القسم الذي أدوه بمثابة ميثاق شرف يلزمهم الدفاع عن بعضهم بعضا.

وكان نص الميثاق «أقسم بالله العظيم وبالقرآن الكريم وبشرفي العسكري أن أخدم وطني وإخواني الضباط الذين يشاركوني تحريره من الامبريالية وأتباعها ومن الحكم الاستبدادي الذي يخضع له الشعب العراقي، وأن أعمل بلا خوف أو تردد لصالح شعبي وبما يقرره إخواني الضباط الأحرار، وأن أحرص على أسرار الضباط الأحرار وأن أحميهم من كل أذى في كل الأوضاع والظروف، والله شاهد علي»[1].

ويتابع الوالد: لقد كان عبد الكريم قاسم محقاً في مخاوفه من وصول السلطة إلى يد عسكري متهور، فقد أعاد عبد السلام عارف العراق إلى الحقبة الملكية بسبب ممارساته اللامسؤولة بعدما أعاد إنتاج النظام الإقطاعي لكن بطريقة جديدة من خلال تحويل السلطة من مؤسسة نظامية تخضع لشروط دستورية إلى غنيمة حربية توزع على المقربين منه مناطقياً وعشائرياً، وبدأ يمارس سياسة عشوائية في مفاصل الدولة كافة خاصة الاقتصادية منها، فالخطوات التي اتخذها عبد السلام جميعها غير مدروسة وتتناقض مع الأسس الاقتصادية والثروات التي يمتلكها العراق،

---

١ - كما ورد هذا النص في مذكرات العقيد رجب عبد المجيد وهو يتحدث عن القسم الذي اعتمده الضباط الأحرار في تنظيمهم.

فقام بتأميم جميع مفاصل الدولة من دون وجود أي خطط مسبقة، معتمداً على بعض الأشخاص ممن يدعون أنهم اشتراكيين لكن في حقيقة الأمر هم نسخة كاربونية لرجال الإقطاع الذين كان يتحكمون بالاقتصاد العراقي في زمن الملكية، فجميع الخطط الخمسية والتنموية التي وضعتها ثورة تموز ذهبت أدراج الرياح بسبب تلك السياسة الارتجالية، الأمر الذي أوقع الدولة العراقية بمشاكل مالية كبيرة أدت إلى افلاس الحكومة آنذاك، ولم تجد أمامها من خيار إلا الاستدانة من شركة نفط العراق مبلغا قدره خمسة ملايين دينار لتسديد رواتب موظفي الدولة، وأخذ الاقتصاد العراقي بالانهيار دون وجود أي رؤية لمعالجة الموقف، فلا توجد أية مشاريع نهضوية تُذكَر ولا خطط تُنفَذ، وحتى المشاريع التي أنجزتها حكومات الانقلاب هي استكمال لمشاريع وخطط ثورة ١٤ تموز.

هناك أمور كثيرة لم يتناولها التاريخ بعمق، فكيف برجل طائفي متهور يكون عنصراً فاعلاً في ثورة عظيمة مثل ثورة تموز؟، وكيف استطاع هذا المتهور المتقلب المزاج، المعروف بنزعته القبلية والعشائرية أن يكون محط ثقة الزعيم عبد الكريم قاسم إلى درجة منحه قيادة التحرك لتنفيذ الثورة، ومن ثم منحه مناصب رفيعة مثل نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وبعدها سفيراً إلى ألمانيا؟ وما هي القدرة التي يمتلكها عبد السلام عارف الخادم المطيع لجمال عبد الناصر ليتمكن من ضم عدد كبير من القادة، والضباط العسكريين، ومعظم الضباط الأحرار لتنفيذ حركته الانقلابية بالرغم من أنه كان خارج المؤسسة العسكرية، ولم يكن يشغل أي منصب في الجيش عند انقلاب شباط اللعين؟، وكيف تمكن من استغلال حزب البعث وهو قوة كانت لها تأثيرها السياسي والعسكري؟، فلولا ما قام به الضباط المنتمون لحزب البعث لما نجح الانقلاب، وحتى بعد الانقلاب كانت لميليشيا الحزب (الحرس القومي) قوة فاعلة في نشر الرعب، وإخافة الناس، والانتقام من أنصار الزعيم عبد الكريم قاسم، ولولا وجود هذه الميليشيا لحماية الانقلاب

لتغير الموقف الشعبي بسبب الغضب الجماهيري ضد عبد السلام عارف وانقلابه لكن وجود الحرس القومي كان يمثل ورقة ناجحة وقوية يلعب بها عبد السلام عارف متى يشاء.

وبعد استغلال عبد السلام عارف لحزب البعث في انقلاب شباط عام ١٩٦٣ انقلب على الحزب، إذ قام بحركة انقلابية سريعة أشبه بالعملية الجراحية الناجحة، وانقض على حزب البعث مستغلاً حالة الضعف والانقسام التي حدثت في صفوفه بعد فرض سيطرته بقوة على الواقع الميداني، فبعد أن أجهز الانقلابيون على ثورة تموز واغتالوا قائدها الزعيم عبد الكريم قاسم أصبحت السلطة بيد عبد السلام عارف بصفته قائد الانقلاب والمسؤول الأول عن القيادة العامة للقوات المسلحة وبيد حزب البعث بصفته الأداة التي تم استخدامها في تنفيذ الانقلاب، فضلاً عن ذلك فقد كان للحزب قوة عسكرية مدربة ومتمرسة على القتل المنظم.

كان السبب في تشكيل الحرس القومي وحسب ما تم الإعلان عنه رسمياً هو التعاون مع الجيش والشرطة في حماية الأمن الداخلي، وحماية وحراسة المناطق والمنشآت الحيوية، وتعقب المجرمين والمعادين للجمهورية، وتعميم وتكريس مفاهيم انقلاب شباط المشؤوم إضافة إلى تهيئة قوة احتياطية لمساعدة الجيش عند الحاجة، وحماية خطوط المواصلات والحراسة، والتعاون مع الجيش في الدفاع عن المدن، والقيام بعمليات الإنقاذ في حال تعرضت البلاد لغارات جوية، لكن في حقيقة الأمر كان الهدف الرئيس لتشكيل هذه الميليشيا القذرة هو وجود قوة مسلحة ومدربة تابعة للحزب توازي قوة الجيش والشرطة إضافة إلى العمل على جذب الشباب إليها وقد تم تسليح الحرس القومي بالمسدسات، والغدارات، والبنادق، وبلغ عددهم ما يقارب ٥٠٠٠ عنصر.

وبعد أن نصّب حزب البعث عبد السلام عارف رئيساً للجمهورية بدأ الحزب يفرض سيطرته على السلطة ظناً منه أنه استطاع إقناع عبد السلام عارف بأن يكون رئيسا صوريا، لكن المشكلة التي وقع فيها حزب البعث هي عدم معرفته الجيدة والدقيقة بطموح عبد السلام عارف الذي لا ينتهي ولا يقف عند حد ما، إضافة إلى أنه كان مرتبطا ارتباطا وثيقا بالحكومة المصرية التي كانت تتمتع بقوة كبيرة ولديها قدرات مؤثرة على حسم الصراع على السلطة في العراق لصالحه، كما أن عبد السلام عارف وبفعل سيطرته على القوات المسلحة استطاع أن يقنع قوى الغرب الفاعلة لاسيما الولايات المتحدة الأميركية بأنه هو الشخص المناسب الذي يمكن الاعتماد عليه، وطبعاً فإن القوى الخارجية أرادت إعطاءه فرصة ليثبت لهم قوته وولاءه لاسيما مع وجود الدعم المصري له.

بدأ عبد السلام عارف يعمل بشكل فعلي على إزاحة حزب البعث مستغلاً قلة الخبرة لدى معظم قادته الذين كان أغلبهم من الشباب وصغار السن إضافة إلى سخط الشعب العراقي من ممارسات الحرس القومي التابع لهم حتى إن علي صالح السعدي ذكر أن ميشيل عفلق في أحد الاجتماعات انتقد فردية أعضاء الحزب وسلوكهم الطائش في إدارة أمور الدولة وأنهم غير مؤهلين للقيادة، فوجه عبد السلام عارف ضربة موجعة لحزب البعث في تشرين الثاني عام ١٩٦٣ وأبعده عن كل منصب، وحل الحرس القومي، وأخذ يقصي الضباط (البعثيين) الذين كانوا له عوناً في انقلابه.

ولابد من الإشارة إلى أمر مهم يتعلق بأداء عبد السلام عارف السياسي والعسكري، فهو على الرغم من شخصيته المهزوزة يمتلك قدرة فائقة على المراوغة السياسية والتخطيط العسكري، ولست متأكدا من أن تلك القدرة هي صفة (طبيعية) يتمتع بها عبد السلام، وتمكن من تنميتها عبر الزمن أم إنها صفة

(مكتسبة) جاءت عبر الحدود من مصر أو من دول غربية، أم إن التجربة التي مر بها مع الزعيم عبد الكريم قاسم جعلته يعمل بحذر.

فبعد الانقلاب قام عبد السلام عارف بتشكيل حركة عسكرية أطلق عليها اسم (الكتلة القومية) كان ضباط الكتلة القومية يعتبرون وجود الضباط البعثيين بمثابة تهديد خطير ليس على عبد السلام فحسب بل على الدولة، لاسيما أن ضباط الجيش كانوا يشعرون بالضجر والانزعاج من سيطرة الحرس القومي على الأمن الداخلي، وأن قائد الحرس القومي منذر الونداوي لم يكن يخضع لسلطة الحكومة إنما لسلطة الحزب، فأخذ عبد السلام عارف وكتلته القومية يفكرون بالتخلص من حزب البعث.

ويتابع الوالد: كان عبد السلام عارف يمتلك من المكر والدهاء ما يجعله يضحي بأرواح آلاف الناس من أجل التمسك بالسلطة، إذ كان بمقدرته التصدي للحرس القومي بعد انقلابه الأسود بفترة قصيرة لكنه تركه بطغيانه وبطشه لتزيد كراهيته بين الناس، ولم يتحرك لمنعه رغم العمليات الإجرامية البشعة التي ارتكبها بحق المواطنين، بل كان يستخدمه للتصفية، فقد كان عبد السلام عارف يتفرج على حزب البعث، وهو حزب عشوائي عبثي يتكون من أعضاء غير متجانسين مناطقياً وطائفياً وعرقياً وطبقياً، فمن المنطقي أن يقع هذا الخليط غير المتجانس في مصيدة حكم بلد مركب مثل العراق، لذلك كان عبد السلام يتابع بدقة حزب البعث، وكلما زادت الانقسامات زادت قوة الكتلة القومية داخل الجيش.

تسعة أشهر وعبد السلام يستخدم الشعب العراقي طعما لجر حزب البعث إلى منزلق الضياع والتشتت حتى تتوفر له الفرصة لتصفيته والتفرد بالسلطة.

كان الجميع يعتقد أن عبد السلام أصبح ألعوبة بيد قادة حزب البعث وهم علي صالح السعدي، وأحمد حسن البكر، وحازم جواد، وطالب شبيب، وصالح

مهدي عماش، وغيرهم، وفي حقيقة الأمر كان عبد السلام هو من يتلاعب بهم، ولطالما أدركت أن حزب البعث سينتهي ويتلاشى وأن عبد السلام سينقض عليه.

ويضيف المرحوم الوالد: بعد الانقلاب بدأت نقاط الخلاف تتضح بين الحزب وعبد السلام عارف، منها موقف الحزب من الحركات القومية والتوجهات القومية التي يؤمن بها عبد السلام عارف، وكذلك موقف الحزب من الحرس القومي الذي كان يمثل القوة الضاربة التي يمتلكها، فقد كان عبد السلام يسعى لتقليم أظافر هذه الميليشيا بعد أن أنهت مهمتها الإجرامية وأصبحت عبئا ثقيلا عليه بسبب الأفعال التي قامت بها.

واجه عبد السلام عارف مشاكل وتعقيدات أكثر بكثير من تلك التي واجهها الزعيم عبد الكريم قاسم؛ لأن تحالف عبد السلام مع حزب البعث وعدد من ضباط الجيش وضعه أمام تحديات عديدة ولعل أبرزها:

١. تغلغل حزب البعث في مفاصل الدولة كافة، والتحكم في العديد من الأمور لاسيما في الشأن الأمني، وسيطرة الحرس القومي على الوضع الداخلي.

٢. العبثية والعشوائية في سلوك قيادات حزب البعث الشابة على المستوى المدني والتي كانت تتصارع فيما بينها للظفر بالمناصب، وتحقيق المكاسب الشخصية، والإهمال والفوضوية لدى عناصر البعث من ضباط الجيش الذين انشغلوا في السلطة، ولم يولوا حزبهم الفاشي أي اهتمام بل إنهم لم يحضروا أي اجتماعات له.

٣. قرارات الحزب الفردية، وأبرزها قرار توسيع مجلس قيادة الثورة (الانقلاب) والذي حاول الحزب من خلاله وحسب تصوري اختبار عبد السلام عارف،

ومعرفة مدى قوته وتأثيره، فقد جرى الاتفاق على أن يتكون هذا المجلس من تسعة أشخاص، ستة من العسكر وثلاثة مدنيين برئاسة عبد السلام عارف، وطبعاً الأغلبية في هذا المجلس هي للبعثيين لكن دبّت الخلافات بين حزب البعث بسبب إصرار أحمد حسن البكر على توسيع المجلس ليضم ثلاثة أشخاص آخرين وهم من العسكر ليتكون من ١٢ عضو بدلاً من تسعة، وطبعاً هذا الأمر انعكس فيما بعد بشكل سلبي على الحركة الانقلابية وعلى عبد السلام عارف تحديداً، وهذه الحقيقة أكدها حازم جواد أحد قادة الحزب وأبرز المساهمين في انقلاب ٨ شباط الأسود في مذكراته التي نشرها عام ٢٠٠٤ والتي اعترف فيها بأن قرار أحمد حسن البكر وعلي صالح السعدي بتوسيع مجلس قيادة الثورة (الانقلاب) كان خطأً فادحا ارتكبه الحزب.

٤. الصراع على السلطة بين عبد السلام عارف المعروف بشخصيته الانتهازية والمتهورة من جهة وبين حزب البعث الطامع بالسيطرة والنفوذ من جهة أخرى، فقد كان الحزب يعمل على وضع أمور الدولة والقيادة بيد رئيس الوزراء وهو أحمد حسن البكر وأن يكون منصب رئيس الجمهورية صورياً فقط، ومن الطبيعي أن هذا الأمر لا ينسجم مع عقلية وطموح عبد السلام عارف، وهذا الأمر لطالما تحدث به معظم قياديي البعث وبشكل علني وحتى عبر الصحافة، وأتذكر أن علي صالح السعدي قال لإحدى الصحف أو المجلات بأن منصب رئيس الجمهورية ليس ذا قيمة، وأنه هو شخصياً من اختار عبد السلام لهذا المنصب بدلاً من ناجي طالب ليكون رئيساً صورياً للجمهورية، كما أنه قال (وحسب رأيه طبعاً) إذا كان عبد الكريم قاسم سرق ثورة تموز من عبد السلام فلن نسمح له أن يسرق ثورتنا، وهذا الكلام يدلل على احتدام الصراع على السلطة بين عبد السلام عارف والبعث.

كل هـذه التعقيـدات والتـي يضاف إليها السـخط الشعبي على عبد السـلام عـارف بسـبب انقلابـه على ثـورة تموز، وقتلـه للزعيم مـن جهة وإعطـاء البعث والحـرس القومـي حرية القتل والبطـش بالمواطنين من جهة أخـرى جعلت عبد السـلام يسـعى للتخلص من حزب البعث، وتوجيه ضربته لـه خاصة مع ازدياد السخط الجماهيري على ممارسات الحرس القومي التي كانت غير منضبطة لا سيما بعـد اعتقال وقتل آلاف المواطنين، والمضايقات التـي كان يقوم بها ضد الموظفين المدنيين.

بـدأ الصراع الفعلي بعد تحذير عبد السـلام عارف لقائـد الحرس القومي منذر الونـداوي من التـمادي بالأعـمال الإجرامية والطلب منـه الانصياع التـام لقيادة الجيـش لكـن الونداوي رفض هذا التحذير، حتى إن وزيـر الدفاع البعثي صالـح مهـدي عماش احتج أكثر من مرة على ممارسـات الحرس القومي، وأخذت وتيرة الـصراع تزداد بـين صالـح مهدي عماش ومنـذر الونداوي، فشـعر حزب البعث أنه بدأ يفقد توازنه واكتشـف أنه وقع في فخ عبد السـلام عارف واكتشـف أيضا أنه ليس بالشـخص السـهل، أو بالرئيس الصوري كما كان يتصور معظم قياداته، فحـاول إنقاذ نفسـه من خلال عقد مؤتمر لإعادة تنظيـم الحرس القومي، وقد تم اتخـاذ عدة إجراءات بشـأن بناء هيكلية جديدة لهذه الميليشـيا الدموية إلا أن جميع تلك الإجراءات لم توقف أساليب القمع والبطش التي يمارسها.

حاول عبد السـلام عارف إبعاد نفسه عن مشكلة الحرس القومي وترك الأمر بيد قيادة حزب البعث، وفي مقدمتهم صالح مهدي عماش، وعلي صالح السعدي.

أخذ الصراع يحتدم بشكل مباشر بعد انقلاب الحرس القومي على قيادته وعلى عبد السلام عارف، وتم قصف القصر الجمهوري بالطائرات، وانتشرت عناصر الحـرس القومي في الشـوارع والطرقـات، واحتلـت العديد من الدوائـر المهمة،

ومنهـا الإذاعة والتلفزيون وحاول منذر الونداي استمالة عدد من ضباط الجيش للوقوف إلى جانبه إلا أن انقلابه فشل فهرب إلى خارج العراق باتجاه سوريا.

ويتابـع المرحوم الوالد: إن واحدة من الملاحظـات المهمة التي تتعلق بالوضع السـياسي والأمني الذي رافق انقلاب ٨ شـباط على يد الحرس القومي وحسـب تقديري الشـخصي وقراءتي للأحداث في تلك الفترة، أن ما جرى من سـلوكيات وممارسات وحشية على يد الحرس القومي كان مخططا لها بعناية من قبل المخابرات المركزيـة الأميركيـة وذلك لتصفيـة الحزب الشـيوعي دون إشراك الجيش في هذه الجريمة، بل بالاعتماد الكلي على هذه الميليشيا في قتل وتعذيب أكثر من ربع مليون شيوعي مع المحافظة على سمعة الجيش، وعدم توريطه في هذه الجريمة والمحافظة على المؤسسة العسكرية والجيش كأداة تصحيحية لمسارات الدولة، وبعد أن تحقق الهـدف الأميركي بإزاحـة الشـيوعيين، وقتل أغلـب قياداتهـم وتنظيماتهم داخل العـراق تم توجيه عبد السـلام عارف بالتحرك واسـتخدام الجيـش للقضاء على هذه العصابة.

وهـذا الأمر تنبهت إليـه قيادات البعث لاحقا وتعاملـت معه بذكاء كبير بعد انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ بعد أن تكرر نفس السيناريو الذي حصل مع عبد السلام عـارف، فانقلبوا بشـكل سريع على عبد الرزاق النايـف وإبراهيم الداود وأعلنوا الولاء المطلق للولايات المتحدة الأميركية ومؤسساتها العسكرية والاستخبارية.

حـاول حزب البعث إعادة ترتيب أوراقه وإعادة تنظيم نفسـه، وتدخلت قيادة الحزب في سوريا في الأمر، وجاء وفد سوري إلى العراق وبدأ يصدر قرارات بشأن إدارة الدولة التي يمسك حزب البعث بمفاصلها، إلا أن عبد السلام عارف اعتبر هذا التدخل تجاوزا لكل الخطوط الحمراء، فقرر توجيه ضربته القاضية للحزب، فقـام عبد السـلام بالانقلاب على البعث في تشرين الثاني عـام ١٩٦٣ وبالاعتماد

على مجموعة من ضباط الجيش من ذوي الميول القومية وغير المرتبطين بالحزب، وطبعاً عبد السلام عارف ومنذ توليه رئاسة الجمهورية أخذ يعيد ترتيب أموره مع ضباط الجيش وكان يعمل بشكل تدريجي من أجل كسب العديد من الضباط الفاعلين إلى صفه، ونجح بانقلابه على البعث، وإبعاد معظم قياداته إلى خارج العراق، فخسر حزب البعث كل شيء لصالح عبد السلام عارف.

من يتابع بشكل موضوعي ودقيق سلوك عبد السلام منذ توليه منصب رئيس الجمهورية لحين انقلابه على البعثيين يستطيع أن يكتشف أن هناك فرقا شاسعا في سلوكه قبل الانقلاب وسلوكه بعد الانقلاب، فعبد السلام عارف شخص انفعالي، ومتعجل، ومتهور، وسريع الغضب، وتصرفاته غير منضبطة، ولكنه بعد الانقلاب على ثورة ١٤ تموز أصبح هادئا ومتأنيا، ويعمل بانضباط عالٍ، وهذا الأمر يحتاج إلى البحث والتدقيق عن معرفة هذا التغيير المفاجئ الذي طرأ على شخصية عبد السلام عارف، ويبدو أنه ومنذ انقلاب ٨ شباط الأسود بدأ يخضع لإرادة وتخطيط الدول التي ساعدته على الانقلاب لاسيما الحكومة المصرية، وكما وهو واضح فإن هذا التخطيط المدروس والذي تجسد في خداع حزب البعث، وإيهامه بأنه رئيس صوري وأنه لا يمثل عقبة أمام طموح الحزب بالتسلط والمحافظة على السلطة، وحتى السماح للحرس القومي بالتحكم في كافة مفاصل الدولة من دون ردع حقيقي هو جزء من هذه الخطة، فما قام به عبد السلام عارف في إدارة الدولة، والانقضاض على البعث، ودعم الكتلة القومية هو مخطط من قبل الحكومة المصرية، وحتى طرده لقيادات البعث كافة يكشف هذه الحقيقية، فعندما أرسل علي صالح السعدي إلى مصر اتصل جمال عبد الناصر بعبد السلام عارف وأخبره بانه لا يمكن أن يجعله سفيراً للعراق لدى مصر فأجابه عبد السلام بأنه لم يعينه سفيرا، بل أراد إخراجه من العراق فقط، وكان سبب إرسال علي صالح السعدي إلى مصر يكمن في رغبة عبد السلام عارف على اطلاع القيادة المصرية

بمدى قدرته على التفرد بالسلطة وإذلال البعث لاسيما أن علي صالح السعدي كانت علاقته بمصر سيئة وسبق له أن كتب قصيدة أساء فيها لجمال عبد الناصر.

مع انتهاء حقبة البعث أصبح عبد السلام وحلفاؤه من ضباط الجيش القوميين يتفردون بالسلطة، وعانى العراق كثيراً من سياسات عبد السلام عارف الخاطئة وغير المدروسة، واتجه العراق بقوة نحو الارتباط بالقيادة المصرية، فقام عبد السلام عارف بتشكيل الاتحاد الاشتراكي على غرار الاتحاد الموجود في مصر، وأخذ العراق يسير نحو الوحدة مع مصر مثلما كان يخطط له جمال عبد الناصر، وبات العراق يؤيد سياسة مصر في كل شيء، وأخذ عبد السلام يتحدث عن العمل القومي الموحد بين الشعوب العربية، وحتى السياسيون الموالون له ووسائل الإعلام العراقية أخذوا يروجون لطروحات الوحدة القومية التي يتحدث عنها في كل مناسبة، وأطلق اسم «التنظيم المدني» على مشروعه الوهمي المشابه للاتحاد الاشتراكي في مصر.

وبدأت المضايقات السياسية واضحة في سلوكيات النظام الذي قرر إجبار الأحزاب السياسية على الانخراط في التنظيم المدني، وحتى عند اختيار الأشخاص المسؤولين عن صياغة ميثاق العمل الاشتراكي تم زج رئيس جامعة بغداد آنذاك في وضع أسس هذا الميثاق في محاولة للتأثير على طلبة الجامعات وضمهم إلى هذا الاتحاد، وحتى اجتماعات الحركة كانت في بدايتها تُعقَد في مقر الحرم الجامعي من أجل الإيحاء بأن هذه الحركة ليست سياسية بل إنها حركة شبابية طلابية تمهيداً لقيام الوحدة العراقية المصرية وتشكيل الاتحاد العربي، إلا أن عبد السلام عارف ورغم الدعم المصري له بقي شخصية مهزوزة ولا يمتلك رؤية سياسية، فتشكيله للاتحاد الاشتراكي كان بمثابة طوق حديدي لفه حول عنقه وعنق الدولة العراقية، فالعراق الذي عاش ظروفا قاهرة بعد انقلاب ٨ شباط

وهيمنة حزب البعث على السلطة كان بحاجة إلى سياسة اقتصادية وعمرانية شبيهة بتلك التي وضعتها ثورة ١٤ تموز الخالدة لكنه لم يستغل الفرصة لبناء الدولة بل قام بتشكيل اتحاد فاشل أصبح عبؤه أكبر بكثير من عبء البعث على الدولة، فقد انشغلت الحكومة ومعهم عبد السلام بقضايا سياسية غير مجدية كلها تتعلق بتنظيم الاتحاد الاشتراكي من دون الاهتمام بقضايا الدولة وهموم الناس، بل إن هذا الاتحاد أثر حتى على علاقات العراق الخارجية بسبب التضامن مع الاحتجاجات والتظاهرات التي تحدث في بعض الدول العربية، ولطالما أوقع هذا الأمر الحكومة بحرج، فأدرك عبد السلام أن هذا الاتحاد أصبح كابوسا يهدد حكمه بعد أن كان يعتقد بأنه سيستغله لدعمه في السلطة إلا أنه تحول إلى سلطة رقابية تنتقد سلوكيات الحكومة، لذلك قرر عبد السلام عارف حل الاتحاد الاشتراكي عام ١٩٦٥.

ولكن لا بد من الإقرار بأن الاتحاد الاشتراكي كان واحدا من أهم المنظمات التي تم تشكيلها بعد انقلاب ٨ شباط التي ساهمت بشكل فعلي في التصدي للسلطة رغم أن رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء هم أعضاء فيه، بل إن رئيس الجمهورية هو رئيس هذا الاتحاد.

ولا بد من الإقرار أيضا أن الاتحاد الاشتراكي لم يستخدم أسلوب القمع والقوة في التعامل مع الناس ولم يكن حركة عنفية، على العكس تماماً من الحرس القومي الذي شكله حزب البعث بعد انقلاب ٨ شباط، وأعتقد أن السبب في ذلك يعود إلى الأمور الآتية:

١. أغلب عناصر الحرس القومي هم أشخاص تدربوا على القتل والقمع من قبل المخابرات الأجنبية، في حين كان أعضاء الاتحاد الاشتراكي من الطلاب والشباب والحركات النقابية والطلابية.

٢. معظم أعضاء اللجنة التنفيذية في الاتحاد الاشتراكي تضم وزراء وضباطا من ذوي الرتب الكبيرة، في حين كان الحرس القومي برئاسة شخص واحد هو منذر الونداوي وهو شخص متهور معروف بأساليبه القمعية الإجرامية وتبعيته لقيادة فرع بغداد بتنظيمات حزب البعث.

٣. الأخطاء الكبيرة التي ارتكبها الحرس القومي والتي حولته إلى منظمة منبوذة من الشعب العراقي جعلت الاتحاد الاشتراكي ينتبه لتلك الأخطاء ويتجنبها.

٤. الحرس القومي كان منظمة مسلحة تمثل الجناح العسكري لحزب البعث، في حين كان الاتحاد الاشتراكي حركة سياسية تنتهج أسلوبا مدنيا.

ويضيف المرحوم الوالد: بعد حلّ الاتحاد الاشتراكي فرض عبد السلام سيطرته على الدولة، وأصبح له أطراف معادية، الطرف الأول: الموالون لثورة تموز وللمرحوم الزعيم عبد الكريم قاسم، والطرف الثاني: حزب البعث، والطرف الثالث: أعضاء الاتحاد الاشتراكي، لكن جميع هذه الأطراف كانت تعمل ضد عبد السلام بشكل مستقل، ولم يكن هناك أي لقاء أو تنسيق بينهم، لم يواجه عبد السلام أي محاولة انقلاب، أو اغتيال رغم كثرة أعدائه على العكس تماماً من الزعيم عبد الكريم قاسم الذي واجه تحديات كبيرة من خصومه مثل انقلاب عبد الوهاب الشواف، ومحاولة اغتياله عام ١٩٥٩ من قبل البعثيين، وبعض المرتزقة والإقطاعيين، وآخرها انقلاب ٨ شباط الأسود.

إلا أن مشيئة القدر شاءت أن يموت عبد السلام عارف عام ١٩٦٦ بعد أن سقطت طائرته في البصرة لتنتهي معه حقبة معقدة من تاريخ العراق.

يقول المرحوم الوالد: بعد أن سمعت بخبر موت عبد السلام عارف في شهر نيسان عام ١٩٦٦ في بيان أذاعته الحكومة عبر إذاعة بغداد شعرت بأمرين في آن واحد، الشعور الأول: هو السعادة بسبب ما قام به عبد السلام عارف من أخطاء جسيمة أثرت فيما بعد بشكل كبير على مستقبل العراق، وهي:

أولاً: قتل منقذ العراق الأول الزعيم عبد الكريم قاسم بمحاكمة صورية استغرقت عشرين دقيقة فقط.

ثانياً: سرقة انجازات ثورة تموز وتغيير مساراتها وإبعاد قادتها من العمل السياسي.

ثالثاً: إنتاج حركة فاشية جديدة وفي مقدمتها حزب البعث العربي الاشتراكي الذي سيطر على مفاصل الدولة كافة.

رابعاً: تحويل الجيش إلى مؤسسة عشائرية ومناطقية من خلال تقريب ضباط الجيش الذين ينتمون إلى عشيرته، وهذا السلوك أعاد المؤسسة العسكرية إلى ما كان معمولا به في العهد الملكي الذي تعكز على المحسوبية والمنسوبية، فبعد أن سلب عبد السلام عارف كل شيء من ثورة تموز وأبعد رجالها الحقيقيين، وبعد أن وضعني فيما يشبه الإقامة الجبرية كان من الطبيعي أن أشعر بالسعادة؛ لأني استرجعت حريتي.

أما الشعور الآخر هو شعور بالأسى لموت أحد الضباط الأحرار وأولهم تحملا للمسؤولية في قيادة الثورة، وتأسفت لوفاته بهذه الطريقة. وللأمانة التاريخية مات عبد السلام عارف، ولم يكن يملك ثروة ولا مالا ولا أي شيء.

بعد وفاة عبد السلام، وقبل انتخاب عبد الرحمن عارف رئيساً للعراق كانت هناك مشكلة بين معظم السياسيين والوزراء حول من يخلف عبد السلام عارف في

الحكم، وتم طرح العديد من المقترحات منها تشكيل مجلس لقيادة الثورة يتكون من سبعة عشر شخصا، ومجلس للرئاسة يتكون من خمسة أشخاص، ورشحت العديد من الأسماء لتولي المنصب، وقد لعب الجانب المصري دوراً كبيراً للتأثير على اسم المرشح، وقد وصل إلى بغداد وفد مصري برئاسة عبد الحكيم عامر لحسم المرشح الذي يتلاءم مع السياسة المصرية، وكان مرشح مصر لهذا المنصب هو عارف عبد الرزاق، ولكنهم سرعان ما غيروا موقفهم ودعموا انتخاب عبد الرحمن عارف ليخلف شقيقه برئاسة العراق بعد طرح اسم وزير الدفاع عبد العزيز العقيلي لتولي المنصب، وهو شخص معروف بعدائه للحكومة المصرية، فقد كان العقيلي على خلاف شديد مع مصر بسبب آرائه المعارضة لسياستها مع العراق والمنطقة، وكان يرى أن جمال عبد الناصر هو سبب المشاكل التي ألمت بالمنطقة، كما أنه كان يعتقد أن القاهرة هي من فسحت المجال أمام تمدد الشيوعية، لذلك كان المصريون يعتقدون أنه في حال فوز العقيلي برئاسة الجمهورية فإن العلاقات المصرية - العراقية ستسوء، لذلك كان اختيار عبد الرحمن لمنصب رئيس الجمهورية مهما بالنسبة لمصر.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن من يستنتج موقفي المعارض لتقارب العلاقات العراقية المصرية يشعر بأني ضد الوحدة العربية، أو ضد التقارب بين العراق وأية دولة عربية أخرى، وفي حقيقة الأمر إن هذا الأمر غير صحيح فقد كنت وما زلت أحترم التجربة المصرية، وليس لدي أي خلاف معها، ولم أكن سببا في تعميق الخلافات بين العراق ومصر مثلما يدعي البعض لكن كان تفكيري ينحسر بتحقيق مصلحة العراق أولاً وقبل كل شيء، وكنت أعي جيداً أن أي اندماج أو الدخول في تحالفات من دون وجود رؤية وهدف استراتيجي وتوازن بين امكانيات وقدرات كل دولة سيضر العراق كثيراً، وإذا كان عبد العزيز العقيلي وغيره من الضباط لديهم وجهات نظر شخصية حول علاقة العراق بمصر فإن

وجهـة نظـري لم تُبْنَ على أسـس شـخصية، أو حزبية، أو حتى سياسـية إنما كنت أسعى إلى تحقيق مصالح العراق وعدم تبذير ثرواته لخدمة شعوب الدول الأخرى بينما ما يزال الشعب العراقي يعاني الفقر والجهل والعوز.

الفصل العاشر

العمل السياسي من الوطن إلى المنفى

المرحلة التي بدأت بعد وفاة عبد السلام عارف رافقتها العديد من التعقيدات في المشهد السياسي خاصة بعد التركة الثقيلة التي خلفتها سياسة عبد السلام عارف المتهورة، وفي ظل هذه الظروف المعقدة كان لابد للشخصيات الوطنية التي تمتد جذورها لثورة ١٤ تموز أن يكون لها موقف لتصحيح المسار عبر الطرق السياسية السلمية، وعن هذه الحقبة المليئة بالتناقضات والضبابية يتحدث والدي المرحوم الزعيم الركن عبد الوهاب أمين قائلا: على الرغم من اختلافي الشديد مع عبد السلام عارف، وكذلك تحفظي على آلية اختيار عبد الرحمن عارف رئيساً للجمهورية والتي أسست لمرحلة التوريث لاسيما أن عبد الرحمن لم يكن له دور كبير في ثورة تموز، بل كان مترددا في القيام بأي تحرك عسكري على النظام الملكي عندما كان آمر فوج الملك فيصل المدرع، إلا أنني أرى أن عبد الرحمن عارف كان من الشخصيات الجيدة التي تولت رئاسة الجمهورية بالعراق بعد الزعيم عبد الكريم قاسم الذي لم يكن رئيساً للجمهورية بل كان رئيساً للوزراء، بسبب الخطوات الإصلاحية التي بدأ يعمل عليها الرئيس الجديد والتي كانت بداية جيدة لإعادة العراق إلى مساره الصحيح بعد ثلاث سنوات من التخبط.

وأولى الخطوات التي اتخذها عبد الرحمن هو إعادة ضباط ثورة ١٤ تموز من الذين أبعدهم شقيقه عبد السلام بعد انقلاب ٨ شباط الأسود من أي عمل سياسي أو منصب حكومي باستثناء الضباط الذين دعموا انقلابه ومعظمهم من الضباط القوميين، فقام عبد الرحمن عارف بمنح منصب رئاسة الوزارة إلى عبد الرحمن البزاز الذي حصل على هذا المنصب بصفقة سياسية سحب خلالها ترشيحه لرئاسة الجمهورية لصالح عبد الرحمن عارف، وتفرغ عبد الرحمن لإعادة بناء المنظومة السياسية من خلال فتح باب الحوار مع جميع الأطراف.

وبعد مرور عدة أشهر على تسنم عبد الرحمن منصب رئاسة الجمهورية أرسل إلي الرئيس طلبا يدعوني فيه للحضور إلى القصر الجمهوري لمقابلته بشكل شخصي، كان عبد الرحمن عارف إضافة إلى كونه صديقا قديما مطلعا على قدراتي العسكرية والإدارية، ويعلم جيدا الدور الذي لعبته في إنجاح ثورة تموز فضلا عن معرفته بنزاهتي، واستقلاليتي في العمل السياسي على جميع المستويات الوطنية والمهنية، وكذلك التزامي بمبادئ ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، كما كان يعلم حجم العلاقة الكبيرة التي كانت تجمعني بالمرحوم الزعيم عبد الكريم قاسم، لذلك كان عبد الرحمن يرى ضرورة منحي مساحة في الواقع السياسي الجديد بما يخدم الدولة ويسرع في تحقيق الاستقرار السياسي في البلاد.

ويتابع المرحوم الوالد: بعد أيام استجبت للدعوة، وتم اللقاء بيني وبين عبد الرحمن عارف، وللأمانة التاريخية فإن الرجل وعلى الرغم بمعرفته بحجم الخلاف الكبير بيني وبين شقيقه عبد السلام عارف إلا أنه استقبلني بحفاوة وبدأ يسترجع معي أيام النضال السري في اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار، وأشاد كثيرا بدوري في نجاح خطة الثورة، ودار بيننا حديث عن الأخطاء السابقة وضرورة تفاديها لإعادة بناء الثقة بين الحكومة والشعب، وطلب مني بشكل مباشر العودة إلى الواجهة السياسية والتعاون معه من أجل بلورة منظومة سياسية مستقرة للبلاد تجنبها الوقوع في المشاكل ثانية، والشروع بعملية إصلاحية كبيرة لاستكمال مشروع البناء الذي انطلق به الزعيم عبد الكريم قاسم.

كان عبد الرحمن عارف يحاول خلق توازن في العمل السياسي، وكان يسعى إلى تصحيح الانحرافات التي حصلت على مبادئ ثورة تموز الكبرى، وكانت لديه رغبة في إعادة مسار الثورة بالتعاون مع الضباط الأحرار لإيجاد حلول ناجعة للنهوض بواقع البلاد.

وبعد مرور ساعات على اللقاء أخبرته بأن لا مانع من العمل من أجل العراق طالما أن هناك توجها صوب منح الثقة بالشخصيات الوطنية، وتصحيح المسارات الخاطئة، وإبعاد المندسين والوصوليين، وتم الاتفاق على إجراء حوار وطني شامل يضم جميع القوى السياسية وبإشراف مباشر من رئيس الجمهورية.

وبدأت فعلا جملة حوارات تجري بين مختلف الأوساط السياسية والعسكرية والاجتماعية إلا أن تباين وجهات النظر أدى إلى تشكيل ثلاثة تكتلات بين المتحاورين:

١. تيار القوميين العرب وضم عددا من الضباط الأحرار مثل ناجي طالب، وصبحي عبد الحميد، ورجب عبد المجيد، ومحسن حسين الحبيب.

٢. الكتلة الوطنية وضمت عددا من الضباط الأحرار والمدنيين مثل عبد الوهاب أمين، ومحمد حديد، وعباس كاشف الغطاء، والسيد مهدي الحكيم، والعقيد عبد الرزاق محمود، والدكتور كاظم شبر، والعقيد عادل جلال، وعبد الرحمن الجليلي، وهديب الحاج حمود، وعبد اللطيف القصير، وشمس الدين عبد الله، والعقيد صعب الحردان، وعبد الرزاق نعمان، والدكتور إبراهيم عبد الله.

٣. حزب البعث وضم عددا من الضباط المنتمين لحزب البعث أمثال أحمد حسن البكر، وحردان التكريتي، وحماد شهاب، وفاضل العساف، وغيرهم.

وقدمت كل كتلة رؤيتها وبرنامجها السياسي، وكان عبد الرحمن عارف يتعامل مع الجميع بحيادية وموضوعية من أجل إيجاد صيغة موحدة من أجل اختيار رئيس وزراء مقبول من قبل جميع العراقيين.

ونتيجة لتلك الحوارات شُكِلَت أول حكومة برئاسة عبد الرحمن البزاز إلا أنها سرعان ما قدمت استقالتها عام ١٩٦٦ بسبب المشاكل الكبيرة التي واجهتها من قبل ضباط الجيش والتي أدت بعضها إلى حدوث معارك دامية بسبب الانقلابات التي واجهت الرئيس عبد الرحمن عارف مثل انقلاب عارف عبد الرزاق الذي دعمته الحكومة المصرية، وخططت له من أجل الإطاحة بالرئيس عبد الرحمن عارف وحكومة البزاز، وذلك لأن البزاز كان يقف ضد الوحدة بين العراق ومصر، ويرفض جر العراق لسياسة مصر.

أما الحكومة الثانية فكانت برئاسة ناجي طالب، وتشكلت في ٦ آب عام ١٩٦٦ إلا أن هذه الحكومة واجهت مشاكل كبيرة لأسباب عديدة، ولعل سوء تعاملها مع شركات النفط كان أبرز الأسباب، فاستقالت الحكومة في ١٠ مايس عام ١٩٦٧، وقام عبد الرحمن عارف بتشكيل حكومة ترأسها هو بالإضافة إلى منصبه رئيساً للجمهورية، وانشغل عبد الرحمن بحكومته ولم يعد يولي الحوارات بين الكتل الثلاث أية أهمية، إلا أن حرب الأيام الخمسة مع إسرائيل، ومشاركة القطعات العسكرية العراقية في تلك الحرب، وما ترتب على تلك المعركة من نتائج بعد هزيمة الجيوش العربية في الحرب أمام إسرائيل وأمام تلك التطورات الجديدة قرر عبد الرحمن إعادة الحوار مع الكتل الثلاث من أجل التوصل إلى تسوية لاختيار رئيس للوزراء، وبعد مفاوضات مطولة تم طرح اسمين لرئاسة الحكومة الأول محسن حسين الحبيب ويمثل التيار القومي أما المرشح الآخر فكان اسم عبد الوهاب أمين ممثلاً للتيار الوطني التقدمي، وتم استبعاد أي مرشح للكتلة البعثية بسبب عدم انسجام طروحاتها مع سياسة عبد الرحمن، كانت جميع المؤشرات تدل على منحي الثقة لتشكيل الحكومة خاصة مع انشغال مصر في خسارتها الفادحة في الحرب، ولم تكن حائلاً دون حصولي على منصب رئاسة الوزراء.

ويضيف الوالد: في هذه الأثناء بدأ تحرك دولي لدعم العراق من أجل الوصول إلى حكومة فاعلة ومؤثرة ومقبولة تكون لديها قدرة على النهوض بالاقتصاد العراقي، وبدأت فعلاً بوضع برنامج تنمية اقتصادية بالتعاون مع محمد حديد، وعبد الرحمن الجليلي، وعباس كاشف الغطاء، وأخذ ممثلو البعثات الدبلوماسية يتوافدون إلى زيارتي بشكل شخصي في بيتي بالأعظمية، وكذلك الشخصيات العراقية المعروفة ورموز القيادات السياسية الحزبية العراقية ورؤساء ووزراء سابقون وعلى سبيل المثال وليس الحصر المرحوم طاهر يحيى، وجرت حينها مناقشات عديدة ومستفيضة حول شكل وإدارة البلاد، وقدمت لهم رؤيتي في معالجة العديد من الأمور الاقتصادية والسياسية والتي استندت إلى الخطة الخمسية التي وضعتها ثورة ١٤ تموز، وأخبرت الجميع بأني أسعى إلى تشكيل حكومة تعمل وفق الخط الوطني، وإنها تمثل العراقيين جميعا على مختلف توجهاتهم وميولهم السياسية، وتكون منفتحة على محيطها الإقليمي والدولي.

واستمرت المناقشات حول شكل الحكومة الجديدة، وفتحت باب الحوار مع العديد من القوى السياسية والأحزاب من أجل الوصول إلى رؤية مقبولة للحكومة وقمت عام ١٩٦٧ بزيارة كوردستان ومقابلة الزعيم الكوردي ملا مصطفى بارزاني، وتم اللقاء بواسطة صديقي هادي رشيد الجاوشلي، والتقيت بارزاني في مقره في منطقة كلالا في محافظة دهوك، وتحدثنا عن الوضع السياسي بالعراق بصورة عامة، ووضع الكورد بصورة خاصة، وكيف سيتم التعامل مع القضية الكوردية، وشرحت له رؤيتي في التعامل مع الملف الكوردي، وبحثنا خلال اللقاء العديد من الملفات التي تخص الشأن العراقي والشأن العربي والدولي[1].

١- للأسف الشديد لا أعرف لماذا لم يذكر الجاوشلي هذا اللقاء في مذكراته التي نشرها عام ٢٠١١ تحت عنوان (الزعيم عبد الكريم قاسم وموعده مع التاريخ).

ويتابع المرحوم الوالد: إلا أن الأمور سرعان ما تغيرت بعد أن وجدت بعض الدول الغربية أن التوجه العراقي الجديد سوف يعود إلى مسارات ثورة ١٤ تموز الأمر الذي دفعها إلى التنسيق مع حزب البعث الذي استبعده الرئيس عبد الرحمن عارف من الحوارات، ولم يكن في حسبان عبد الرحمن بأن هذه الكتلة كانت تخطط من أجل الظفر بالسلطة عبر انقلاب عسكري بالتعاون مع المخابرات المركزية الأميركية في تحقيق انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ الذي كان بمثابة خنجر يغرس في قلب العراق بعد أن تم عزل عبد الرحمن عارف، فماتت فكرة إعادة السلطة إلى أبنائها الحقيقيين، وبدأت مرحلة جديدة من حكم العراق بعد أن تمكن البعثيون من الظفر بالسلطة على يد عبد الرزاق النايف مدير الاستخبارات العسكرية، وإبراهيم الداود آمر الحرس الجمهوري، وقد لعب السفير العراقي في لبنان آنذاك ناصر الحاني دورا في التنسيق بين المخابرات الأميركية وبين النايف والداود، حيث قام الحاني بلعب دور الوسيط في هذه المؤامرة، وقد سلم قياديي الانقلاب أموالا مقدمة من المخابرات الأميركية، ولم تمضِ إلا أيام قليلة حتى انقلب في يوم ٣٠ تموز ١٩٦٨ أحمد حسن البكر وصدام حسين وبتخطيط من المخابرات المركزية الأميركية أيضا على النايف والدواد، وتسنم حزب البعث رسميا وبمباركة أميركية مقاليد الحكم، ليشهد العراق بعدها أبشع حقبة في تاريخه، وهذا التاريخ يعد البداية الفعلية لنهاية حقبة الضباط الأحرار، وبداية حقبة الموت والقتل والاعتقالات بعد أن عادت ميليشيا الحرس القومي مرة أخرى إلى سدة الحكم لكن بشكل آخر.

وأهم ما تميزت به حقبة عبد الرحمن عارف:

١ .فسح المجال أمام الأحزاب للتحرك بحرية كبيرة.

٢.فسح المجال أمام الحريات العامة.

٣.فسح المجال أمام حرية الصحافة والإعلام.

٤ . اتساع رقعة الثقافة والفن.

ويتابع الوالد: لا أريد هنا أن أتحدث كثيراً عن حزب البعث العربي الاشتراكي الـذي حكم العراق بانقلاب مشـؤوم؛ لأن الجميع يعلم مـا فعله هذا الحزب من أفعال وأعمال إجرامية دمرت البلاد، وغيرت ملامحها بشكل كبير لكن سأتحدث عن الأحداث التي مرت بي شخصياً بعد انقلاب البعثية عام ١٩٦٨ .

قبل انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ سـافرت إلى بريطانيا لغرض إدخال نجلي الكبير في كلية الهندسة المعمارية لدراسة الماجستير في جامعة لندن، وبعد عودتي إلى البلاد في شـهر نيسـان تم اعتقالي من قبل الأجهزة الأمنية القمعيـة التابعة لنظام البعث بتهمـة التآمر على السـلطة، وفي المعتقل واجهت أشـد أنـواع التعذيب، وحاولوا معرفة سبب عودتي إلى العراق بالرغم من معرفتي بأني شخصية غير مرغوب بها مـن قبـل حزب البعث، وفي حقيقيـة الأمر لم يكن لدي إجابة عن تلك الأسئلة؛ لأنني لم أكـن فعـلاً جزءا مـن مؤامرة، وكنت في حـيرة من أمـري لا أعرف بماذا أجيب هؤلاء المرتزقة القتلة، فشـعرت بأنني على وشـك الموت فهؤلاء أشخاص بـلا رحمة وبـلا قيم ولا مبادئ، أخبرتهـم بأني عدت من أجـل عائلتي وإلى بلدي ولا يوجـد أي شيء يمنعنـي من العـودة إليه، لكن هذا الجـواب لم يرق للمحقق الذي كان يستخدم أساليب قمعية في تحقيقه معي، وبدأ يسألني عن علاقتي بعبد الرحـمـن عـارف، وعلاقتي بمدحت الحاج سري، وهـل كان لدي اتصال بضباط

الجيش، وما عددهم، وما هي أسماؤهم؟ فأخبرته بأن علاقتي بعبد الرحمن عارف قديمة تمتد لمرحلة ما قبل ثورة ١٤ تموز إضافة إلى أنه كان يسعى إلى تكليفي بتشكيل حكومة جديدة، أما علاقتي بالأمور الأخرى فلا أعلم أي شيء عنها، فلم يصدق هذه الإجابة، وسألني مرة أخرى عن سبب عودتي إلى البلاد بالرغم من إمكانية بقائي في لندن، وطلب اللجوء السياسي لاسيما بعد أن قامت الأجهزة الأمنية باعتقال عدد كبير من الضباط والمثقفين والسياسيين، وتابع حديثه إن عودتك لا يوجد لها إلا تفسير واحد هو المشاركة في انقلاب ضد حكم البعث العربي الاشتراكي، واتهمني بأني جزء فاعل في هذه المؤامرة فلم أتكلم بأي كلمة.

وبعد اعتقالي بيوم واحد اتصل السيد مهدي الحكيم عبر الهاتف ولم يكن يعلم أني اعتقلت من قبل أجهزة الأمن، فأخبرته زوجتي بذلك وسألها عن سبب اعتقالي وكيف تم ذلك؟ فأخبرته أن مجموعة من رجال الأمن جاؤوا في وقت مبكر من صباح يوم أمس واعتقلوني، وأنها لا تعرف من هي الجهة المسؤولة عن الاعتقال، وطلبت من السيد الحكيم أخذ الحذر خشية أن يكون مطلوبا هو الآخر للسلطة، فطلب السيد الحكيم من أمي أن تصبر وأن تطمأن، وسألها إن كانت تحتاج إلى مساعدة، ثم أنهى الاتصال، وبعدها غادر السيد مهدي الحكيم العراق بعد أن اكتشف أن الأجهزة الأمنية تبحث عنه وأنها خصصت مكافأة مالية قدرها عشرة آلاف دينار لمن يدلي بمعلومات تساعد في القبض عليه.

ويضيف والدي: لقد كان موضوع المؤامرة التي فبركها البعثية بداية خطتهم للاستئثار بالسلطة، وتصفية الخصوم السياسيين، وتفريغ المؤسسة العسكرية من العناصر التي لا تنتمي للبعث، وبدأت مسرحية المؤامرة عندما تم عرض اعترافات مدحت الحاج سري الذي أُجبِرَ تحت وقع التهديد والتعذيب على المشاركة في هذه المسرحية الهزيلة فقد ظهر مدحت على شاشة التلفزيون، وتحدث

عن مؤامرة تقودها مجموعة من المثقفين والسياسيين والعسكريين ورجال الدين بهدف الإطاحة بحزب البعث، وقال في اعترافه بأنه كان مسؤولاً عن التنسيق مع الولايات المتحدة الأميركية أما عبد الوهاب أمين فكان مسؤولاً عن التنسيق مع ضباط الجيش والعسكريين المتقاعدين، والدكتور كاظم شبر مسؤولاً عن التنسيق مع شريحة المثقفين، والسيد مهدي الحكيم مسؤولاً عن التنسيق مع رجال الدين.

وللحقيقة التاريخية لم أكن لا أنا ولا أي شخص ممن ذكرهم مدحت الحاج سري، ولا حتى مدحت نفسه جزءا من مؤامرة، لكننا كنا رافضين لانقلاب البعثية، ونرفض بشكل علني استيلاءهم على السلطة، ووجهنا دعوة إلى ضرورة إعادة هيكلة الدولة بشكل سليم وديمقراطي، وكانت تجمعنا لقاءات وحوارات مع عدد من السياسيين لكن هذا الأمر لم يرتقِ إلى مرحلة التنظيم أو المؤامرة كما وصفها البعثية.

سُجِنت في قصر النهاية أنا ومجموعة كبيرة من المثقفين، والسياسيين، ورجال الدين، وضباط الجيش وواجهنا جميعا أشد أنواع التعذيب الذي عكس الأسلوب الذي سيحكم فيه حزب البعث العراق، ومنذ تلك اللحظة بدأت مرحلة جديدة من التصفيات والاعتقالات السياسية.

قضيت بالسجن سنتين وتم بعدها إطلاق سراحي عام ١٩٧١ بعد أن عجز البعثيون عن إيجاد أي تهمة يلصقونها بي فقررت مغادرة العراق؛ لأني بدأت أتخيل شكل السيناريو الذي ستكون عليه البلاد على يد البعثيين، وفي عام ١٩٧٢ هاجرت إلى منفاي الاضطراري في بريطانيا تاركاً ذكريات وحكايات لا يمكن أن انتزعها من مخيلتي يوماً، وقررت أن أعمل من الخارج من أجل المساهمة بأي عمل يساعد على التخلص من حكم البعث، وبدأت العديد من أحزاب المعارضة العراقية في الخارج الاتصال بي على مستوى الأشخاص أو على مستوى الأحزاب،

وطوال فترة بقائي في المنفى لم أطلب اللجوء السياسي، بل بقيت عراقيا مهاجرا أمله الوحيد العودة إلى وطنه وأرض آبائه وأجداده، عانيت كثيرا؛ لأني لم أكن أملك المال الكافي فلم أتسلم راتبي التقاعدي منذ مغادرتي العراق، ولم أكن لاجئا سياسيا، ولم أتسلم امتيازا ماليا من أي دولة أجنبية، فتحمل ولداي (راغس وفارس) عبئا كبيرا بالعمل في شتى المجالات لتوفير متطلبات المعيشة، وكذلك لتأمين مصاريف دراستهما في الجامعات الانكليزية، كانت رحلة الغربة شديدة الصعوبة، ولكني لم أتوقف يوما عن العمل السياسي، وقد أجريت الكثير من اللقاءات مع المعارضة العراقية، - والتقيت ثانية بصديقي السيد مهدي الحكيم الذي اغتيل لاحقا على أيدي رعاع البعث وعصابات المخابرات الصدامية في دولة السودان عام ١٩٨٨ -، وكانت لقاءاتي مثمرة لتوحيد عمل المعارضة، وإيصال صوت العراقيين للمحافل الدولية، ولكن ظل صوت العراقيين المغتربين غير مسموع بسبب العلاقات القوية التي جمعت المخابرات الغربية بصدام حسين الذي تولى الحكم عام ١٩٧٩ وأدخل البلاد في مستنقع بات من الصعب الخروج منه.

انتهى والدي من حكايته التي عاصرتها منذ البداية، ظل أبي كما عهدته مواليا لثورة ١٤ تموز ولزعيمها المرحوم عبد الكريم قاسم، وكان طموحه أن يعود إلى أرض الوطن وأن يتجول في شوارع بغداد التي عشقها وأن يرتوي من ماء دجلة، ولكن وضعه الصحي منعه من العودة بعد سقوط النظام الدكتاتوري عام ٢٠٠٣، وكانت أمنيته أن يرى العراق قويا وناهضا، وأن يعيش أبناؤه بكرامة، لكن أمنيته ظلت حبيسة قلبه الذي كان يعتصر حزنا، وهو يشاهد ما يفعله البعث الاستبدادي ببلده، لحين وفاته عام ٢٠٠٨ في العاصمة البريطانية لندن، وكانت إحدى أمنياته أن يدوّن أبناؤه مذكراته وأن يرووا حكايته بصدق وأمانة لتسمعها الأجيال، وتعرف القصة الحقيقية لثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨.

الخاتمة

من خلال ما تقدم يبرز المرحوم الزعيم الركن عبد الوهاب أمين كأحد الشخصيات الوطنية التي ساهمت في إنقاذ العراق من الحكم الملكي الاستبدادي من خلال مساهمته الفاعلة في ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨، وهذا الدور ظل مستمرا حتى بعد الثورة، وقد سلط الكتاب بشكل مفصل الضوء على المواقف الوطنية للزعيم الركن عبد الوهاب أمين طوال حياته العسكرية والتي يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

١. المساهمة الفاعلة في تشكيل النواة الأولى للضباط الأحرار بعد حرب فلسطين عام ١٩٤٨.

٢. الانضمام إلى تنظيم الضباط الأحرار بقيادة المرحوم العقيد الركن رفعت الحاج سري عام ١٩٥١.

٣. التعرض للمضايقات الأمنية والمراقبة من قبل الاستخبارات العسكرية بسبب الخيانة التي تعرض لها التنظيم عام ١٩٥٦ والتي تعرف بوشاية الكاظمية.

٤. المساهمة في تشكيل اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار عام ١٩٥٦.

٥. وضع خطة لتنفيذ الثورة من خلال عضويته في فريق التخطيط المنبثق عن اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار والذي ضم الزعيم الركن عبد الوهاب أمين، والزعيم الركن محي الدين عبد الحميد، والزعيم الركن ناجي طالب.

٦. تغيير أمر تحرك جحفل صقر رقم ح/ ش١/ ق١/ ٦٨/ ٧٩٨ المعنون إلى الفرق الأربع للجيش من خلال جعل قطعات الجحفل تتحرك مجتمعة وبذخيرتها كافة، وتأخير تحرك القطعات، وحمل الكتاب توقيع الزعيم الركن عبد الوهاب أمين مدير الحركات العسكرية وكالة.

٧. عُيّنَ الزعيم الركن عبد الوهاب أمين أول مدير للحركات العسكرية في النظام الجمهوري يوم ١٤ تموز ١٩٥٨.

٨. عُيّنَ بمنصب ملحق عسكري في السفارة العراقية بمصر في شهر تموز ١٩٥٨، وقد لعب دورا فعالا في كشف ممارسات الحكومة المصرية تجاه الثورة.

٩. عُيّنَ بمنصب وزير العمل والشؤون الاجتماعية عام ١٩٥٩، وقد ساهم في انجاز عشرات المشاريع الحيوية والنهوض بعمل الوزارة.

١٠. عُيّنَ عام ١٩٥٩ وزيرا للزراعة وكالة، وقد ساهم في تحقيق قفزة نوعية في تطوير الريف العراقي.

١١. رفض الزعيم الركن عبد الوهاب أمين التعاون مع عبد السلام عارف بعد انقلاب ٨ شباط، وظل وفيا للثورة والزعيم حتى وفاته.

١٢. رُشِحَ الزعيم الركن عبد الوهاب أمين لمنصب رئيس الوزراء من قبل عبد الرحمن عارف مطلع عام ١٩٦٨ لكنه لم يتسلم المنصب بسبب انقلاب ١٧ تموز البعثي.

١٣. اعتقل الزعيم الركن عبد الوهاب أمين في قصر النهاية عام ١٩٦٩ وظل تحت وقع التعذيب لمدة سنتين وخرج عام ١٩٧١.

١٤. غادر الزعيم الركن عبد الوهاب أمين العراق مع عائلته عام ١٩٧٢ إلى بريطانيا.

١٥. شارك الزعيم الركن عبد الوهاب أمين في معظم اجتماعات المعارضة العراقية ضد النظام البعثي، وظل وفيا للعراق، ولم يطلب اللجوء السياسي، وحُرِمَ هو وعائلته من أي امتيازات مادية ومعنوية كان طالب اللجوء يحصل عليها.

١٦. انتقل الزعيم الركن عبد الوهاب أمين إلى جوار ربه عام ٢٠٠٨ تاركا وراءه مسيرة عطرة من النضال والوفاء والإخلاص والإيثار ونكران الذات، فكان فعلا القائد المجهول في ثورة تموز وما تلاها من أحداث.

الملاحق

أولا: آراء الكتاب والباحثين

الكاتب والباحث الدكتور عقيل الناصري

في اعتقـادي من الحقائـق المدركة لواقع العـراق، وإن جاز التعبير لكل العالم العـربي، مـن أن النظـم الملكية بدأت بالتكويـن منذ مطلع القـرن العشرين. لكن الصورة بدأت تتغير في نهايته، حيث غلبت النظم الجمهورية السـاحة العربية، مما وسـمها بجملة من السمات المستنبطة من واقع حركة التاريخ، ومن صراع الدول الكبرى عليه، ومن منطق دكتاتورية جغرافية المكان الجيوسياسي. هذه السـمات تمثل مدخلا في فهم المسببات الرئيسية للتغييرات الجذرية في عموم الوطن العربي.

إن التغيير الجذري (الثورة) الذي قادته الانتلجنسيا العسكرية، ليست ظاهرة عابرة أو انقلابا فوقيا، قدر كونه تغيرا اجتصاديا (الاجتماعية/ الاقتصادية) جذريا وحتمياً، وكان كمتنفس عن الأزمة البنيوية التي رافقت نشوء الدولة الحديثة منذ عام ١٩٢١ .. وترتب عليه تغييرات بنيوية في طبيعة وماهية كل من القاعدة المادية للتطـور والبناء الفوقي الملائمة وإياها، إذ طـرد التغيير الجذري طبقات اجتماعية مـن مـسرح التأثير عـلى القرار السـياسي المركـزي وإدارتـه كالإقطاعيـن وكبار الملاكين والنخبة الضيقة من الكمبرادور والارستقراطية القديمة وعوائلها.

كـما تغيرت ماهيات العلاقات الاجتماعية بمختلف أشـكالها ومضمون العقد الاجتماعـي بين السـلطة والمجتمـع، إذ تم إشراك أغلب المكونـات الاجتماعية في قرار السلطة، ومنحت الحقوق لهم واتخذت الإجراءات لتأمين مستلزمات العيش الضرورية على الأقل لذوي الدخل المحدود. كذلك التغييرات في بنية مؤسسات الدولة الاقتصادية والخدمية وفي حقل الإنتاج المادي والأهم بالثورة الثقافية وما نجـم عنها من أبعاد، حيث انتـشر التعليم بصورة كبيرة جدا بكل مراحله، كما تم ربـط الريف بالمدن وبالتالي محاولة إضعاف قانـون التفاوت بين الريف والمدينة..

ناهيك عن الإصلاح الزراعي وما حققه في هذا المجال، وحقوق العمال وحق المرأة في آدميتها على وفق بناء عائلة سليمة، وتوحيد القضاء نتيجة إلغاء قانون دعاوى العشائر الذي كان يسري بالريف عبر السلطة الإدارية وليس القضائية.. وغيرها من السياسات الاجتماعية العميقة التي طالت كمّا كبيرا من الطبقات والفئات الاجتماعية.

لقد مهدت هذه التغييرات ليرتقي هذا التغيير الجذري بذاته وماهيته إلى مفهوم الثورة.. وابتعد بمسافات زمنية وإجرائية عن كونه مجرد انقلاب عسكري فوقي، إذ انصب التغيير على الأبعاد الآتية :

- إدارة السلطة ومؤسساتها من طبقات وقوى اجتماعية جديدة تمثلت بالطبقة الوسطى بفئاتها المتعددة.

- انصب هذا التغيير على إحداث تغييرات في المواقع الاجتصادية والسياسية وبالتالي لأدوار القوى المحركة له.

- تغير الطبيعة المادية لقوى الحداثة والمتمثل بالأساس في القاعدة الاقتصادية وماهياتها (البناء التحتي) ومن ثم أولويات الأنماط الاقتصادية ودورها في نقل العراق من حالة السكون إلى وضعه على سكة الحداثة.

- الأفق التاريخي للمشروع النهضوي للعراق والتوجه على وفق معيارين: الهوية الوطنية العراقية والتوزيع النسبي للثروة الوطنية.

لقد ترجمت هذه الأفكار ذاتها في الكثير من المشاريع والإجراءات والسياسات التي انصبت على التوجه نحو النظام الرأسمالي الموجه بدلاً من النظام شبه الإقطاعي/ الكمبرادوري. وهذه قفزة تاريخية كبيرة في سياق التطور الاجتماعي وفي فترة قياسية قل نظيرها نتيجة للثورتين السياسية والاجتصادية المتداخلتين

جدلياً في سياق موحد. وبالتالي إنها انقطاع عن النظم الاجتماعية السابقة وفعل ارتقائي أدخل العراق في العصر المدني وعزز الأسس المادية والروحية لهذا الولوج الحضاري.

أما الإخفاقات فهي الأخرى عديدة.. سواء في مجال عدم تطوير الثورة لذاتها، وعدم مراجعتها لحراكها المادي، كذلك عدم انجازها لتطبيق المادة الثالثة من الدستور ما يتعلق بالقومية الكوردية الطامحة لتحقيق ذاتها، وكذلك التباطؤ في الانتقال إلى الدستور الدائم والتداول السلمي عبر المؤسسة البرلمانية، ثم إن الثورة حكمت للفقراء لكنها لم تحكم بهم.. وهذا ديدن ثورات الطبقة الوسطى.

كل هذا الأفكار وما يستنبط منها علينا أن نأخذها ضمن سياقات الصراع الحاد بين القوى السياسية العراقية داخليا، حيث عرقل الكثير من المشاريع التي كانت قيد الإنشاء بما فيها الدستور الدائم. وعليه فإن هذه القوى جميعها بما فيها زعيم الثورة قاسم، هم مسؤولون في ضياع هذه التجربة (التيار القومي والإسلامي والقوى القديمة والمؤسسة الدينية والحركة الكوردية واليسار العراقي والوطني الديمقراطي وغيرها).. مع الاختلاف بنسب المساهمة، هذا من جهة.

وكذلك التدخل المباشر وغير المباشر من قبل المراكز الإقليمية والدولية ضمن الحرب الباردة من جهة ثانية. كذلك من أسباب ترهل حركة التغيير أنها مصابة (بالمنزع الاستعجالي) لأجل تغيير كم واسع من الأهداف بزمن قصير متناسين أن كل خطوة تخطوها نحو التحضر ستخلق نقيضا لها وتخلق فئات مضادة لهذه الخطوة.. وهذا ما نراه في الثورة في الجمهورية الأولى (١٤ تموز ١٩٥٨-٩ شباط ١٩٦٣) حيث كان المناوئون لها، في البدء كمّا اجتماعيا صغيرا تمثل بالأساس في القوى الاجتماعية التي أفقدتها صيرورة التغيير بعضا من مصالحها المادية والمعنوية، وفي آخر عمرها توسعوا إلى درجة كبيرة بحيث ضمت مختلف قوى

التيار القومي وأحزاب الإسلام السياسي السنية والشيعية وبعض قوى الحركة الكوردية والضباط المغامرين وقوى الإقطاع والنظام الملكي وانضمت لهم كل دول الجوار العربية وغير العربية ناهيك عن دول حلف بغداد وشركات النفط.

وبالمحصلة كانت ثورة ١٤ تموز تدشيناً لثورة عظيمة وثرية لما احتوته من جوانب سياسية واجتصادية وثقافية متزامنة في آن واحد.. وهكذا كانت نتيجة الصراع الطبقي بين كتلة الضباط العثمانيين وقوى الإقطاع المتحالفة مع المؤسسات التقليدية (من دينية وعشائرية) وبين الكتلة التاريخية الطامحة لفكرة التغيير في كل مجالات الحياة.

وفي دراستي لحركة الضباط الأحرار ودورها في التأثير على القرار المركزي للسلطة، أيا كانت، اتضح ذلك البعد التاريخي الذي تلعبه المؤسسة العسكرية في مصائر شعوبها وبخاصة في موطن الحضارات الأولى منذ فجرها الأول وإلى يومنا هذا، حيث تعتمد عليها السلطة في ديمومتها واستمراريتها واحتكارها للقوة المادية. وقد تميز هذا الدور بالازدواجية فتارة يقوم بدور مؤسسة رسمية وتارة أخرى مؤسسة سياسية خاصة بامتياز، وتارة ثالثة يلعب كلا الدورين في إطار صيرورة الاندماج الديناميكي لهذه البلدان، لذا يوضح تاريخ هذه البلدان أن الضباط، مختص العنف المنظم ومنذ القدم، هم الأكثر نفوذها في ماهية صيرورة التغيير مقارنة بالقوى الاجتماعية، كذلك تأثيرهم في الميادين السياسية الداخلية؛ لأنهم يتصرفون وباحتكار بوسائل التغيير المادي (السلاح) والأكثر انضباطا وتنظيما وطاعة.

وعليه بالنسبة للعراق المعاصر فقد مثلت ظروف هزيمة حركة مايس التحررية المنعطف الأول والحاسم في فقدان ثقة الضباط بمؤسسة العرش والنظام برمته.. ومن هنا بدأت فكرة التكتل الغائي لتغيير النظام من خلال نضوج العامل الذاتي

لهم منذ نهاية الأربعينيات وأسسوا أول تنظيم لهم في فلسطين (الضباط الوطنيون)، كموقع ومغزى، وهو بمثابة رد على الحكام وبخاصة العائلة الهاشمية الحاكمة في العراق والأردن، ممن أداروا لعبة الحرب الفلسطينية الأولى بالتواطؤ مع المراكز الرأسمالية الأرأسية آنذاك وبالتحديد بريطانيا وأمريكا وفرنسا. وكان من نتائج هذه اللعبة القذرة تقسيم فلسطين بين اليهود والعرب بل وضياعها.

وعلى ضوء هذه الظروف الموضوعية للبلد والمنطقة، والذاتية المتمثلة بإحساس ضباط المؤسسة العسكرية المسيسين على وجه التحديد، في ضرورة التكتل الغائي لأجل تغيير النظام الملكي، فقد تم إنشاء تكتل الضباط الوطنيين عام ١٩٤٨ (خليل ابراهيم حسين، موسوعة ١٤ تموز، ج. ٦،ص: ٦٥) وقد تألفت لجنته القيادية من قبل كل من :

١ - العقيد الركن نجيب الربيعي، آمر جحفل اللواء الأول [١].

٢ - المقدم الركن عبد الكريم قاسم، آمر الفوج الأول اللواء الأول.

٣ -المقدم الركن طارق سعيد فهمي، آمر كتيبة مدرعات.

٤ -الرائد الركن عبد الوهاب أمين، ضابط ركن القيادة.

٥ - الرائد الركن داود الجنابي، ضابط ركن القيادة.

٦ - الرائد طاهر يحيى، آمر سرية مدرعات.

---

١ - تشير أغلب المصادر أن الربيعي لم يكن عضوا في الحركة، قدر كونه مؤيداً لها ومتعاطفاً مع توجهاتها العامة. لكن مؤلف الموسوعة يصر بصورة لافتة للنظر في كل كتاباته على اقحام اسم نجيب الربيعي وكأنه الأب الروحي دون سند تاريخي موثوق. وهذا ما يشير إليه مجيد خدوري في العراق الجمهوري، ص: ١٠٦، وفؤاد عارف في مذكراته، وصبيح علي غالب في الذاكرة التاريخية، ص: ٣٤، ونعمان ماهر الكنعاني في ذات المصدر والصفحة.

٧-النقيب محسن الرفيعي، ضابط استخبارات الفوج الأول اللواء الأول.

٨- الملازم أول خليل إبراهيم حسين، معاون آمر سرية الهندسة الثالثة.

وبالإضافة إلى كل من رفعت الحاج سري، والمقدم الركن إسماعيل علي، والرئيس الأول الركن محي الدين عبد الحميد، وهناك من يوسع التنظيم ليضم أيضا خليل سعيد، وعبد الجبار عبد الكريم الظاهر، وطه الشيخ أحمد، ووصفي طاهر وجلال الأوقاتي، وغيرهم، ويشير ذات المصدر إلى أن الذي ترأس هذا التنظيم هو عبد الكريم قاسم (وقيل تعسفا رفعت الحاج سري(١) وما نجيب الربيعي سوى جانب شكلي، بل يشير فؤاد عارف إلى أنه لم يكن عضوا في الحركة بل كان متعاطفاً.. ويستدلون على أن نجيب قد ترك التنظيم بمجرد العودة بعد انتهاء الحرب الفلسطينية الأولى.

ومن خلال العرض أعلاه فنرى أن العقيد الركن عبد الوهاب أمين كان من أوائل من انتموا إلى الحركة، وقد ذكره قائد الفرقة خليل سعيد ضمن أسماء الضباط الأحرار كما رصدتها في كتابي (عبد الكريم قاسم، من ماهيات السيرة الذاتية، ص: ٥٤١، دار الحصاد دمشق ٢٠٠٦) كما ذكرت، بالاستناد إلى مصادر متعددة، أن العقيد الركن عبد الوهاب أمين واحد من الضباط الأحرار وقد أيد الجميع هذه الفكرة.

١- يعرف أن كتل حركة الضباط الأحرار كانت أحد معايير انتخابها، هو التراتبية العسكرية وبالغالب الأعم يتم انتخاب من هو أعلى رتبة. لذا لم يكن رفعت ذا رتبة عسكرية عالية مقارنة بزملائه.. ربما كان نشيطاً هذا من جانب. كما دأب التيار القومي أن ينسب له بأنه مؤسس حركة الضباط الأحرار.. وهذا غير صحيح ايضاً.. لأنه سبقه في تأليف كتلة هو قاسم وإسماعيل علي وجماعة بين النهرين التي تألفت جميع هذه الكتل قبل ١٩٥٢، في حين ان رفعت بدأ بتأسيس كتلته في ذات العام، وبالتالي فهو مؤسس كتلة التيار القومي.. نعم وهذا صحيح جداً.. لكن هذا طمس دوره في الحركة وتبلورها.

لكن هل استمر بالتنظيم ؟؟ وفي أية كتلة انتمى ومتى ؟؟ بعد عودة الجيش من فلسطين ؟ هذا ما لم أعثر عليه في الأدبيات التاريخية لحركة الضباط الأحرار. لكن اسمه عاد للظهور بعد إنشاء كتلة القادة (أو ما تسمى بكتلة بغداد). بمعنى آخر أنه استمر في حراكه التنظيمي؟ أو قل على الأقل، كان موضع ثقة القائمين بالحركة ولهذا تم انتقاؤه ضمن قوام هذه الكتلة.

شهدت تاريخية حركة الضباط الأحرار وجود عدة كتل رئيسية، ناهيك عن الصغيرة، منها:

- التنظيمات اليسارية والديمقراطية وأهمها كتلة اتحاد الجنود وضباط الصف والضباط، وكتلة ما بين النهرين (الكتلة الماركسية)، وكتلة إسماعيل علي وإبراهيم الجبوري.

- كتلة المنصورية برئاسة عبد الكريم قاسم.

- كتلة القادة: محي الدين عبد الحميد وناجي طالب وعبد الوهاب أمين ووصفي طاهر.

- كتلة رفعت الحاج سري ورجب عبد المجيد.

في البدء اتحدت الكتلتان الأخيرتان وكونتا كتلة بغداد أو القادة، ومن ثم اتحدت الكتلة الجديدة مع كتلة المنصورية، باعتبارهما الكتل الأراسية في الحركة. وعليه قد تكونت اللجنة العليا للضباط الأحرار التي ضمت، عشية ثورة ١٤ تموز، كلا من: عبد الكريم قاسم رئيساً، ومحي الدين عبد الحميد، نائبا أول للرئيس، وناجي طالب نائبا ثانيا للرئيس، ورجب عبد المجيد سكرتيراً للجنة، الأعضاء: عبد الوهاب أمين، ومحسن حسين الحبيب، وعبد السلام عارف، وطاهر يحيى، وعبد الرحمن عارف، ورفعت الحاج سري، وعبد الكريم فرحان، وعبد الوهاب

الشـواف، وصبيـح علي غالب، ومحمد سـبع. وقد جمدت عضويـة وصفي طاهر وضم عبد الوهاب الشواف محله بعد فشل محاولة ١١ مايس ١٩٥٨ التي تزعمها الثلاثي (سري -الشواف- وصفي طاهر).

أما الكتلة الأولى فقد تم رفض اندماجها مع الكتلة الرئيسـية بسبب جذرية برنامجها، وحدة خطابها، وهذا ما يدلل عليه اسم الحركة: اتحاد الجنود وضباط الصـف والضباط؟؟ في حين ضمت اللجنة العليـا الضباط القادة.. حتى إنهم لم يوافقـوا على ضم أي من الرتب الوسـطى (الكتلة الوسـطية) ضمن قوامها، مـا بالك اتحـاد الجنود؟؟؟ لكن اتفقوا على أن ما تقوم إحدى الكتل بأي محاولة فعـلى بقية الكتل مسـاندتها. رغـم أن هذا الاتفاق كانت اتفـاق (جنتلمان) غير مكتوب.

وتأسيسـا عـلى ذلـك يُلاحـظ أن عبد الوهـاب أمـين كان ضمن قـوام حركة الضباط الأحرار منذ بدء التكوين الغائي لهذه الحركة. ومن الناحية المنطقية أميل إلى أن أمين سـبق أن شارك وتحسس قبل عام ١٩٤٨، على الأقل، ضرورة الوعي المتحفز من أجل التغيير والمسـاهمة به. وهذا ما تجسد في (الضباط الوطنيون) ومما يؤكد ذلك انضمامه المبكر للحركة، حيث كان أحد المسـاهمين الأوائل فيها، ولهذا تبـوأ العضويـة عن جدارة فيما بعد في لجنة القادة ومن ثـم اللجنة العليا. أما دوره ومسـاهمته في تشـكيل هذه الأخيرة فلم يتم التطرق إليـه في مذكرات رجب عبد المجيـد، وإسـماعيل عـارف، وعبـد الكريم فرحـان، أو لدى صبيـح علي غالـب، ومحسـن حسـين الحبيب، ولا حتى عبد الكريم فرحان، ناهيك عن عبد السـلام عـارف الـذي كان يحقد على عبد الوهاب أمين إلى درجة اللعنة كما يقال، وكذلك إسـماعيل عارف الذي اتهمه بكشف اجتماع الكاظمية بصورة، أقل ما يقال عنها، أنها تعسفية لم تستند إلى وثيقة أو منطق عقلاني مقبول.

لقد ركز المومأ إليهم أعلاه، على ذواتهم بالأساس، وما لعبوه من دور في تحقيق وتجسيد فكرة التغيير، هذا من جهة، كما أن طبيعة التنظيم السري ومستلزماته تستوجبان الكتمان الشديد وبخاصة من ذوي الرتب العليا في الحركة وقيادييها من جهة أخرى. وبالتالي كان يمنع الاحتفاظ بمحاضر الاجتماعات والاتفاقات التي كانت تُبرَم مع الكتل الأخرى. لهذا لم تسلط الأضواء الشاملة على نشاط عبد الوهاب أمين.. وربما لعبت الاختلافات الفكرية والذاتوية بين الأعضاء المحوريين دورا في عدم إظهار الشخوص من خارج منظومتهم الفكرية. إذ تم التركيز على المحوريين حسب في الحركة ضمن صراع فرض الإرادات في البدء، ومن ثم الصراع على السلطة بين القوى الحزبية.

ولابد من التنويه على أن أمين كان من الضباط الناجحين مهنياً في الجيش العراقي كما تدلل على ذلك سياقات خدمته من جهة، وأيضا اختياره رئيساً لشعبة الحركات، ووكيل مدير الحركات العسكرية عند غياب مديرها الأصلي (العميد الركن شكري محمود نديم) من جهة ثانية.. فالحقيقة نشر تقرير واحد مقتضب جدا كما جاء (في الجزء الأول ص: ٢٣٤، من موسوعة ١٤ تموز، لخليل إبراهيم الزوبعي) غير الموضوعي ولا الحيادي في المضمون والشكل لموسوعته وحركة الضباط الأحرار، إذ إنه ركز جام غضبه ولا موضوعيته على كل من: قاسم والشيوعيين والديمقراطيين العراقيين، وكل من انطلق من أولوية عراقية العراق. كما جعل من عبد الناصر (رغم دوره الريادي، مع إخفاقاته وتدخلاته غير المبررة في الشأن العربي) البطل المطلق الذي لا ينازع. وكذلك من شخوص التيار القومي ويبرر لهم حتى (جرائمهم). وبالتالي فموسوعته غير موضوعية بل والأكثر من ذلك حرفت الكثير من الوقائع بما يخدم غرض المؤلف، واختلقت أدوارا لم يذكرها غيره. كما أنها تخلو من المصادر والتوثيق الأكاديمي.

في البدء من المفروض الإشارة إلى أن تعيين أمين في منصبه كملحق عسكري في العربية المتحدة، كان صدى لذلك الكره (ربما العداء) المتبادل بينه وعبد السلام عارف.. ويبدو أنه يمتد إلى ما قبل الثورة (راجع للمزيد: عبد الجبار العمر، الثلاثة الكبار، ص. ٦٠ وما بعدها، بغداد ١٩٩٠)، حتى إنهما اشتبكا في مشادة كلامية في الاجتماع ما قبل الأخير قبل ثورة ١٤ تموز، المصادف في ١٢ حزيران عام ١٩٥٨.

وبعد عشرة أيام من قيام الثورة، وبعد تثبيت أمين مديرا للحركات العسكرية، تم إيفاده في ضمن وفد عراقي برئاسته إلى القاهرة للتهنئة بذكرى قيام ثورة ٢٣ يوليو، فاستغل عارف غيابه وبدون التشاور مع قاسم وأرسل برقية بتعيينه ملحقا عسكريا في القاهرة، وطلب منه البقاء فيها. هكذا تقول الأدبيات السياسية عن ثورة ١٤ تموز.. وإني أميل إلى الركون إليها.

نعم.. كان هناك صراع خفي بين العراق ومصر حول زعامة العالم العربي، تمتد تاريخيا إلى أزمنة غابرة. واشتدت أزرها في مرحلة الجمهورية الأولى (١٤ تموز١٩٥٨-٩شباط١٩٦٣) بعد بلوغ ناصر قممه النيرة بخاصة بعد تأميم قناة السويس، حتى أصبح له باع في الزعامة ليس بالعالم العربي بل دول الحياد الإيجابي، إذ أصبح من قادة حركة التحرر فيها. لكن بعد نجاح الثورة العراقية أصيب بهوس غير معهود نحو تحقيق الوحدة الفورية مع العراق، خاصة بعد مقابلة عبد السلام عارف له يوم ١٨ تموز في دمشق. حيث أخبره عارف أنه جندي من جنوده، وسيعلن الوحدة الفورية مع العربية المتحدة !! ولما سأله عن موقف قاسم، أشار بيده إلى مسدسه، وقال خلاصه ب ٢٠ فلساً (سعر طلقة المسدس).

وبعد تطور الصراع بين قاسم وعارف، ومحاولة الأخير قتل الأول في مقر وزارة الدفاع، ثم اكتشاف محاولة أحمد حسن البكر الانقلابية وبالتالي تبدد حلم إقامة (الوحدة الفورية) مع العربية المتحدة.. واستمرار الحراك التآمري من قبل القوى الماضوية، وإصرار عفلق على الضغط على القيادة القطرية لأجل تبني شعار (الوحدة الفورية) رغم عدم قناعة القيادة القطرية بمضمون هذا الشعار غير المناسب لواقع العراق آنذاك. في هذه الظروف عاد العقيد الركن عبد الوهاب أمين الملحق العسكري من القاهرة وهو يحمل تقريرا عن لسان أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة المصري الذي أبدى إعجابه بالثورة العراقية وبزعامتها السياسية وعدم ارتباطها بالقوى الخارجية. وأعتقد (مجرد اعتقاد) أن هذه الشخصية هي من الشخصيات اليسارية (على قلتها) في مجلس قيادة الثورة المصرية.

وحسب قناعتي الشخصية أعتقد بصحة رواية أمين، حيث نرى بعدها أن أجهزة مخابرات العربية المتحدة نشطت بصورة كبيرة في التآمر بعد عودة عارف من ألمانيا بدون إذن الحكومة العراقية واعتقاله ومن ثم محاكمته. وأثناء التحضير لمحاولة رشيد عالي الكيلاني الانقلابية، والمفترض حدوثها ليلة ٩/ ١٠ كانون الأول ١٩٥٨.

في مثل هذه الظروف رفع أمين تقريره الذي حذر فيه القيادة العراقية مما هو مخطط لها من قبل القيادة المصرية بالتوافق مع سياسة الولايات المتحدة الأميركية التي رأت في الثورة العراقية هاجس الشر لمصالحها وصراعها حول منطقة الشرق الأوسط. وذلك من خلال الإصرار المسبق لحكومة ناصر على ضرورة احتواء هذه الثورة الثرية كي لا تنافسها على قيادة حركة التحرر العربي.. ومع ذلك بقي قاسم لا يتحدث في وسائل الإعلام حول هذا الموضوع.. لأن منطلقه عدم منافسة ناصر في المجال العربي واكتفى بعراقيته في أفقها العربي.

لقـد لعبت أنوية وذاتوية ناصر وأجهزة المخابرات المصرية ودبلوماسـييها في العراق دورا سيئا في هذا الأمر زاد من تعقيد العلاقات المتشابكة بين الدولتين.. كذلك أحزاب التيار القومي التي رفعت بصورة غير موضوعية شعار (الوحدة الفوريـة) دون الالتفـات إلى ماهيـة الأوضـاع الداخليـة والتركيبـة الاجتماعية العراقيـة وتعدديتهـا. وأوكد ثانية بأن نـاصر كان في قمة الأنويـة وكان يتدخل في أنظمـة الحكـم العربية من المغرب إلى العراق واليمـن.. لتثبيت زعامته وحل المشـكلة المصريـة عربيـاً والكامنة بـين (التناقض بين المـوارد الطبيعيـة والموارد البشرية).

وأعتقـد أن تقريـر أمـين كان صادقاً في دعـواه، رغم محاولات خليـل إبراهيم الزوبعـي تكذيبـه أو على الأقـل، الحد من تأثـيرات مصداقية التقرير، بأسـلوب باهـت. وقد أثبتت التجارب التاريخية باعترافات ناصر بمسـاهمة مصر في الكثير مـن المحـاولات الانقلابية ضد نظام قاسـم عـلى امتداد زمنيتـه، وتعترف أغلب أحـزاب التيـار القومي بالتأييد المـادي والمعنوي الذي قدمتـه العربية المتحدة لهم وكيفية احتضانها لهذه القوى، سـواء في تعضيد انقلاب الشواف أو محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم وغيرها.

أما فيما يتعلق بوشـاية الكاظمية، فمن الواضح أن مسـألة الوشـاية كانت من الأمـور المهمـة التـي شـغلت كلّ من كتب عـن ثـورة ١٤ تموز وحركـة الضباط الأحرار، وانحصرت التهمة بين ثلاثة وهم: إسماعيل العارف، صالح عبد المجيد السامرائي وعبد الوهاب أمين. أما رفعت الحاج سري، رابع المجتمعين، فلقد تم إبعـاده إلى ضابـط تجنيد قلعة صالح/ في العمارة. ومن خـلال قراءة كم كبير جدا من الشـهادات ومن ذوي الأفكار المتباينة وكذلك مـن بعض الأكاديميين الذين أخضعوها إلى القراءة التحليلية، فأسـتطيع القول إن الشـهادات المتباينة تحمل في

بعضها جوانب الريبة والعداء المتبادل. وقد فعل ذات الشيء في الانحياز الرؤى الفكرية والحزبية لهذا الضابط أو ذاك.

وتأسيسا على ذلك.. أرى لو اعتمدنا على ما قاله رفيق عارف أعلاه، فالموضوع سينحصر في إسماعيل عارف الذي تم نقله إلى واشنطن كملحق عسكري، وصالح عبد المجيد السامرائي الذي نقل أيضا كملحق عسكري في الأردن؟ فهل هذه ترقية أم لعبت المصادفة دورها هنا؟؟

لكن الأدبيات التاريخية للثورة توضح في الوقت نفسه يشير رجب عبد المجيد في الذاكرة التاريخية (ص.١٣٧) استنادا إلى رفعت الحاج سري الذي يتهم إسماعيل العارف بأنه الواشي. في الوقت الذي اتهم العارف بأن الواشي هو أمين؟ وأكد ذلك صبحي عبد الحميد (أسرار ثورة ١٤ تموز في العراق، ص: ٤٧) استنادا لروايات متعددة. وبالتالي ضاعت الحقيقة بين هذا الناقل وذاك المنقول والتي اعتمدت جميعها على النقل الشفوي وليس الوثيقة التاريخية أو الرسمية. وهناك من يتهم السامرائي بأنه الواشي ويستندون على ذلك بموقفه الشخصي من ثورة ١٤ تموز وحث رتل الهادي على الزحف على بغداد وإسقاط حكومة الثورة وإعادة الملكية. ويشير ليث الزبيدي(ثورة ١٤ تموز، ص: ١٣٢) إلى هذه الشخوص بكون أن أحدهم هو الواشي، إذ يشير إلى ضباط أحرار كل منهم يتهم شخصا معينا من الثلاثة أعلاه. حيث يشير عبد الكريم فرحان استنادا إلى صالح مهدي عماش، أن العارف رفض العودة بعد تموز.. لكننا لا نأخذ قول عماش على محمل الجد؛ لأنه كان في صراع مع العارف منذ أن خدما في واشنطن. عليه أستطيع القول إن الأهواء الفكرية والرؤية الأحادية فعلت فعلها في هذا الاتهام من غيره.

ومـن الوقائـع أن صـيرورة حركة الضبـاط الأحـرار وغائيتها لا تسـاير هذه الأمور.. إذ بقى أمين ضمن قوام اللجنة العليا للضباط الأحرار لحين قيام الثورة. وقـد لعب دورا كبيرا في تأجيل حركة اللواء العشرين إلى ليلة ١٣/ ١٤ تموز نظرا لعـدم وجود الكبار الثلاثة في بغداد(الملك والوصي ونوري سـعيد)، كما أنه بدل قواعد تحركات الألوية العسكرية، حيث سمح لبعض أفواج اللواء العشرين بأن يأخذوا العتاد معهم عند مرورهم ببغداد، وهذا مخالف للقواعد العامة.

وعليـه فإني أسـتنتج من خلال دراسـتي للموضوع.. أن بيـت صفاء العارف سـبق أن تـم وضعـه تحت رقابـة المؤسسـة الأمنية لما أشـيع عنـه من كونـه ملجأً للترفيـه ولعـب القمار والدليل عـلى ذلك ما كتبه إسـماعيل العارف نفسـه عندما قال(الذاكـرة التاريخيـة، ص. ٣٣٠): «... وبعـد أيـام جـاءني عبـد المجيد جليل (ضابط اسـتخبارات- الناصري) وأخبرني بأنه اتصـل بصديقه في مديرية الأمن العامـة نائل عيسـى فأخبره بـأن اجتماعا لعدد من الضباط قـد عُقِدَ في دار الحاكم صفاء العارف اسـتهدف التآمر على الحكومة وحضر الاجتماع حسب المعلومات التي توفرت لمديرية الأمن ضابط باسم إسماعيل وآخر باسم رفعت وثالث باسم صالح...». ويبدو أن الاسماء قد نقلها سائق التاكسي الذي أقلهم من العطيفية إلى الكاظمية حيث تركوا سياراتهم الخاصة وتوجهوا بسيارة التاكسي إلى المشتمل.

ويؤكـد هذا الرأي فاضل الجمالي بالقول:» حدثنـي بهجت العطية مدير الأمن العام بعد أن حكم عليه بالإعدام عن تقرير رفعه عن اجتماع المتآمرين في الكاظمية إلى المرجع الأعلى - يقصد به الوصي عبد الإله ونوري سـعيد» (مستل من محمد حسين الزبيدي، ثورة ١٤ تموز في العراق. ص: ٣٠٥). حيث استطاعت الأجهزة الأمنيـة بمعاونة الاسـتخبارات العسـكرية أن ترصد هذا الاجتماع وأن تكشـف هوية المجتمعين.

وهذا ما أراه في غياب التوثيقية التاريخية.

وفي ظل التحولات الديمقراطية الجديدة ووفق منظورها، هل ما قام به عبد الكريم قاسم ثورة أم انقلاب على الشرعية؟ ولو لم يحدث ذلك المنعطف التاريخي في كيان الدولة العراقية، كيف ترون مكانة ووضع العراق الآن بين بلدان العالم؟

في البدء لابد من الإشارة إلى أن العراق لم يعرف النظام الملكي في تاريخيته.. إذ تم استحداثه مع مقتضيات الاحتلال والانتداب لأول مرة عام ١٩٢١، ضمن صفقة مصالح بين العائلة الهاشمية وقوى الاحتلال.

إذن ماهي شرعية الحكم؟ أعتقد أن هناك معايير لها تتمثل في: سعة التأييد الشعبي، والتداول السلمي للسلطة بين المكونات، والبرنامجية والغائية المستهدفة، والمؤسسات السياسية المستديمة.

لو طبقنا هذه المعايير على السلطة الملكية فنرى أنها اكتسبت شرعيتها الشكلية من قبل قوى الاحتلال الأول (١٩١٤-١٩٣٢) وتعمقت من خلال مضابط (التعيين) والاستفتاء ومن التدخل المباشر (بالانتخابات) المزورة على وفق كل الشرائع، وباعتراف الشخصيات المحورية من النظام.

أما من حيث مضمون الشرعية فقد انتهكت بعدة مؤشرات ومعايير:

العقد الاجتماعي: غير معبر عن كل المكونات الاجتماعية، حيث تركزت السلطة بيد مكون واحد ؛ علاقة زبائنية بين النخبة الحاكمة والمكونات الأخرى؛ الانحياز الطبقي عند إدارة السلطة وبانحياز إلى الملاكين الكبار وشيوخ العشائر وإلى الفئات الغنية والطاقم الإداري؛ ولهذا تُرِكَت غالبية المجتمع في حالة فقر وتخلف والحاجة لازمتهم؛ انتهاك الدستور الذي سنته وأدارت السلطة بالمراسيم والقرارات والأحكام العرفية؛ عدم نجاح الحكومات الملكية في تحقيق التنمية

الاجتصادية والثقافية ولا في عصرنـة الحياة؛ عرقلة التداول السلمي للسلطة بين الطبقات وشوهت الممارسة الديمقراطية التي لا تعمل في فراغ بل على وفق النظام الاجتماعي القائم؛ احتكار فئة قليلة السلطة التنفيذية ويقدر عددهم ب ١٦٦ وزيرا تداولوا ٧٧٨ منصبا وزاريا؛ احتكار ٢٣ عائلة حركة رأس المال وبين ٥٠-٦٠ على السلطتين التنفيذية والتشريعية؛ ربط العراق بالأحلاف العسكرية، وتشديد التبعية للمراكز الرأسمالية؛ سيادة العقلية العثمانية وما رافقها من فلسفة سكونية معتمدةً على التراث السيسيولوجي والثقافي والتراتيبية الاجتماعية، ولم تسمح للطبقات الحديثة المساهمة في إدارة الصراع الاجتماعي وفي محيط سياسي متغير بسرعة؛ اعتمدت على القوة والعنف في تثبيت قرارها المركزي وسريان مفعوله؛ كانت أكبر نقاط ضعف النظام الملكي فشله ببناء مؤسسات سياسية قابلة للاستمرار.

وتأسيسا على مجمل ما ذكر يمكننا التأكيد على أن ثورة ١٤ تموز كانت حبلى بكم كبير من الصيرورات والأفكار والغائيات المنصبة على الإنسان كقيمة مطلقة لذاته، ولم تظهر عبثاً بل على وفق الضرورات التاريخية وقانونيات التطور وأولياته، التي باتت من الصعب تلاشيها، طالما كانت ضمن التاريخ الذي هو عملية الخلق الذاتي للإنسان عبر تطور عمله وإنتاجه.

وعليه ومن منطق المنطلق أعلاه، فإن ثورة تموز هي ثورة أصيلة وأعظم حدث في الشرق الأوسط منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فهي حققت الاستقلال السياسي وطردت بريطانيا من أهم قلاعها آنذاك. كما أنها فتحت الأبواب على سعتها على القوى الاجتماعية العصرية. ووضعت العراق على سكة الحداثة حسب ليس المنجز الذي قامت به، بل حتى كل المنجزات التي تأسست على القاعدة المادية والفكرية التي بنتها. إجمالا تختلف ثورة تموز عن المرحلة السابقة لها تكمن :

في ماهياتها الاجتصادية والسياسية ؛ وبرنامجيتها وغائياته ؛ وفي طبيعة الطبقة التي قادتها، وأخيرا في الأفق التاريخي لها.

أما الشق الثاني من السؤال.. فأقول من حيث المنهج يتضمن الفكرة الاحتمالية وبالتالي لا يمكن الجزم بالنتيجة لمثل هذه الأسئلة، فلابد من التذكير بماهية التناقض الرئيسي والتناحري آنذاك والمتجسد بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي. أما التناقض الثانوي اللا تناحري فقد تجسد بين المراكز الرأسمالية وبالأخص بين بريطانيا وأمريكا.. على المنطقة برمتها ومن هذا المنطلق فهنالك احتمالان إذا لم تحدث ثورة ١٤ تموز:

الأول: حدوث انقلاب أميركي، بغية السيطرة على العراق ومن ثم دول الخليج بعد سيطرتهم على إيران بعد إسقاط حكومة مصدق بالانقلاب المضاد، أي تحقيق ما هو حاصل الآن. إن تاريخ المنطقة الحديث يوضح أن الانقلابات العسكرية بدأتها أميركا بعد الحرب العالمية الثانية كما جرى في سوريا (١٩٤٩-١٩٥٣) ومصر (١٩٥٢) وغيرها. كما أنهم سبق أن فاتحوا حزب الاستقلال عام ١٩٥٣ بمساعدتهم على القيام بانقلاب عسكري.

الثاني: حالة عدم حصول انقلاب، فسوف يبقى الصراع بين نخبة الحكم والقوى الوطنية التي تريد الإصلاح المقترن بالعنف من جهة، كذلك الصراع المتجسد بين نخب الحكم بين المجموعة البريطانية والأميركية. وفي كلا الاحتمالين فإن العراق سيستمر في دوامة الصراع المحلي والدولي.. وأحد أهم هذه الأسباب يكمن في إبعاد مفهوم { جغرافية المكان } للعراق.

نصل إلى أن ثورة ١٤ تموز هي انقطاع تاريخي في سلسلة أنظمة الحكم وفي المنطلقات الاجتصادية والطبقة التي أدارت السلطة وكل الأنظمة اللاحقة للثورة مدينة لها.

الكاتب والباحث عبد الخالق حسين

كانت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ قد قام بها الجيش أولاً، ولكن بعد ساعات من اندلاعها حولها الشعب إلى ثورة جماهيرية حقيقية، حيث انطلقت الجماهير من أقصى العراق إلى أقصاه بمظاهرات التأييد، واحتضنتها واستعدت للدفاع عنها. وهذه التظاهرات التأييدية كانت بمثابة الصوت على شرعية الثورة فحولت الحركة من انقلاب عسكري إلى ثورة شعبية حقيقية. وما تحقق بعد ذلك اليوم من منجزات عظيمة في جميع المجالات، الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية يؤكد ذلك.

وفي رأيي كان دور المرحوم العقيد الركن عبد الوهاب أمين إيجابياً ومشاركاً فعالاً في تحقيق الثورة، لم تذكر الدراسات التي مررت عليها خلال بحثي لجمع المعلومات لتأليف كتابي عن ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، الموسوم (ثورة وزعيم)، أية شائبة على المرحوم أمين. وأعتقد أنه بقي وفياً للثورة وزعيمها، ولم تشر التقارير والدراسات إلى أي دور له في التآمر على الثورة وانقلاب ٨ شباط ١٩٦٣.

وذكرت في الفصل السادس من كتابي المذكور أعلاه، بعنوان: (ثورة ١٤ تموز وموضوعة الوحدة العربية)، وتحت عنوان ثانوي: (دور القيادة المصرية في ضرب الثورة العراقية) ما يلي:

إن قادة الحركة القومية العربية، وعلى رأسهم جمال عبد الناصر، ولمصالحهم الذاتية والأنانية وقصر النظر السياسي، انساقوا وراء المخطط الغربي وخاصة ذي الواجهة الأميركية لتدمير الثورة العراقية بحجة مكافحة الخطر الشيوعي، وكانت نتائج سياساتهم تلك وبالاً ليس على العراق فحسب، بل وعلى أنفسهم أيضاً، كما ثبت ذلك لاحقاً.

ومن المفيد أن استشهد هنا بما أدلى به اللواء الركن عبدالوهاب أمين، وكان يشغل منصب الملحق العسكري في القاهرة بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، أنه قدم تقريراً إلى

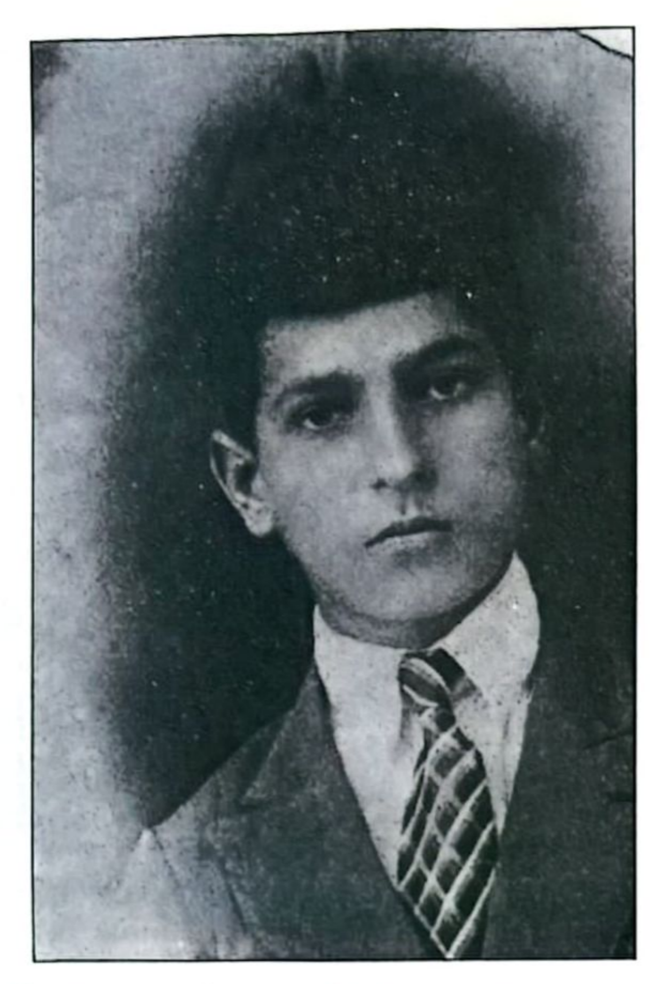
الزعيم عبدالكريم قاسم ضمّنه ما اطلع عليه خلال وجوده في القاهرة من تقديرات حول الثورة العراقية. وأكد أمين الإشارة إلى تقريره في وثيقة نشرت في دراسة ذات وجهة ناصرية، ذكر فيها:

«عدت إلى العراق في ٣٠ تشرين الأول (١٩٥٨) وقدمت تقريراً يحتوي على النقاط التالية: إن الرئيس عبدالناصر بعد عودته من موسكو (في ١٦ تموز ١٩٥٨) جمع مجلس قيادة الثورة وبحث ثورة العراق... وكان رأي عبدالناصر أن العراق قام بثورة لم تجارها ثورة مصر ٢٣ يوليو ويعني ذلك أن قادة الثورة رجال أكفاء.. وبإمكانياتهم ونجاح ثورتهم بهذا الشكل الخاطف، فالاحتمال أن العراق سيقوم -لإمكانياته الكبيرة- ويقود الأمة العربية وتصبح مصر في الخلف، وإذاً يجب تدمير الثورة العراقية بأي ثمن». ويقول اللواء أمين إنه حصل على هذه المعلومات من مسؤول مصري كبير يحمل رتبة عميد ذكر اسمه لمؤلف كتاب ثورة الشواف ثم عاد وطلب عدم إدراج اسمه في الكتاب. (المصدر: خليل إبراهيم حسين، ثورة الشواف، ج١، ص٢٣٥).

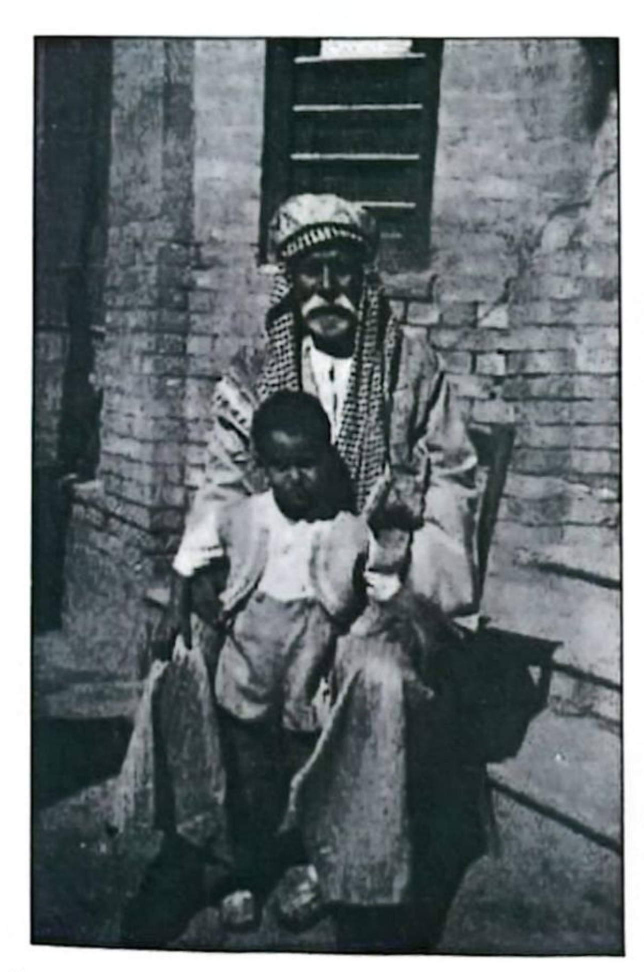
وفيما يتعلق بموضوع وشاية الكاظمية فقد أثبتت المعطيات التي أفرزتها شهادة رفيق عارف في محكمة الشعب والتي قال فيها إنه أبعد الشخص الذي كان يوشي بأسرار الضباط الأحرار إلى ملحق عسكري في إحدى السفارات وهذا الأمر لا ينطبق إلا على إسماعيل عارف وصالح عبد المجيد السامرائي، وكذلك تهديد العقيد رفعت الحاج سري لإسماعيل عارف بالقتل في حال وشايته بأسماء الضباط الأحرار والذي ذكرها جاسم العزاوي في مذكراته فضلاً عن عدم معرفة السلطة بأسرار اللجنة العليا لتنظيم الضباط الأحرار منذ عام ١٩٥٦ ولغاية القيام بالثورة..

وجميع أصابع الاتهام توجهت إلى صالح عبد المجيد السامرائي، والذي أعتقد أنه بقي في الأردن بعد الثورة، وهذا دليل على عدم رضاه على الثورة، والمعتقد أنه هو الواشي، وربما كان مندساً منذ البداية. وأعتقد أن المرحوم إسماعيل عارف ناقش هذا الموضوع بشيء من التفصيل في كتابه (أسرار ثورة ١٤ تموز).

ثانيا: الصور



المرحوم عبد الوهاب امين في مرحلة الاعدادية عام ١٩٣٥



المرحوم امين اسعد صالح مع حفيده راغس





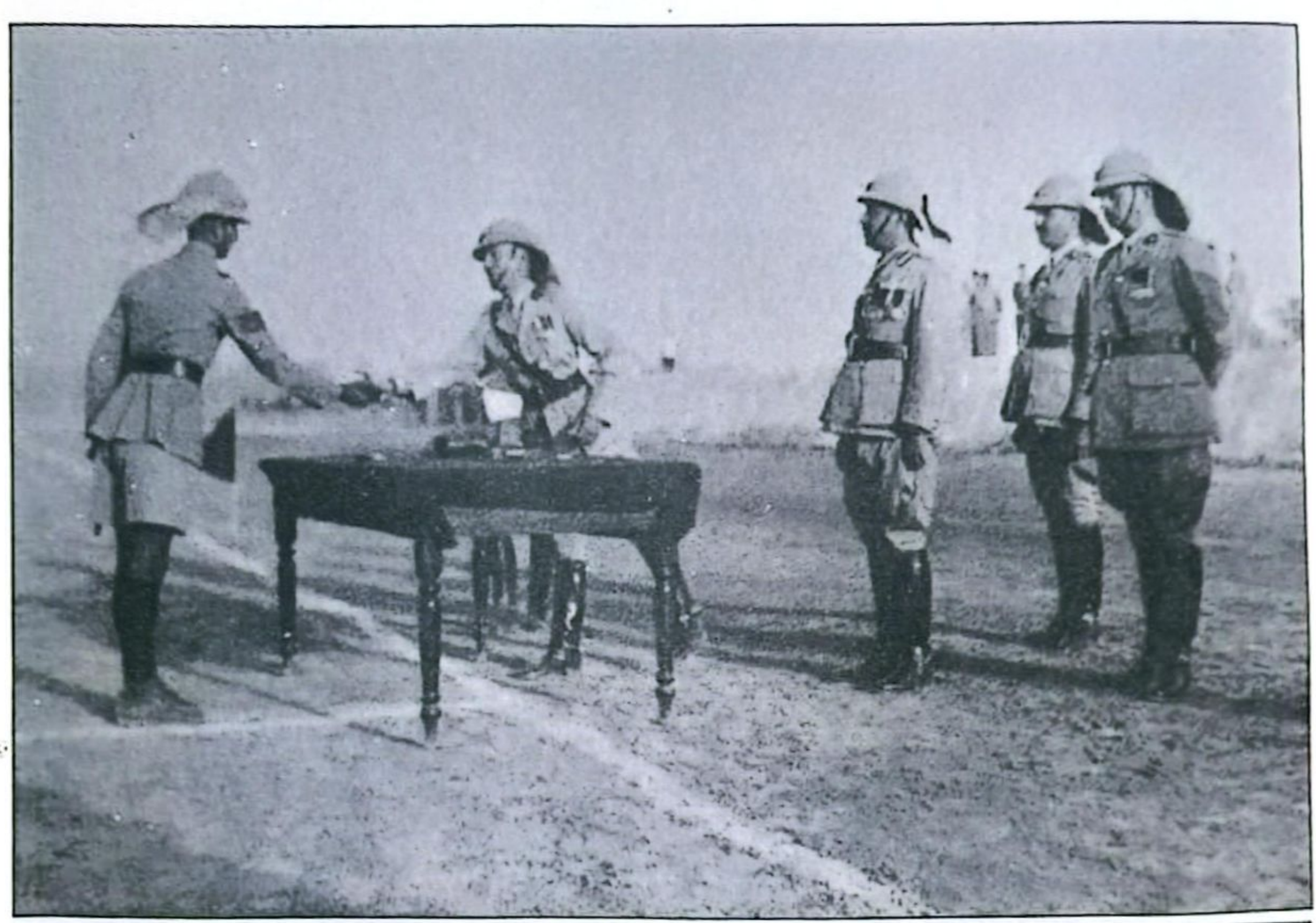
في الكلية العسكرية عام ١٩٣٦







التخرج من الكلية العسكرية





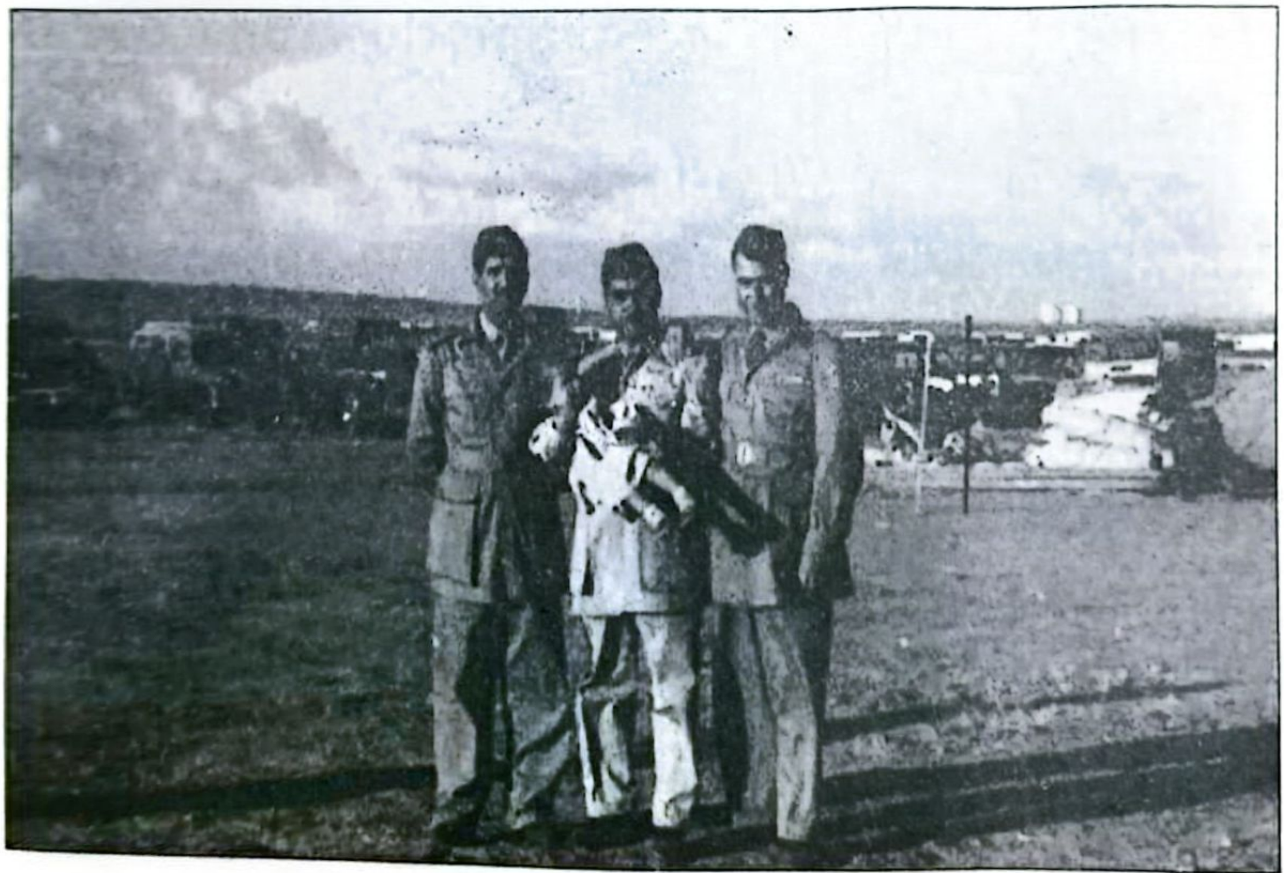


الملك غازي يسلم الزعيم الركن عبد الوهاب امين
مسدس وبلي بعد حصوله على المرتبة الاولى
في الكلية العسكرية عام ١٩٣٧





أثناء ممارسة نشاطه في نادي الفروسية العسكري
عام ١٩٣٧



اثناء مشاركته في التدريبات العسكرية غرب العراق في كركوك





اثناء الدراسة و التخرج من كلية الاركان العسكرية
في بريطانيا عام ١٩٥٤







اثناء تدريسه في الكلية العسكرية

وزيارته لعدد من المناطق الزراعية القريبة من الوحدات عام ١٩٥٥



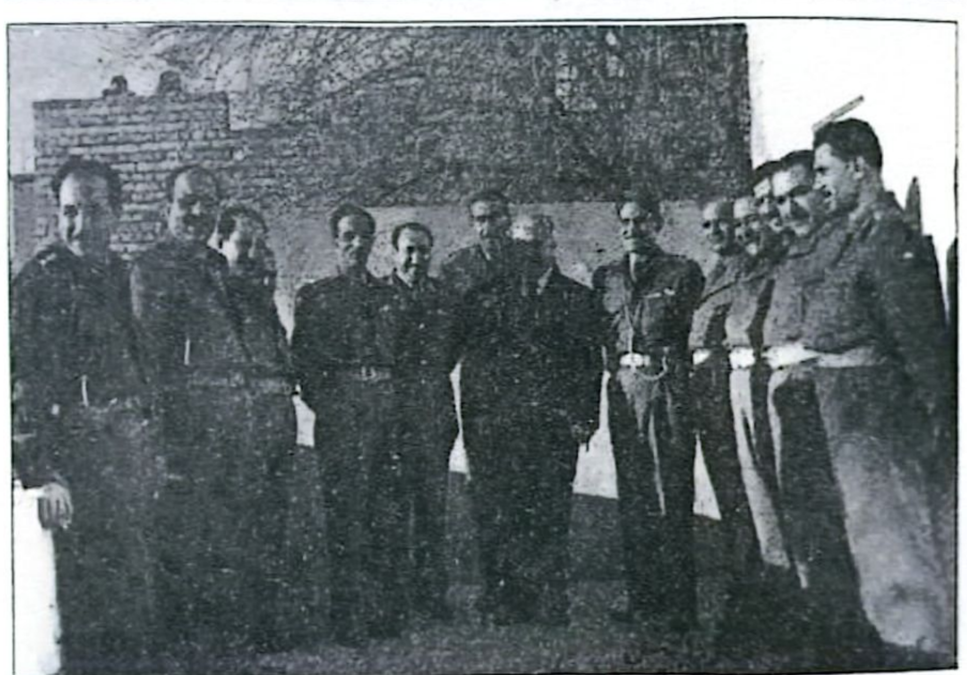


اثناء استقبال الوفد الروسي عام ١٩٥٨



الزعيم الركن عبد الوهاب امين
خلال تدرجه في الترفيع العسكري







مع الزعيم عبد الكريم قاسم
وعدد من القادة عام ١٩٥٨





الزعيم الركن عبد الوهاب امين
اثناء زيارته مصنع الصناعات الحربية في مصر
عام ١٩٥٨

في احد الاجتماعات الخاصة مع الزعيم عام ١٩٦٠

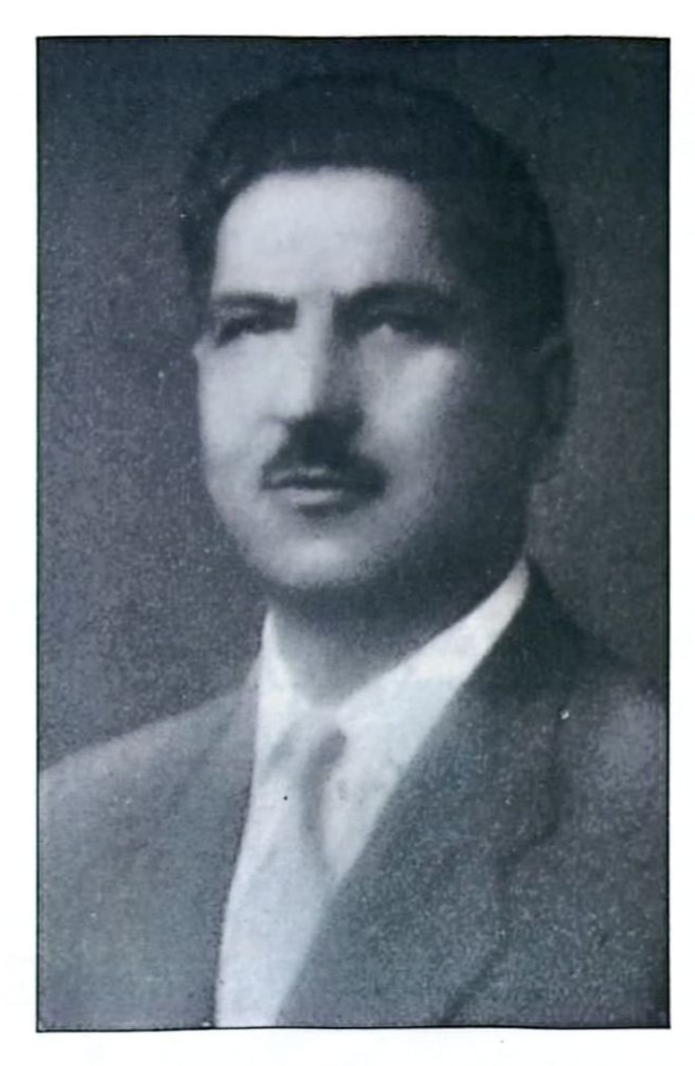
في بهو الامانة اثناء زيارة ملك المغرب عام ١٩٦٠



في ذكرى احتفالات الثورة عام ١٩٦١



افتتاح احد المشاريع الاكاديمية عام ١٩٦١



الزعيم عبد الوهاب امين
بعد تسنمه منصب وزير العمل والشؤون الاجتماعية عام ١٩٥٩



الزعيم عبد الكريم قاسم
مع ابناء المرحوم عبد الوهاب امين في بيتهم بالاعظمية







المرحوم عبد الوهاب امين مع عائلته







افتتاح دور الرعاية في سكك الحديد

احدى انجازات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عام ١٩٦١







الزعيم عبد الكريم قاسم

في دار عبد والوهاب امين عام ١٩٥٩

الفهرس

القائد المجهول

لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨

إن ثورة ١٤ تموز هي الصفحة البيضاء والحقيقة الوحيدة الناصعة في تاريخ العراق المعاصر، حقيقة لم تشوهها الأكاذيب والدعايات ولم تغير مجرياتها ونجاحاتها، فظلت الثورة وقائدها صامدين أمام عواصف الغدر، كما كانت صلبة بوجه الخيانات التي تعرضت لها قبل وبعد قيامها، وستبقى الثورة عالقة في أذهان الأجيال وضمير الأمة إلى الأبد.

ثورة جسدها أبطال حقيقيون أبى بعضهم إلا ان ينكروا ذاتهم وإخفاء دورهم الوطني في نجاحها وفاء للزعيم عبد الكريم قاسم.


ISBN: 978-9933-9249-4-2